[المقدمة]

بسم الله الرحمن الرحيم أحمد الله على نعمه، وأشكره على مزيد فضله وكرمه، وأصلي وأسلم على المعرب عن فصيح كلمه، نبيه محمد وءاله وصحبه كنوز علمه ومعادن حكمه.

وبعد فهذا تعليق لطيف موضوع على المقدمة الموضوعة في علم العربية المسماة بمتممة الآجرومية، تأليف الشيخ الزاهد شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرُّعيني الشهير بالحطاب المكي المالكي، تغمّده الله برحمته، مختصر من الفواكه الجنية، تأليف العلامة جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي المكي الشافعي رحمه الله تعالى، واللهَ أسأل أن ينفع به إنه قريب مجيب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

قال مؤلفها (الحمدُ لله ربِّ العالمين والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا محمدٍ وعلى ءالِه وصحبِه أجمعين.

وبعدُ) أي وبعد ما ذكر من الحمد والصلاة والسلام (فهذِه مقدِّمةٌ في عِلم العربيةِ) أي علم النحو وهو لغة القصد، واصطلاحا علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء، وموضوعه الكلمات العربية لأنه يبحث فيه عن عوارضها اللاحقة لها من حيث الإعراب والبناء، وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله، وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه.

وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روي أنّ عليا رضي الله عنه لما أشار على أبي الأسود الدؤلي أن يضعه علّمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الإعراب ثم قال له: انح هذا النحو يا أبا الأسود، تيمنا بلفظ الواضع له (متممةٌ) أي هذه المقدمة (لمسائلِ الآجُرُّومية) نسبة لابن ءاجُرُّوم (تكون واسطةً بينها وبينَ غيرها من) الكتب (المطوَّلاتِ) لاشتمالها على ما لم يشتمل عليه أصلها من الفوائد (نفعَ اللهُ بها) أي بهذه المقدمة الطالب لها (كما نفَعَ بأصلِها في الحياةِ) بأن يلهمه الاعتناء بها تفهما وحفظا (وبعدَ المماتِ) بالفوز إلى دار السلام (إنه قريبٌ) ممن سأله ودعاه بعلمه (مجيبُ الدعواتِ) أي دعوات الداعي بإنالته ما سأله.

[تعريف الكلام]:

وقد بدأ المؤلف رحمه الله بتعريف الكلام فقال:

(الكلامُ) اصطلاحا (هو) ما جمع قيودا أربعة وهي المشار إليها بقوله:

1. (اللفظُ) أي الصوت المتضمن بعض الحروف الهجائية، دل على معنى أم لا.
2. (المركَّبُ) من كلمتين فأكثر تركيبا إسناديا، أفاد أم لا.
3. (المفيدُ) بأن أفهم معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يبقى للمخاطب انتظار يعتد به كما يكون مع المسند بدون المسند إليه وبالعكس.
4. (بالوضعِ) أي بالقصد وهو أن يقصد المتكلم بما تلفظ به إفادة السامع.

فهذه قيود أربعة متى وجدت وجد الكلام النحوي وحيث انتفت أو انتفى واحد منها انتفى الكلام النحوي.

إذا علمت ذلك:

- فالقيد الأول وهو اللفظ احترز به عن الخط ونحوه مما هو ليس بلفظ وهو مفيد.
- والثاني وهو المركب احترز به عن المفرد.
- والثالث وهو المفيد احترز به عما لا فائدة فيه كإن قام زيد.
- والرابع وهو الوضع أي القصد احترز به عن غير المقصود كالصادر من النائم.

[بيان أقل الكلام]:

(وأقلُّ ما يتألَّفُ) الكلام:

1. (من اسمَينِ نحو زيدٌ قائمٌ.
2. ومِن فعلٍ واسمٍ نحو قامَ زيدٌ.

[تعريف الكلمة]:

والكلمةُ قولٌ) أي لفظ موضوع لمعنى (مفردٌ) وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كرجل فإن كلا من أجزائه التي هي ذوات حروفه الثلاثة إذا أفرد لا يدل على شيء مما دلت عليه الجملة، بخلاف غلام زيد فإنه مركب لأن كلا من جزأيه دال على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة غلام زيد.

[انحصار الكلمة في أقسام ثلاثة]:

(وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ) أي الكلمة منقسمة إلى هذه الثلاثة، وقيد الحرف بقوله (جاءَ لمعنًى) لإخراج حرف التهجي فلا يكون كلمة لعدم دلالته على معنى.

[علامات الاسم]:

وإذا عرفت أن الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف وأردت تمييز بعضها عن بعض لتظهر فائدة القسمة (فالاسمُ) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعا (يعرفُ) أي يميز عن قسيميه بخمس علامات مذكورة هنا:

1) (بالإسنادِ إليه) أي كون الاسم مسندا إليه سواء كان المسند فعلا كقام زيد أم اسما كأنا مؤمن أم جملة نحو أنا قمت، وهذه العلامة أنفع علامات الاسم وبها استدل على اسمية التاء من قولك "ضربت" بتثليثها.
2) (و)يعرف أيضا (بالخفضِ) المعبر عنه أيضا بالجر، وهو ما يسببه العامل من كسرة أو فتحة أو ياء، سواء كان العامل حرفا أم اسما.
3) (و)يعرف أيضا (بالتنوينِ) وهو نون ساكنة تثبت لفظا لا خطا.
4) (و)يعرف أيضا (بدخولِ الألِفِ واللامِ) عليه في أوله، ويعبر عنهما بأل.
5) (و)يعرف أيضا بدخول حرف من (حروفِ الخفضِ) عليه من أوله.

[علامات الفعل]:

ولما فرغ مما يميز الاسم عن غيره أخذ يتكلم على ما يميز الفعل إجمالا فقال: (والفعلُ) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعا (يعرفُ) أي يُميَّز عن قسيميه بثلاث علامات:

1. (بقدْ) وهي تدخل على الماضي نحو "قد قامت الصلاة"، وعلى المضارع نحو ﴿قدْ يعلَمُ اللهُ﴾[1]، ولا تدخل على فعل الأمر.
2. (والسينِ وسوفَ) ويختصان بالمضارع ويخلصانه للاستقبال نحو سيقوم أو سوف يقوم، وفي سوف زيادة تأخير وتنفيس لأن كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى.
3. (وتاءِ التأنيثِ الساكنةِ) كقامت وشربت وهذه خاصة بالماضي؛ إشعارا بتأنيث الفاعل.

[حدُّ الفعل الماضي وعلامته]:

(1) سورة النور / 63.

(وهو) أي الفعل (ثلاثةُ أنواعٍ ماضٍ) وهو ما دل على معنى وجد في الزمان الماضي (ويُعرَفُ) أي يميز عن المضارع والأمر (بتاءِ التأنيثِ الساكنةِ) الدالة على تأنيث ما أسند إليه الفعل، وتلحقه متصرفا كان (نحو قامتْ) هند (وقعدتْ) أو جامدا نحو نعمت البدعة هذه، وخرج بالساكنة المتحركة فإنها خاصة بالأسماء.

(و)الفعل الماضي (منه نِعْمَ وبِئْسَ) على الأصح لقبولها التاء المذكورة، ففي الحديث: «**مَن توضّأ يومَ الجمعةِ فبها ونعمَتْ، ومَنِ اغتسَلَ فالغُسلُ أفضَلُ**»[1] وفيه أيضا: «**وأعوذُ بكَ مِنَ الخيانةِ فإنها بئسَتِ البِطانةُ**»[2]، وقيل إنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قولهم "ما هي بنعم الولد" و"نعم السير على بئس العَير".

(و)كذا منه (ليسَ وعسى على الأصحّ) لقبولها التاء أيضا نحو "عست هند أن تفلحَ وليستْ مفلحةً"، ولاتصالها بضمائر الرفع نحو ﴿ليسُوا سَواءً﴾[3] ﴿لستُ عليكُم بوكيلٍ﴾[4] ﴿فهلْ عسَيتُم إنْ تولَّيتُم﴾[5] وقيل إنهما حرفان لعدم دلالتهما على الحدث والزمان.

[حدُّ الفعل المضارع وعلامته]:

(ومضارعٌ) وهو ما دل على معنى مقترن بأحد زمني الحال والاستقبال، ويتخلص لأحدهما بقرينة، (ويعرَفُ) أي يميز عن الماضي والأمر:

1. (بدخولِ "لم" عليه نحو لم يقُمْ).
2. وقد مر أنه يميز أيضا بدخول حرف التنفيس عليه.
3. (ولا بُدَّ في أولِه مِن إحدى الزوائدِ الأربعِ) المسماة بأحرف المضارعة (وهي الهمزةُ والنونُ والياءُ) المثناة من تحت (والتاءُ) المثناة من فوق (يجمَعُها قولُك نأيْتُ) أو أنيت.

وإنما لم يجعل المؤلف هذه الأحرف علامة للمضارع أيضا لوجودها في أول الماضي كأكرم وتعلم ونرجس ويرنأ، وإنما ذكرها توطئة وتمهيدا لقوله:

---

(1) رواه أبو داود في **سننه** (97/1) من حديث سمرة: كتاب الطهارة: باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة: (354).

(2) رواه أبو داود في **سننه** (91/2) من حديث أبي هريرة: باب تفريغ أبواب الوتر: باب في الاستعاذة: (1547).

(3) سورة ءال عمران / 113.

(4) سورة الأنعام / 66.

(5) سورة محمد / 22.

(ويُضَمُّ أولُه) أي الحرف المفتتح به المضارع (إنْ كانَ ماضِيهِ على أربعَةِ أحرُفٍ):

- سواء كان كل حروفه أصولا (كدَحْرَجَ) فإنه ماض أصلي الحروف فتقول في مضارعه (يُدَحْرِجُ) بضم أوله.
- أو بعضُها زائدا (و)ذلك نحو (أكرَمَ) فإن الهمزة فيه زائدة فتقول في مضارعه (يُكْرِمُ) بضم أوله.
- (و)كذا تقول في مضارع (فرَّحَ) بتشديد الراء (يُفَرِّحُ) -بضم أوله- لزيادة تكرير العين أي الراء في ماضيه.
- (و)في مضارع (قاتَلَ يُقاتِلُ) -بضم أوله- لزيادة الألف في ماضيه.

(ويُفتَحُ) أولُه (فيما سِوى ذلكَ) أي فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي:

- بأن كان ماضيه ثلاثيا (نحوُ نصَرَ) فتقول في مضارعه (يَنصُرُ) بفتح أوله.
- أو خماسيا (و)ذلك نحو (انطلَقَ) فتقول في مضارعه (يَنطَلِقُ) بفتح أوله أيضا.
- أو سداسيا (و)ذلك نحو (استَخرَجَ) فتقول في مضارعه (يَستَخرِجُ) بفتح أوله أيضا.

والأولى أن تجعل هذه الأحرف علامة ثانية للمضارع، ولا نسلم وجودها في أول الفعل الماضي لأن المعني بها الهمزة التي للمتكلم وحده والنون التي له مع غيره والياء التي للغائب المذكر مطلقا أو الجمع المؤنث الغائب والتاء التي للمخاطب مطلقا أو للغائبة أو الغائبتين.

[حدّ فعل الأمر وعلامته]:

(و)فعلُ (أمرٍ) وهو ما دل على طلب حدث مقترن بزمن الاستقبال، (ويعرَفُ) أي يميز عن المضارع والماضي:

1) (بدلالتِه على الطلَبِ.
2) وقبولِه ياءَ المخاطَبَةِ).

وذلك (نحو قومي واضرِبي) فإن كلا منهما دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة، فلا بد فيه من مجموع الأمرين حتى لو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء فهي اسم فعل كنزال أو مصدر كضربا زيدا، أو قبلت الياء ولم تدل على الطلب فهي فعل مضارع كتقومين.

(ومنه) أي من فعل الأمر (هاتِ) بكسر التاء إلا إذا اتصل به ضمير جماعة المذكرين فإنه حينئذ يضم نحو هاتوا (و)كذا منه (تعالَ) بفتح اللام لا غير (على الأصحّ) فيهما لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة، وهما مبنيان على حذف حرف العلة من ءاخرهما فالمحذوف من هات الياء كما في ارم ومن تعال الألف كما في اخش، فإن أمرت بهما مؤنثا كانا مبنيين على حذف النون نحو هاتي وتعالَي بالياء فيهما؛ إذ بناء الأمر على ما يجزم به مضارعه، وذهب بعضهم إلى أن هات وتعال اسما فعلين للأمر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل.

[حدُّ الحرف وعلامته]:

(و)أما (الحرفُ) فهو كلمة دلت على معنى في غيرها فقط فعلامته التي امتاز بها عن أخويه عدمية وهي أنه (ما لا يَصلُحُ معه دليلُ الاسمِ) أي واحد من علاماته (ولا دليلُ الفعلِ) أي واحد من علاماته أيضا، فترك العلامة له علامة.

[قسمة الحروف بحسب العمل]:

ثم الحرف ثلاثة أقسام:

1. لأنه إن لم يختص بالأسماء ولا بالأفعال لم يعمل (كهل).
2. وإن اختص بالأسماء عمل فيها الجر كمِن (وفي) أو الرفعَ والنصبَ كإنّ وأخواتها.
3. وإن اختص بالأفعال عمل فيها الجزم كلما النافية (ولم) أو النصب كأن.

(بابُ) بيان (الإعرابِ والبناءِ)

اللذين لا يخلو ءاخر كل كلمة من أحدهما، وبدأ ببيان الإعراب فقال:

[ضابط الإعراب]:

- (الإعرابُ) هو مصدر أعرب، يجيء لغة لمعان منها الإبانة.
- واصطلاحا (تغييرُ أواخرِ الكلِمِ).
  - والكلم هنا الاسم والفعل المضارع المعربان.
  - وتغيير أواخرها هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو غير ذلك بحسب ما يقتضيه العامل كما يرشد إليه قوله:
- (لاختلافِ العوامِلِ الداخِلَةِ عليها) أي على الكلم.
  - بخلاف التغيير الحاصل في الآخر لغير عامل كالتغيير الحاصل بحركة التخلص من التقاء الساكنين فإنه لا يسمى إعرابا لأنه ناشئ عن غير عامل.
  - والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الأواخر واحدا بعد واحد، والعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون ءاخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جر أو جزم.

ثم التغيير المذكور يكون في ءاخر الاسم والفعل المضارع المعربين (لفظًا أو تقديرًا) فالأقسام أربعة؛ لفظي وتقديري في الاسم ومثل ذلك في الفعل.

- فاللفظي ما يظهر في ءاخر الكلمة كما في ءاخر "زيد" نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد، وءاخر يضرب في نحو زيد يضرب ولن يضرب ولم يضرب.
- والتقديري ما لا يظهر في الآخر بل يفرض وينوى كالمنوي في ءاخر الفتى من نحو جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى، وءاخر يخشى من نحو زيد يخشى ولن يخشى.

[أقسام الإعراب]:

(وأقسامُه) أي الإعرابِ (أربعةٌ) لا زائد عليها (رفعٌ) بحركة أو حرف (ونصبٌ) بحركة أو حرف أو حذف (وخفضٌ) بحركة أو حرف (وجزمٌ) بسكون أو حذف.

(فللأسماءِ) المعربة (مِن ذلكَ):

1. (الرفعُ) لفظًا أو تقديرًا.
2. (والنصبُ) كذلك.
3. (والخفضُ) كذلك.

(ولا جزمَ فيها) أي في الأسماء.

(وللأفعالِ) المضارعة المعربة (مِن ذلكَ):

1. (الرفعُ) لفظًا أو تقديرًا.
2. (والنصبُ) كذلك.
3. (والجزمُ) كذلك.

(ولا خفضَ فيها) أي في الأفعال.

وقد أفهم كلامه أن هذه الأربعة بالنسبة لمحالها ثلاثة أقسام:

1. ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب.
2. وما هو خاص بالأسماء وهو الخفض.
3. وما هو خاص بالأفعال وهو الجزم.

فتحصَّل لكل من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب.

[ضابط البناء]:

(والبناءُ) اصطلاحا ضد الإعراب وهو (لزومُ أواخِرِ الكَلِمِ) حالا واحدا (حركةً) أو حرفًا (أو سكونًا) أو حذفًا لغير عامل.

[أنواع البناء]:

(وأنواعُه) المعبر عنها أيضا بالألقاب (أربعةٌ):

1. (ضمٌّ) كحيث.

2. (وفتحٌ) كأينَ.
3. (وكسرٌ) كأمسِ.
4. (وسكونٌ) ككمْ.

وكما تكون الكلمة مبنية على الحركة تكون مبنية على الحرف.

[الاسم: معرب ومبني]:

(والاسمُ) بعد التركيب (ضربانِ) لأنه إما أن يختلف ءاخره بسبب العوامل أو لا:

فالأول (معربٌ وهو الأصلُ) لأن الإعراب أصل في الأسماء، ولهذا قدمه:

- (وهو ما تغيَّر ءاخِرُه) ولا بد في هذا التغيير أن يكون (بسببِ) اختلاف (العواملِ الداخلةِ عليهِ) في العمل بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر.
- ثم التغير المذكور:
  - (إمَّا) أن يكون تغيرا (لفظًا) وذلك (كزيدٍ وعمرٍو) فإن كلا منهما إذا ركب مع عامله يتغير ءاخره لفظا كما في نحو جاء زيد وعمرو، ورأيت زيدا وعمرا، ومررت بزيد وعمرو.
  - (وإمَّا) تغيرا (تقديرًا) وذلك (نحوُ موسى والفتى) مما يتعذر ظهور الإعراب في ءاخره فإن كلا منهما إذا ركب مع عامله يفرض وينوى أن ءاخره قد تغير في المعنى وإن لم يوجد تغير في اللفظ لمانع يمنع من ظهوره لفظا.

(و)الثاني (مبنيٌّ وهو الفرعُ وهو ما لا يتغيَّرُ ءاخرُه بسببِ العواملِ الداخلةِ عليه) أي لا يتأثر ءاخره باختلاف العوامل بل يلزم طريقة واحدة؛ لأن البناء ضد الإعراب فهما متقابلان تقابل الضدين:

- (كالمضمَراتِ) متصلها ومنفصلها.
- (وأسماءِ الشرطِ وأسماءِ الاستفهامِ) كمن وما وأين وأيان.
- (وأسماءِ الإشارةِ) كذا وذي وثم وهؤلاء.
- (وأسماءِ الأفعالِ) كصه وءامين وإيه وهيتَ.

- (وأسماءِ الموصولاتِ) كالذي والتي والذين واللاتي.

ثم إن المبني ينقسم إلى أربعة أقسام كما يستفاد من قوله:

1. (فمِنه ما يُبنى على السكونِ نحوُ كمْ) استفهامية كانت أو خبرية.
2. (ومِنه ما يُبنى على الفتحِ كأينَ) هو اسم استفهام يسأل به عن المكان.
3. (ومِنه ما يُبنى على الكسرِ كأمسِ) هو اسم لليوم الذي قبل يومك.
4. (ومِنه ما يُبنى على الضمِّ كحيثُ) ظرف مكان.

(والأصلُ في) الاسم (المبنيِّ أنْ يُبنى على السكونِ) لخفته.

[الفعل مبني ومعرب]:

(والفعلُ) أيضا (ضربانِ) ضرب (مبنيٌّ وهو الأصلُ) لأن البناء أصل في (و)ضرب (معربٌ) وهو المضارع (وهو الفرعُ).

[الفعل المبني]:

(والمبنيُّ) من الأفعال (نوعانِ):

- (أحدُهما: الفعلُ الماضي وبناؤُه):

1. على الفتحِ) ثلاثيا كان أو رباعيا مجردا كان أو مزيدا فيه كضرب ودحرج وانطلق واستخرج، وأما نحو رمى وعفا فالفتحة مقدرة في آخره والأصل رميَ وعفوَ قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.
2. (إلا إذا اتّصلَ به واوُ الجماعةِ فيُضَمُّ) ءاخره (نحوُ ضَربُوا) للمناسبة، وإنما فتحوا نحو اشترَوا ودعَوا لأن الأصل اشترَيُوا بياء مضمومة ودعووا بواوين أولاهما مضمومة ثم حُركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين.
3. (أو اتّصلَ به ضميرُ رفعٍ متحركٌ فيُسكّنُ) ءاخره تسكين بناء (نحو ضربْت) بتثليث التاء (وضربْنا) بإسكان الباء والنسوة ضربن وخرج بضمير الرفع النصبُ كضربك، وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن كضربا، ففي هاتين الحالتين يبنى على الفتح الذي هو الأصل فيه كما إذا تجرد.

- والنوع (الثاني فعلُ الأمرِ وبناؤُه):

1. (على السكونِ) إذا كان صحيح الآخر (نحوُ اضرِبْ) أو اتصل به ضمير النسوة نحو اخشين (واضرِبْنَ) يا هنِداتُ.
2. (إلا إذا اتّصلَ به ضميرُ تثنيةٍ أو ضميرُ جمعٍ أو ضميرُ المؤنثةِ المخاطبةِ فعلى حذفِ النونِ) يكون بناؤه سواء كان صحيح الآخر (نحوُ اضرِبا واضرِبوا واضرِبي) أو معتلا نحو اغزوَا واغزُوا واغزي، فهذه الأمثلة الستة مبنية على حذف النون كما أن مضارعها يجزم بحذفها.
3. (وإلا المعتلَّ) منه وهو ما ءاخره واو أو ألف أو ياء ولم يتصل به ما تقدم (فعلى حذفِ حرفِ العِلَّةِ) يكون بناؤه (نحو اخشَ واغزُ وارمِ) فاخش مبني على حذف الألف واغز على حذف الواو وارم على حذف الياء.

[الفعل المضارع المعرب والمبني]:

(والمعربُ من الأفعالِ الفعلُ المضارعُ) فيرفع بحركة أو حرف وينصب بحركة أو حذف حرف ويجزم بحذف حركة أو حرف، لكن (بشرطِ أن لا يتصلَ به نونُ الإناثِ ولا نونُ التوكيدِ المباشرةُ) أي المتصلة به من غير حاجز ثقيلة كانت أو خفيفة (نحو يضربُ) مما هو صحيح الآخر فإنه يرفع بضمة ظاهرة، (و)نحو (يخشى) مما هو معتل الآخر فإنه يرفع بضمة مقدرة.

- (فإنِ اتصلتْ به نونُ الإناثِ بُني على السكونِ) وذلك (نحوُ ﴿والوالداتُ يُرضِعْنَ﴾[1]) فالوالدات مبتدأ، ويرضعن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بالنون وهي في محل رفع على الفاعلية، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع على أنها خبر المبتدإ.
- (وإنِ اتصلتْ به نونُ التوكيدِ المباشرةُ بُني) معها (على الفتحِ) ثقيلةً كانت (نحوُ ﴿لَيُسجَنَنَّ﴾[2]) أو خفيفةً نحو (﴿ولَيَكُونًا﴾[3])، فإن لم تباشره أعرب نحو ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[4] ﴿ولا يَصُدُّنَّكَ﴾[5].

(1) سورة البقرة / 233.
(2) سورة يوسف / 32.
(3) سورة يوسف / 32.
(4) سورة ءال عمران / 186.
(5) سورة القصص / 87.

(وإنّما أعرِبَ المضارعُ) على خلاف الأصل (لمشابهتِه الاسمَ) في أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة.

[الحروف مبنية]:

(وأما الحروفُ فمبنيةٌ كلُّها) أُحادية كانت أو ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية ولا تزيد على ذلك، ثم منها ما هو مبني على السكون كهل وبل، أو على الفتح كلعل وليت، أو على الكسر كلام الجر وبائه، أو على الضم كمنذ.

(بابُ معرفةِ علاماتِ) أقسام (الإعرابِ) أصالة ونيابة

العلامات هي الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها[1]، وقدم علامات الرفع فقال:

[علامات الرفع]:

(للرفعِ) وهو ما يسببه عامله، سواء كان عامله لفظيا أو معنويا وهذا هو القسم الأول من أقسام الإعراب (أربعُ علاماتٍ):

1. إحداها (الضمةُ وهي الأصلُ) ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها إلا عند تعذرها.
2. (و)الثلاثة الأخر (الواوُ).
3. (والألفُ).
4. (والنونُ وهي) فرع لأن كل علامة منها (نائبةٌ عنِ الضمةِ).

[مواضع الرفع بالضمة]:

ولكل منها مواضع تخصها أشار إليها مبتدئا بالأصل بقوله (فأما الضمةُ فتكونُ علامةً للرفعِ) أصالةً (في أربعةِ مواضعَ) لا زائد عليها:

1. الأول: (في الاسمِ المُفرَدِ) وهو هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا مُلحَقًا بهما ولا من الأسماء الستة (مُنصَرِفًا كان) وهو ما دخله الصرف الذي هو تنوين الصرف وجُر بالكسرة، (أو غيرَ منصَرِفٍ) وهو ما كان بخلافه:
   أ. فالأول (نحوُ ﴿قالَ اللهُ﴾[2]) تعالى فالاسم الكريم مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في ءاخره.
   ب. والثاني نحو (﴿وإذْ قالَ إبراهيمُ﴾[3]) فإبراهيم غير منصرف للعلمية والعجمة مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في ءاخره.

---

(1) في نسخة: عنها.
(2) سورة ءال عمران / 55.
(3) سورة البقرة / 126.

ولا فرق في رفعه بالضمة بين أن يكون ظاهرا فيه الإعراب كما مر أو مقدرا كما في نحو (﴿وإذْ قالَ موسى﴾[1]) فموسى مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر؛ إذ الألف لا تقبل الحركة لذاتها.

2. (و)الموضع الثاني (في جمعِ التكسيرِ) وهو ما تغير فيه بناء مفرده (منصرفًا كانَ أو غيرَ منصرفٍ):

أ. فالأول (نحوُ ﴿قالَ أصحابُ موسى﴾[2]) فأصحاب جمع تكسير مفرده صَحْبٌ مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في ءاخره، وموسى مضاف إليه وعلامة جره الفتحة.

ب. والثاني نحو (﴿ومَساكِنُ تَرْضَونَها﴾[3]) فمساكن جمع تكسير مفرده مَسْكَن غير منصرف للجمعية المكررة مرفوع بالعطف على ﴿ءاباؤكم﴾[4] الذي هو اسم كان، وجملة ﴿ترضونها﴾ في محل رفع على أنها نعت له.

ولا فرق في رفعه بالضمة أيضا بين أن يكون الإعراب فيه ظاهرا كما مر أو مقدرا كما في نحو (﴿ومِنْ ءاياتِهِ الجَوارِ﴾[5]) فالجوار جمع تكسير ومفرده جارية مرفوع على أنه مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه منقوص، ﴿ومِن ءاياتِه﴾ جار ومجرور في محل رفع على أنه خبر مقدم.

3. (و)الموضع الثالث (في جمعِ المؤنثِ السالمِ) وهو ما سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسما أم صفة (و)في (ما حُمِلَ عليه) مما هو اسم جمع أو جمع مسمى به:

- فالأول (نحوُ ﴿إذا جاءكَ المؤمِناتُ﴾[6]) فالمؤمنات فاعل جاء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في ءاخره، وهو جمع مؤنث سالم.

---

(1) سورة البقرة / 54.
(2) سورة الشعراء / 61.
(3) سورة التوبة / 24.
(4) سورة التوبة / 24.
(5) سورة الشورى / 32.
(6) سورة الممتحنة / 12.

- والثاني نحو (﴿وأولاتُ الأحمالِ﴾[1]) فأولات اسم جمع لا واحد له من لفظه مرفوع على الابتداء، والأحمال مضاف إليه، وخبره الجملة الاسمية من قوله: ﴿أجلُهنَّ أنْ يَضعْنَ حملَهُنَّ﴾[2].

4. (و)الموضع الرابع (في الفعلِ المضارِعِ) سواء كان صحيح الآخر أم معتله (الذي لم يتصِلْ بآخرِهِ شيءٌ) مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه، ورفعه بالضمة يكون تارة لفظا وتارة تقديرا:

- فالأول (نحوُ ﴿نرفعُ درجاتِ مَن نشاءُ﴾[3]) فنرفع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في ءاخره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا، و﴿درجاتِ﴾ مفعول به، و﴿مَن﴾ اسم موصول في محل جر بالإضافة، وجملة ﴿نشاء﴾ من الفعل والفاعل صلة الموصول فلا محل لها من الإعراب.
- والثاني نحو (﴿واللهُ يدعُو إلى دارِ السلامِ﴾[4]) فالاسم الكريم مرفوع على الابتداء و﴿يدعو﴾ فعل مضارع معتل الآخر مرفوع بضمة مقدرة في الواو منع من ظهورها الاستثقال، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا و﴿إلى دارِ السلام﴾ جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالفعل، والجملة الفعلية في محل رفع على الخبرية.

وقيد الفعل بعدم اتصال شيء به لأنه لو اتصل به نون التوكيد أو الإناث كان مبنيا، أو اتصل بضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت النون كما ستعرفه، وهذا هو الذي عناه المؤلف بالشيء.

---

(1) سورة الطلاق / 4.

(2) سورة الطلاق / 4.

(3) سورة الأنعام / 83. تركُ التنوين في "درجات" غير كوفي.

(4) سورة يونس / 25.

[مواضع الرفع بالواو]:

ولما فرغ من مواضع الضمة أشار إلى مواضع ما ناب عنها من الأحرف فقال (وأما الواوُ فتكونُ علامةً للرفعِ) نيابةً عن الضمة (في موضعَينِ) لا ثالث لهما:

1. الأول (في جمعِ المذكرِ السالمِ) وهو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في ءاخره مع سلامة بناء واحده، سواء كان واحده علما أو صفة، (و)في (ما حُمِلَ عليهِ) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في الجمع المذكور[1]:
   - فالأول نحو (﴿ويومئذٍ يفرَحُ المؤمنون﴾[2]) فالمؤمنون جمع مؤمن وقد سلم فيه بناء واحده وهو فاعل يفرح وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم.
   - والثاني نحو (﴿إنْ يكنْ مِنكم عِشرُون صابِرُون﴾[3]) فعشرون محمول على الجمع المذكور[4]؛ إذ لا واحد له من لفظه ومثله ثلاثون وأربعون إلى تسعين بإدخال الغاية، وهو مرفوع بيكن على أنه اسمها وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، و﴿صابرون﴾ صفة له، و﴿منكم﴾ جار ومجرور بخبر مقدم ليكن.
2. (و)الموضع الثاني (في الأسماءِ الستةِ) المعتلة المضافة لغير ياء المتكلم (وهي: أبوكَ وأخوكَ وحموكِ) بكسر الكاف (وفوكَ وهنوكَ وذو مالٍ) أي صاحبه فكل منها يرفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط الآتية (نحوُ:
   - (﴿قالَ أبوهم﴾[5]) فأبوهم فاعل قال ومضاف إليه وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة.
   - (و)نحو (﴿لَيوسُفُ وأخوهُ أحَبُّ إلى أبِينا﴾[6]) يوسف مبتدأ وأخوه معطوف عليه وهو مرفوع لأن المعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة، و﴿أحب﴾ هو الخبر، و﴿إلى أبينا﴾ جار ومجرور متعلق به.

---

(1) في نسخة: المذكر.
(2) سورة الروم / 4.
(3) سورة الأنفال / 62.
(4) في نسخة: المذكر.
(5) سورة يوسف / 94.
(6) سورة يوسف / 8.

- (و)نحو (جاء حموكِ) فحموك فاعل جاء وعلامة رفعه الواو، (وهذا فوكَ وهَنوكَ) فهذا اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ، وفوك خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو، وهنوك معطوف عليه والمعطوف على المرفوع مرفوع، (﴿وإنَّه لَذو عِلمٍ﴾[1]) إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر، والضمير المتصل بها في محل نصب على أنه اسمها، ولذو علم خبرها ومضاف إليه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو واللام لام الابتداء.

[موضع الرفع بالألف]:

(وأما الألفُ فتكونُ علامةً للرفعِ) نيابة عن الضمة (في المثنى) وهو ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين من لفظه مذكرا كان أو مؤنثا معرفة كان أو نكرة (و)في (ما حُمِلَ عليهِ) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في المثنى.

- فالأول (نحو ﴿قالَ رجلانِ﴾[2]) فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى.
- والثاني نحو (﴿إنَّ عِدَّةَ الشُّهورِ عِندَ اللهِ اثنا عَشَر شَهْرًا﴾[3]) إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر، وعدة الشهور اسمها، واثنا عشر خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة حملا له على المثنى إذ لا مفرد له، وشهرا تمييز، (﴿فانفجَرتْ منه اثنَتا عشرةَ عَينًا﴾[4]) فاثنتا عشرة مرفوع بانفجرت على الفاعلية وعلامة رفعه الألف لأنه مما حمل على المثنى إذ لا واحد له أيضا، وعينا تمييز.

(1) سورة يوسف / 68.
(2) سورة المائدة / 23.
(3) سورة التوبة / 36.
(4) سورة البقرة / 60.

[موضع الرفع بالنون]:

(وأما النونُ فتكونُ علامةً للرفعِ) نيابة عن الضمة (في الفِعلِ المضارعِ إذا اتصلَ بهِ):

1. (ضميرُ تثنيةٍ) سواء كان حاضرًا أو غائبًا:

- فالأول نحو أنتما تقومان.
- والثاني (نحوُ ﴿والنجمُ والشجرُ يَسجُدانِ﴾[1]) فتقومان ويسجدان كل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه قد اتصل به ضمير تثنية وهو الألف، وهو مع فاعله في محل رفع خبر عن المبتدإ.

2. (أو) اتصل به (ضميرُ جمعِ المذكرِ) حاضرًا كان أو غائبًا:

- فالأول نحو ﴿أتَبْنُونَ بكلِّ ريعٍ ءايةً تَعبَثُونَ 128 وتتخذونَ مصانِعَ لَعلَّكم تخلُدُونَ﴾[2] فتبنون فعل مضارع خال من الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه قد اتصل به ضمير جمع وهو الواو وكذا ما بعده من الأفعال.
- والثاني (نحوُ ﴿الذِينَ يُؤمنونَ بالغَيبِ﴾[3]) فيؤمنون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه اتصل به ضمير جمع وهو الواو، وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول وهو الذين، والموصول في محل جر صفة لما قبله أو بدلٌ منه، وبالغيب متعلق بيؤمنون.

3. (أو) اتصل به (ضميرُ المؤنثةِ المخاطبةِ نحوُ ﴿قالُوا أتعجَبِينَ مِن أمرِ اللهِ﴾[4]) فتعجبين فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لاتصاله بضمير المؤنثة المخاطبة وهو الياء، ومن أمر الله متعلق به.

---

(1) سورة الرحمن / 6.

(2) سورة الشعراء / 128-129.

(3) سورة البقرة / 3.

(4) سورة هود / 73.

[علامات النصب]:

(وللنصبِ) وهو ما يسببه عامله سواء كان فعلا أو اسما أو حرفا (خمسُ علاماتٍ):

1. إحداها (الفتحةُ وهي الأصلُ) ولهذا لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرها ومن ثم قدمها.
2. (و)الأربعة الباقية هي (الألفُ).
3. (والكسرةُ).
4. (والياءُ).
5. (وحذفُ النونِ، وهيَ) فروع عن الفتحة لأن كل علامة منها (نائبةٌ عنِ الفتحةِ).

[مواضع النصب بالفتحة]:

وأما مواضعها فأشار إليها مبتدئا بالأصل بقوله (فأما الفتحةُ فتكونُ علامةً للنصبِ في ثلاثةِ مواضِعَ) لا زائد عليها:

1. الأول: أن تكون علامة للنصب (في الاسمِ المفردِ) المتقدم ذكره (منصرفًا كانَ أو غيرَ منصرفٍ):

أ. فالأول نحوُ ﴿واتقُوا اللهَ﴾[1]) فاتقوا فعل وفاعل، والاسم الكريم منصوب على التعظيم وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في ءاخره.

ب. والثاني نحو (﴿ووهبْنا له إسحاقَ ويعقوبَ﴾[2]) فوهبنا فعل وفاعل، وله جار ومجرور متعلق به، وإسحق منصوب لأنه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في ءاخره ولم ينون لأنه غير منصرف للعجمة، وكذلك يعقوب منصوب لأنه معطوف على إسحاق.

وتكون الفتحة علامة للنصب فيه ظاهرة كما مر أو مقدرة كما في نحو (﴿وإذْ واعَدْنا موسى﴾[3]) فواعدنا فعل وفاعل، وموسى منصوب لأنه مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها تعذر تحريك الألف.

2. (و)الموضع الثاني أن تكون الفتحة علامة للنصب (في جمعِ التكسيرِ منصرفًا كانَ أو غيرَ منصرفٍ):

---

(1) سورة البقرة / 189.

(2) سورة الأنعام / 84.

(3) سورة البقرة / 51.

أ. نحوُ ﴿وترى الجِبالَ﴾[1]) فترى فعل وفاعل، والجبال منصوب على أنه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في ءاخره وهو جمع تكسير منصرف.

ب. نحو (﴿وعَدَكم اللهُ مَغانِمَ كثيرةً﴾[2]) وعد فعل ماض والضمير المتصل به منصوب المحل على أنه مفعول أول، والاسم الكريم فاعل، ومغانم مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في ءاخره، وهو جمع تكسير لمغنم غير منصرف للجمعية المكررة.

ولا فرق في نصبه بالفتحة بين أن يكون الإعراب ظاهرا فيه كما مر أو مقدرا كما في نحو (﴿وأنْكِحُوا الأيامى﴾[3]) أنكحوا فعل وفاعل، والأيامى منصوب بأنكحوا على أنه مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر.

3. (و)الموضع الثالث أن تكون الفتحة علامة للنصب (في الفعلِ المضارعِ) سواء كان صحيحَ الآخر أم معتلَّه (إذا دخلَ عليه ناصبٌ) من نواصب الفعل (ولم يتصلْ) مع ذلك (بآخِره شيءٌ) يوجب بناءه أو ينقل إعرابه، ويكون نصبه بفتحة ظاهرة أو مقدرة:

- فالأول (نحوُ ﴿لَن ينالَ اللهَ لحومُها ولا دِماؤها﴾[4]) لن حرف نفي ونصب، وينال فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والاسم الكريم منصوب على التعظيم، ولحومها فاعل مؤخر، ولا دماؤها معطوف عليه.
- والثاني في الفعل المضارع المعتل بالألف نحو ﴿لن تراني﴾[5] فترى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر.

[موضع النصب بالألف]:

ولما فرغ من مواضع الفتحة أشار إلى مواضع ما ناب عنها بقوله: (وأمّا الألفُ فتكونُ علامةً للنصبِ) نيابةً عن الفتحة (في الأسماءِ الستةِ نحوُ):

---

(1) سورة النمل / 88.

(2) سورة الفتح / 20.

(3) سورة النور / 32.

(4) سورة الحج / 37.

(5) سورة الأعراف / 143.

- (﴿ما كانَ محمدٌ أبا أحَدٍ منْ رجالِكمْ﴾[1]) فما حرف نفي، وكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، ومحمد اسمها، وأبا أحد منصوب بالألف خبرها لأنه من الأسماء الستة.
- ونحو (﴿ونحفَظُ أخانا﴾[2]) نحفظ فعل وفاعل، وأخانا منصوب بالألف على أنه مفعول لأنه من الأسماء الستة.
- (وتقولُ رأيتُ حماكِ) بكسر الكاف (وهناكَ) رأيت فعل وفاعل، وحماك منصوب بالألف على أنه مفعول، وكذا هناك لأنه معطوف عليه (و)قال الله تعالى (﴿أنْ كان ذا مالٍ﴾[3]) كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمها مستتر فيها، وذا مال خبرها منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة.

[موضع النصب بالكسرة]:

(وأما الكسرةُ فتكونُ علامةً للنصبِ) نيابة عن الفتحة (في جمعِ المؤنثِ السالمِ و)في (ما حُمِلَ عليهِ):

- فالأول (نحوُ ﴿خَلَقَ اللهُ السمواتِ﴾[4]) خلق فعل ماض، والاسم الكريم فاعل، والسموات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به.
- والثاني نحو (﴿وإنْ كنَّ أولاتِ حَمْلٍ﴾[5]) فأولات خبر كن وهو منصوب بالكسرة، واسمها النون المدغمة فيها نون كُنْ.

[موضع النصب بالياء]:

(وأما الياءُ فتكونُ علامةً للنصبِ) نيابة عن الفتحة (في موضعَينِ) لا ثالث لهما:

1. الأول (في المثنى و)في (ما حُمِلَ عليهِ) مثال المثنى (نحوُ):

---

(1) سورة الأحزاب / 40.
(2) سورة يوسف / 65.
(3) سورة القلم / 14.
(4) سورة العنكبوت / 44.
(5) سورة الطلاق / 6.

- ﴿ربَّنا واجعلْنا مسلمَينِ لكَ﴾[1]) اجعلنا فعل وفاعل ومفعول أول، ومسلمين مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه الياء.
- (و)مثال ما حمل عليه نحو (﴿إذْ أرسلْنا إليهمُ اثنَينِ﴾[2]) فأرسلنا فعل وفاعل، وإليهم متعلق به، واثنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء حملا له على المثنى لما مر.
- ونحو (﴿ربَّنا أمتَّنا اثنتَينِ﴾[3]) ربنا منادى مضاف حذف منه حرف النداء، وأمتنا فعل وفاعل ومفعول، واثنتين منصوب نعت لمصدر محذوف أي إماتتين وعلامة نصبه الياء حملا له على المثنى كما مر.

2. (و)الموضع الثاني (في جمعِ المذكرِ السالمِ و)في (ما حُمِلَ عليه):

- مثال الأول نحو ﴿نُنْجي المؤمنِينَ﴾[4]) فننجي فعل وفاعل، والمؤمنين جمع مؤمن منصوب على أنه مفعول به وعلامة نصبه الياء.
- ومثال الثاني نحو (﴿وواعَدْنا موسى ثلاثينَ ليلةً﴾[5]) واعدنا فعل وفاعل، وموسى مفعول أول، وثلاثين مفعول ثان منصوب وعلامة نصبه الياء حملا له على الجمع إذ لا مفرد له، وليلة تمييز.

[موضع النصب بالنون]:

(وأما حذفُ النونِ فيكونُ علامةً للنصبِ) نيابة عن الفتحة (في الأفعالِ) المضارعة (التي رفعُها بثَباتِ النونِ) إذا دخل عليها ناصب، ويعبر عنها بالأمثلة الخمسة:

- (نحوُ ﴿إلا أنْ تكونا مَلَكَينِ﴾) فأنْ حرف نصب ومصدريٌّ، وتكونا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، والضمير المتصل به في محل رفع على أنه الاسم، وملكين هو الخبر.

---

(1) سورة البقرة / 128.
(2) سورة يس / 14.
(3) سورة غافر / 11.
(4) سورة الأنبياء / 88.
(5) سورة الأعراف / 142.

- ونحو (﴿وأنْ تصومُوا خَيرٌ لكم﴾[1]) فأن حرف نصب ومصدري ، وتصوموا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون، وأن والفعل في تأويل مصدر على أنه مبتدأ، وخبره ﴿خير لكم﴾.
- (و)نحو (لَن تقومي) فلن حرف نفي ونصب، وتقومي فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون.
- وفي الحديث: «**أتُرِيدِينَ أنْ تَرجعي إلى رِفاعةَ**»[2].

[علامات الخفض]:

(وللخفضِ) المتقدم بيانه في علامات الاسم (ثلاثُ علاماتٍ) أصالة ونيابة لا زائد عليها:

1. إحداها: (الكسرةُ وهي الأصلُ) في بابها ولهذا قدمها.
2. (و)العلامتان الباقيتان هما (الياءُ).
3. (والفتحةُ، وهما) فرعان لأنهما (نائبتانِ عن الكسرةِ).

[مواضع الخفض بالكسرة]:

ولكل منها مواضع تخصها، وبدأ بالأصل فقال: (فأمَّا الكسرةُ فتكونُ علامةً للخفضِ) أصالة (في ثلاثةِ مواضعَ):

1. الأول أن تكون علامة للخفض (في الاسمِ المفردِ المنصرِفِ) وهو ما يدخله التنوين:
   - سواء كان الخفض بالحرف (نحوُ) ﴿الذينَ يُؤمِنون بالغيبِ﴾[3].
   - أم بالمضاف نحو ﴿هَدْيًا بالِغَ الكعبةِ﴾[4].

---

(1) سورة البقرة / 184.

(2) رواه البخاري في **صحيحه** (168/3) من حديث عائشة: كتاب الشهادات: باب شهادة المختبي: (2639).

(3) سورة البقرة / 3.

(4) سورة المائدة / 95.

- أم بالتبعية نحو ﴿وتوكَّلْ على العَزيزِ الرحيمِ﴾[1].
- وقد اجتمعت الثلاثة في (﴿بسم اللهِ الرحمنِ الرحيمِ﴾[2]) فالاسم مجرور بالباء، والله مجرور بالمضاف، والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية وعلامة خفض الجميع كسرة ظاهرة في الآخر.

ولا فرق في خفضه بالكسرة بين أن يكون الإعراب فيه ظاهرا كما مر أو مقدرا نحو (﴿أولئكَ على هُدًى﴾[3]) فأولئك اسم إشارة في محل رفع على الابتداء، وهدى مجرور بعلى وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الألف لم تظهر تعذرا، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ.

2. (و)الموضع الثاني أن تكون الكسرة علامة للخفض (في جمعِ التكسيرِ المنصرِفِ) مذكرا كان أو مؤنثًا (نحوُ ﴿للرجالِ نَصِيبٌ) مما اكتسبوا﴾[4] فنصيب مبتدأ مؤخر، وللرجال خبر مقدم وهو جمع تكسير منصرف مخفوض بالحرف وعلامة خفضه كسرة ظاهرة في ءاخره.

وقيد المؤلف المفرد والجمع بكونهما منصرفين لإخراج غير المنصرف منهما لأن خفضه بالفتحة.

3. (و)الموضع الثالث أن تكون الكسرة علامة للخفض (في جمعِ المؤنثِ السالمِ و)في (ما حُملَ عليه):
   - مثال الأول (نحوُ ﴿وقلْ للمؤمناتِ﴾[5]) قل فعل وفاعل، والمؤمنات جمع مؤمنة مجرور بالحرف وعلامة جره كسرة ظاهرة في ءاخره.
   - (و)مثال الثاني نحو (مررتُ بأولاتِ الأحمالِ) مررت فعل وفاعل، وبأولات الأحمال جار ومجرور ومضاف إليه وعلامة خفض أولات كسرة ظاهرة في ءاخره حملا له على الجمع إذ لا واحد له من لفظه.

[مواضع الخفض بالياء]:

(وأما الياءُ فتكونُ علامةً للخفضِ) نيابة عن الكسرة (في ثلاثةِ مواضعَ):

---

(1) سورة الشعراء / 217.
(2) سورة النمل / 30.
(3) سورة البقرة / 5.
(4) سورة النساء / 32.
(5) سورة النور / 31.

1. الأول أن تكون علامة للخفض (في الأسماءِ الستةِ) سواء كانت مخفوضة بالحرف أم بغيره:

- (نحوُ ﴿ارجعُوا إلى أبيكُم﴾[1]) ونحو ﴿يخلُ لكم وجهُ أبيكم﴾[2] فارجعوا فعل وفاعل، وأبيكم مجرور في الأول بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة.
- ونحو (﴿كما أمِنتُكم على أخِيهِ﴾[3]) ونحو ﴿وأخذَ برأسِ أخيهِ﴾[4] فأخيه مجرور في الأول بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة خفضه الياء.
- (و)تقول (مررتُ بحميكِ) بكسر الكاف (وفيكَ وهنيكَ) مررت فعل وفاعل، وحميك مجرور بالباء وعلامة جره الياء، وكذا ما بعده لأنه معطوف عليه.
- وقال تعالى ﴿عند ذي العرشِ مَكينٍ﴾[5] فذي مجرور بالمضاف وهو عند.
- وقال (﴿والجارِ ذي القربى﴾[6]) فذي صفة لما قبله وعلامة جره الياء فيهما، والقربى مضاف إليه في الثاني والعرش في الأول.

2. (و)الموضع الثاني أن تكون علامة للخفض (في المثنى) سواء كان مخفوضا بالحرف أم بغيره (و)في (ما حُمِلَ عليه):

- مثال الأول (نحوُ) ﴿قد كانَ لكم ءايةٌ في فِئَتَينِ﴾[7] ففئتين مجرور بالحرف وعلامة جره الياء لأنه مثنى.
- ونحو (﴿حتّى أبلُغَ مجمَعَ البحرَينِ﴾[8]) فالبحرين مجرور بالمضاف الذي هو مفعول أبلغ وعلامة خفضه الياء لأنه مثنى.

---

(1) سورة يوسف / 81.
(2) سورة يوسف / 9.
(3) سورة يوسف / 64.
(4) سورة الأعراف / 150.
(5) سورة التكوير / 20.
(6) سورة النساء / 36.
(7) سورة ءال عمران / 13.
(8) سورة الكهف / 60.

- (و)مثال الثاني نحو (مررتُ باثنَينِ) رجلين (واثنتَينِ) امرأتين، فاثنين مجرور بالباء وعلامة جره الياء حملا له على المثنى واثنتين عطف[1] عليه.

3. (و)الموضع الثالث أن تكون علامة للخفض (في جمعِ المذكرِ السالمِ) اسما كان أو صفة مخفوضا بالحرف أم بغيره (و)في (ما حُمِلَ عليه):

- مثال الأول (نحوُ ﴿قلْ للمؤمنِينَ﴾[2]) فالمؤمنين مجرور باللام وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم سلم فيه بناء مفرده.
- (و)مثال الثاني (نحوُ ﴿فإطعامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾[3]) فستين مخفوض بإضافة المبتدإ إليه وعلامة خفضه الياء حملا له على الجمع إذ لا مفرد له من لفظه، ومسكينا تمييز، وخبر المبتدإ محذوف.

[مواضع الخفض بالفتحة]:

(وأما الفتحةُ فتكونُ علامةً للخفضِ) نيابة عن الكسرة (في الاسمِ الذي لا ينصرِفُ) سواء كان مخفوضا بحرف أم بغيره:

- (مفردا كان) ذلك الاسم الذي لا ينصرف (نحوُ ﴿وأوحَينا إلى إبراهيمَ وإسماعيلَ﴾[4]) فأوحينا فعل وفاعل، وإلى إبراهيم جار ومجرور، وإسماعيل معطوف عليه، وكل منهما اسم مفرد مجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة في ءاخره لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة ونحو (﴿فَحُيُّوا بأحْسَنَ منها﴾[5]) فحيوا فعل وفاعل، و﴿أحسن﴾ مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة لأنه اسم مفرد غير منصرف للصفة ووزن الفعل.

---

(1) في نسخة: معطوف.
(2) سورة النور / 30.
(3) سورة المجادلة / 4.
(4) سورة النساء / 163.
(5) سورة النساء / 86.

- (أو جمعَ تكسيرٍ نحوُ) ﴿يعمَلون له ما يشاءُ (مِن محارِيبَ) وتماثِيلَ﴾[1] فمحاريب جمع تكسير مجرور بالفتحة للجمعية المكررة، وما بعده معطوف عليه.

وهذا الحكم مستمر فيما لا ينصرف (إلا:

- إذا أضِيفُ) إلى ما بعده فإنه حينئذ يجر بالكسرة على الأصل (نحو ﴿في أحسَنِ تقويمٍ﴾[2]) فأحسنِ اسم غير منصرف مجرور بالكسرة لإضافته إلى ما بعده.
- وكذلك إذا تلا أل كما أشار إليه بقوله (أو دخلَتْ عليهِ ألْ نحوُ ﴿وأنتُم عاكِفُون في المساجِدِ﴾[3]) فأنتم مبتدأ، وعاكفون خبره، والمساجد غير منصرف مجرور بالكسرة لدخول أل عليه.

[علامات الجزم]:

(وللجزمِ) وهو حذف الحركة أو الحرف للجازم (علامتانِ) أصالة ونيابة:

1. إحداهما (السكونُ وهو الأصلُ) في بابه ولهذا قدمه.
2. (و)الثانية (الحذفُ) وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجازم (وهو) فرع عن السكون لأنه (نائبٌ عنه).

[موضع الجزم بالسكون]:

ثم أخذ يتكلم على موضع كل منهما مبتدئا بالأصل فقال (فأمّا السكونُ فيكونُ علامةً للجزمِ في الفعلِ المضارِعِ الصحيحِ الآخرِ) وهو ما ليس ءاخره حرف علة (الذي لم يتصلْ بآخِره شيءٌ) مما مر (نحوُ ﴿لم يَلِدْ ولم يولَدْ 3 ولم يكنْ له كفُوًا أحَدٌ 4﴾[4]) فهذه الأفعال الثلاثة مجزومة بلم وعلامة جزمها سكون ءاخرها، وحذفت الواو من الأول لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، ومن الثالث لالتقاء الساكنين، وأحد اسم يكن، وكفوا خبره،

(1) سورة سبأ / 13.
(2) سورة التين / 4.
(3) سورة البقرة / 187.
(4) سورة الإخلاص / 3-4.

وله متعلق بكفوا، وقيد الفعل بكونه صحيح الآخر لإخراج المعتل وحكمه سيأتي، وبكونه لم يتصل بآخره شيء لأنه لو اتصل به شيء مما مر في علامات الرفع لم يكن حكمه كذلك.

[مواضع الجزم بالحذف]:

(وأما الحذفُ فيكونُ علامةً للجزمِ) نيابة عن السكون في موضعين الأول (في):

1. (الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخِرِ) أي الذي اعتل ءاخره.
(وهو) اصطلاحا (ما ءاخرُه حرفُ علةٍ وحروفُ العلةِ الألفُ والواوُ والياءُ).

- (نحوُ ﴿ولم يخشَ إلا اللهَ﴾[1]) ﴿لم﴾ حرف نفي وجزم وقلب، و﴿يخش﴾ فعل مضارع مجزوم بـ﴿لم﴾ وعلامة جزمه حذف ءاخره وهو الألف والفتحة قبلها تدل عليها، و﴿إلا﴾ حرف استثناء، والاسم الكريم منصوب على التعظيم.
- ونحو (﴿ومَنْ يَدْعُ معَ اللهِ﴾[2]) فـ﴿يدع﴾ فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف ءاخره وهو الواو والضمة قبلها تدل عليها.
- (و)نحو (﴿مَنْ يَهْدِ اللهُ﴾[3]) فـ﴿يهد﴾ فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف ءاخره وهو الياء والكسرة قبلها تدل عليها.

2. (و)الموضع الثاني (في الأفعالِ) الخمسة (التي رفعُها بثباتِ النونِ) إذا دخل عليها الجازم:

- (نحوُ ﴿إنْ تتُوبا﴾[4]) ﴿إن﴾ حرف شرط وجزم، و﴿تتوبا﴾ فعل مضارع مجزوم بـ﴿إن﴾ وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.
- ونحو (﴿وإنْ تصبِروا وتتَّقوا﴾[5]) إعرابه كالذي قبله.

---

(1) سورة التوبة / 18.
(2) سورة المؤمنون / 117.
(3) سورة الأعراف / 178.
(4) سورة التحريم / 4.
(5) سورة ءال عمران / 120.

- ونحو (﴿ولا تخافي ولا تحزني﴾[1]) ﴿لا﴾ حرف نهي وجزم، و﴿تخافي﴾ فعل مضارع مجزوم بـ﴿لا﴾ الناهية وعلامة جزمه حذف النون لما مر، وما بعده كذلك.

(1) سورة القصص / 7.

(فصلٌ)

(جميعُ ما تقدَّمَ) ذكره (منَ المُعرَباتِ) وهو الاسم والفعل المضارع المعربان (قِسمانِ) بالاستقراء لا زائد عليهما (قسمٌ يُعربُ بالحركاتِ) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة أو بالسكون، (وقِسمٌ يُعربُ بالحروفِ) الأربعة الواو والألف والياء والنون أو بالحذف.

[المعرب بالحركات]:

(فالذِي يُعربُ بالحركاتِ أربعةُ أنواعٍ) نوع منها خاص بالفعل وسيأتي والبقية خاصة بالأسماء وهي:

1. (الاسمُ المفردُ).
2. (وجمعُ التكسيرِ).
3. (وجمعُ المؤنثِ السالمُ) فالأولان يعرب كل منهما بالحركات الثلاث إن كان منصرفا وإلا فبحركتين، أما الثالث فيعرب بحركتين لا غير.
4. (و)نوع الأفعال هو (الفعلُ المضارعُ الذِي لم يتصلْ بآخرِهِ شيءٌ) مما تقدم فيعرب بحركتين وبالسكون إن كان صحيح الآخر.

[علامات إعرابها]:

(وكلُّها ترفَعُ بالضمةِ) نحو يضرب زيد ورجال ومسلمات (وتنصَبُ بالفتحةِ) نحو لن أضرب زيدا ورجالا (وتخفَضُ بالكسرةِ) كمررت بزيد ورجال ومؤمنات (وتجزَمُ بالسكونِ) نحو لم يضرب، هذا هو الأصل.

(وخرَجَ عَن ذلكَ) أي عما أعرب في حالة النصب بالفتحة وفي حالة الجر بالكسرة وفي حالة الجزم بالسكون (ثلاثةُ أشياءَ):

1. أحدها (الاسمُ الذِي لا يَنصرِفُ مفردًا كانَ أو جمعَ تكسيرٍ فإنّه يخفَضُ بالفتحةِ) لا بالكسرة (ما لم يُضَفْ أو تَدخُلْ عليهِ أل) فإنه حينئذ يجر بالكسرة.
2. (و)ثانيها (جمُع المؤنثِ السالمُ) وما حمل عليه (فإنه يُنصَبُ بالكسرةِ) لا بالفتحة.
3. (و)ثالثها (الفعلُ المُضارِعُ المُعتَلُّ الآخرِ فإنّه يُجزَمُ بحذفِ ءاخِرِه) لا بالسكون (وتقدَّمتْ أمثِلةُ ذلكَ).

وهذه الثلاثة الأشياء[1] من أبواب النيابة، وهي سبعة أبواب سيأتي ذكرها صريحا في كلامه.

[ما يعرب بالحروف]:

(والذِي يُعرَبُ بالحروفِ أربعةُ أنواعٍ) أيضا نوع منها خاص بالفعل كما سيأتي والبقية خاصة بالأسماء وهي:

1. (المثنى) كالزيدان والمسلمان (وما حُملَ عليه) كاثنان واثنتان.
2. (وجمعُ المذكرِ السالمُ) كالزيدون والمسلمون (وما حُملَ عليه) كأولو وعشرون.
3. (والأسماءُ الستةُ).
4. (والأمثلةُ الخمسةُ).

[علامات إعراب المثنى وما ألحق به]:

(فأمّا المثنى فيرفَعُ بالألفِ) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان (ويُنصَبُ ويُجرُّ بالياءِ المفتوحِ ما قبلَها المكسورِ ما بعدَها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين ومررت بالزيدين.

(وألحقَ به) في إعرابه بالألف والياء خمسة ألفاظ:

- ثلاثة بلا شرط وهي:
  1. (اثْنانِ) للمذكرين.
  2. (واثْنَتان)
  3. (وثِنْتان) في لغة تميم للمؤنثتين.

(مُطلقًا) عن تقييدها بما سيأتي؛ لأن وضعها وضع المثنى وإن لم تكن مثنيات حقيقة؛ إذ لم يثبت لها مفرد.

- (و)لفظان بشرط وهما:
  1. (كِلَا) للمذكرين.

(1) في نسخة: الأشياء الثلاثة.

2. (وكِلْتا) للمؤنثتين.

(بشرطِ إضافَتِهما إلى الضميرِ نحوُ جاءني كلاهما وكلتاهما ورأيتُ كليهما وكلتيهما ومررتُ بكليهما وكلتيهما) فكلا وكلتا في المثال الأول فاعل وعلامة رفعهما الألف وفي الثاني مفعول به منصوب وعلامة نصبهما الياء، وفي الثالث مجرور وعلامة جرهما الياء أيضا.

(فإنْ أضِيفا إلى الظاهرِ كانا بالألِفِ في الأحوالِ الثلاثةِ) الرفع والنصب والجر (وكان إعرابُهما) فيها (بحركاتٍ مقدَّرةٍ في تلكَ الألفِ) كإعراب المقصور نحو:

- (جاءني كلا الرجلَين وكلتا المرأتَين) جاء فعل ماض والنون نون الوقاية والياء المتصلة به في محل نصب على المفعولية، وكلا وكلتا فاعل وعلامة رفعهما ضمة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر وما بعدهما مضاف إليهما.
- (ورأيتُ كلا الرجلَين وكلتا المرأتَين ومررتُ بكلا الرجلَين وكلتا المرأتَين) فكلا وكلتا في المثال الأول مفعول وفي الثاني مجرور وعلامة الإعراب مقدرة في الألف لم تظهر تعذرا.

[علامات إعراب جمع المذكر السالم]:

(وأما جمعُ المذكرِ السالمُ فيرفَعُ بالواوِ) نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والمسلمون (ويُنصبُ ويجرُّ بالياءِ المكسورِ ما قبلَها المفتوحِ ما بعدَها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين والمسلمين ومررت بالزيدين والمسلمين.

[شرط جمع المذكر السالم]:

وشرط هذا الجمع أن يكون مفرده إما:

1. علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب.
2. وإما صفةً لمذكر عاقل خاليةً من التاء قابلةً لها أو دالةً على التفضيل.

[الملحق بجمع المذكر السالم]:

(وألحقَ به) في إعرابه بالواو والياء أربعة أنواع:

1. أحدها أسماء جموع لا واحد لها من لفظها منها:

- (أولُو) بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه.
- (وعالَمُون) لا واحد له من لفظه.
- (وعِشْرُون) اسم جمع أيضا لا جمعُ عشرة (و)مثله (ما بعدَه من العُقودِ) من ثلاثين (إلى تسعين) بإدخال الغاية.

2. (و)الثاني جموع تكسير منها:
   - (أرَضُون) -بفتح الراء- جمع أرض -بسكونها- وهي مؤنثة لا تعقل.
   - (وسِنُون) -بكسر السين- جمع سنة -بفتحها- وهي مؤنثة لا تعقل أيضا، وأصلها سنو أو سنه بدليل جمعها على سنوات أو سنهات (وبابُهُ) أي سنون وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامه وعُوِّض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كعضة وعضين.
3. (و)الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهْلُون ووابِلُون) الأول جمع أهل والثاني جمع وابل وكل منهما ليس علما ولا صفة.
4. (و)الرابع ما سمي به من هذا الجمع كزيدون علما أو مما ألحق به نحو (عِلِّيُّون) هو في الأصل جمع عِلِّيّ -بكسر العين واللام المشددة والياء- فنقل وسمي به أعلى الجنة.

ثم أخذ يذكر بعض أمثلة ما حمل عليه حسب ما اتفق له فقال:

- (نحوُ ﴿ولا يأتَلِ أولُو الفَضْلِ مِنكم والسَّعَةِ أنْ يُؤتُوا أولي القُرْبى﴾[1])فـ﴿أولو﴾ فاعل ﴿يأتل﴾ المجزوم بلا الناهية وعلامة رفعه الواو، و﴿الفضل﴾ مضاف إليه، و﴿أولي﴾ منصوب بـ﴿يؤتوا﴾ على أنه مفعول وعلامة نصبه الياء، و﴿القربى﴾ مضاف إليه.
- (و)نحو (﴿إنَّ في ذلكَ لذِكْرى لِأولي الألْبابِ﴾[2]) ﴿إن﴾ حرف توكيد ونصب، و﴿في ذلك﴾ خبر مقدم، و﴿لذكرى﴾ اسمها مؤخر، و﴿أولي﴾ مجرور باللام وعلامة جره الياء و﴿الألباب﴾ مضاف إليه.

(1) سورة النور / 22.
(2) سورة الزمر / 21.

- (و)نحو (﴿الحمدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ﴾[1]) فـ﴿العالمين﴾ مجرور بإضافة ﴿رب﴾ الواقعِ صفةً لله وعلامة جره الياء، و﴿الحمد لله﴾ مبتدأ وخبر.
- (و)نحو ﴿ولَبِثوا في كهفِهِم (ثلاثَ مائةٍ سِنينَ﴾[2]) فسنين بدل من ثلاثمائة وعلامة نصبها الياء إن نونت مائة ومضاف إليها إن لم تنون مائة وعلامة خفضها الياء.
- (و)نحو (﴿الذِين جَعَلُوا القُرءانَ عِضِينَ﴾[3]) فـ﴿عضين﴾ مفعول ثان لـ﴿جعلوا﴾ الواقع صلة للموصول وعلامة نصبه الياء.
- (و)نحو (﴿شغلَتْنا أموالُنا وأهلُوْنا﴾[4]) فـ﴿أهلونا﴾ مرفوع بالعطف على الفاعل وعلامة رفعه الواو، (و)نحو (﴿مِن أوسَطِ ما تُطعِمُون أهلِيْكم﴾[5]) فـ﴿أهليكم﴾ مفعول ﴿تطعمون﴾ الواقع صلة ما الموصولة وعلامة نصبه الياء.
- ونحو ﴿والمؤمنونَ (إلى أهلِيْهم) أبدًا﴾[6] ونحو ﴿إنَّ كتابَ الأبرارِ (لَفي عِلِّيِّينَ﴾[7]) فالمجرور بالحرف في كل منهما علامة جره الياء، واللام في الثاني لام الابتداء والجار والمجرور متعلقان بخبر إن.
- ونحو (﴿وما أدراكَ ما عِلِّيُّونَ﴾[8]) فـ﴿عليون﴾ مرفوع على أنه خبر ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ وعلامة رفعه الواو، والجملة مفعول ثان لأدراك، وأدراك وما بعده في محل رفعٍ خبرُ ما الأولى فإنها في محل رفع أيضا على الابتداء وهي استفهامية أيضا.

[علامات إعراب الأسماء الستة]:

(وأما الأسماءُ الستةُ):

- (فتُرفعُ بالواوِ) نيابة عن الضمة.

---

(1) سورة الفاتحة / 2.
(2) سورة الكهف / 25.
(3) سورة الحجر / 91.
(4) سورة الفتح / 11.
(5) سورة المائدة / 89.
(6) سورة الفتح / 12.
(7) سورة المطففين / 18.
(8) سورة المطففين / 19.

- (وتنصَبُ بالألفِ) نيابة عن الفتحة.
- (وتجرُّ بالياءِ) نيابة عن الكسرة.

وإنما تعرب بذلك (بشرطِ) اجتماع أمور أربعة:

1. أحدها (أنْ تكونَ مضافةً) لما بعدها (فإنْ أفرِدَتْ عن الإضافةِ أُعرِبَتْ بالحركاتِ الظاهِرةِ) لانتفاء الشرط (نحوُ):
   - ﴿وله أخٌ﴾[1]) مبتدأ وخبر.
   - (و)نحو (﴿إنَّ له أبًا﴾[2]) فـ﴿أبا﴾ اسم إن مؤخر وعلامة نصبه الفتحة و﴿له﴾ خبرها مقدما.
   - (و)نحو (﴿بناتُ الأخِ﴾[3]) فـ﴿الأخ﴾ مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة.

وهذا الشرط معتبر في ما عدا ذو، وأما ذو فإنه ملازم للإضافة إلى اسم جنس ظاهرٍ فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه.

2. (و)ثانيها (أن تكونَ إضافتُها لغيرِ ياءِ المتكلِّمِ) بأن تضاف إلى ظاهر أو ضمير مخاطب أو غائب أو متكلم غير الياء (فإنْ أُضِيفَتْ للياءِ أعرِبَتْ بحركاتٍ مقدَّرةٍ) في الأحوال الثلاثة (على ما قَبلَ الياءِ) كغيرها مما يضاف إلى الياء:
   - (نحوُ ﴿إنَّ هذا أخي﴾[4]) فـ﴿أخي﴾ مرفوع على أنه خبر إن وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.
3. (و)ثالثها (أن تكونَ مُكبَّرَةً فإنْ صُغِّرتْ أعْرِبَتْ بالحركاتِ الظاهِرةِ) في الأحوال الثلاثة كغيرها من المصغرات:

---

(1) سورة النساء / 12.
(2) سورة يوسف / 78.
(3) سورة النساء / 23.
(4) سورة ص / 23.

- (نحو هذا أُبَيُّك) وأخَيُّك وحُمَيُّكِ وهُنَيُّك وذُوَيُّ مال، وكذا تقول في تصغير فوك فُوَيْهُك برد الهاء لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فهذا اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ وأبيك خبره وما بعده معطوف عليه.

4. (و)رابعها (أن تكونَ مفردةً فإنْ ثُنِّيَتْ أو جُمِعَتْ أعرِبَتْ إعرابَ المثنى) بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا (و)إعراب ذلك (المجموعِ) الذي جمعت به فإن كان جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كجاء ءاباؤك، أو جمعَ تصحيح أعربت بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا كجاء أبون وأخون، ولا يجمع هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم.

(والأفصحُ في الهنِ) إذا استعمل مضافا (النقصُ أي حَذفُ ءاخِرِه و)جعل ما قبله ءاخرا بأن يجري (الإعرابُ بالحركاتِ) الظاهرة (على النونِ) كغد ونحوه مما حذف ءاخره وجعل الإعراب على ما قبله (نحو هذا هنُك ورأيت هنَك ومررتُ بهنِك) وإعرابه ظاهر، وفي كلامه إشارة إلى أن إعراب الهن بالحروف لغة قليلة (ولهذا لم يعدَّه صاحبُ الآجروميةِ ولا غيرُه في هذه الأسماءِ وجَعلوها خمسةً).

[الأمثلة الخمسة]:

[ضابطها]:

(وأما الأمثلةُ الخمسةُ فهي كلُّ فعلٍ) مضارع:

- (اتصلَ بهِ ضميرُ تثنيةٍ) مسندا إليه سواء كان الضمير لغائبين (نحو) الزيدان (يَفْعَلان) أو لمخاطبتين أو لغائبتين (و)ذلك نحو أنتما (تَفْعَلان) والهندان تفعلان.
- (أو) اتصل به (ضميرُ جمعٍ) مسندا إليه سواء كان لغائبين (نحو) الزيدون (يَفْعَلُون) أو مخاطَبِين (و)ذلك نحو أنتم (تَفْعَلون).
- (أو) اتصل به (ضميرُ المؤنثةِ المخاطبةِ) مسندا إليه (نحو) أنت (تَفعَلِين).

[علامات إعرابها]:

وأما حكم هذه الأمثلة (فإنها ترفعُ بثبوتِ النونِ) نيابة عن الضمة (وتنصبُ وتجزمُ بحذفِ النونِ).

(تنبيهٌ عُلِمَ ممّا تقدَّمَ) في الباب السابق (أنّ علاماتِ الإعرابِ أربعَ عشْرةَ):

- للرفع أربع علامات.
- وللنصب خمس.
- وللخفض ثلاث.
- وللجزم اثنتان فهذه أربع عشرة.

(منها أربعٌ أصولٌ) وهي:

- (الضمةُ للرفعِ) فالأصل في كل مرفوع من اسم أو فعل أن يكون رفعه بالضمة.
- (والفتحةُ للنصبِ) فالأصل في كل منصوب أن يكون نصبه بالفتحة.
- (والكسرةُ للجرِّ) فالأصل في كل اسم مجرور أن يكون جره بالكسرة.
- (والسكونُ للجزمِ) فالأصل في كل مضارع أن يكون جزمه بالسكون.

(و)منها (عشرُ فروعٌ نائبةٌ عن هذه الأصولِ) الأربع وتنقسم إلى أربعة أقسام:

- (ثلاثٌ) منها (تنوبُ عن الضمةِ) وهي الواو والألف والنون.
- (وأربعٌ) منها (تنوبُ عن الفتحةِ) وهي الألف والكسرة والياء وحذف النون.
- (واثنانِ) منها ينوبان (عن الكسرةِ) وهما الياء والفتحة.
- (وواحدةٌ) منها تنوب (عن السكونِ) وهي الحذف.

(و)علم أيضا مما تقدم (أنّ النيابةَ) عن تلك الأصول (واقعةٌ في سبعةِ أبوابٍ) تسمى أبواب النيابة لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل:

1. الباب (الأولُ بابُ ما لا يَنصرِفُ) ناب فيه حركة عن حركة.
2. الباب (الثاني بابُ جمعِ المؤنثِ السالمِ) ناب فيه أيضا حركة عن حركة.
3. الباب (الثالثُ بابُ الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخرِ) ناب فيه حذف حرف عن سكون.

4. الباب (الرابعُ بابُ المثنى) ناب فيه حرف عن حركة.
5. الباب (الخامسُ بابُ جمعِ المذكرِ السالمِ) ناب فيه أيضا حرف عن حركة.
6. الباب (السادسُ بابُ الأسماءِ الستةِ) ناب فيه أيضا حرف عن حركة.
7. الباب (السابعُ بابُ الأمثلةِ الخمسةِ) ناب فيه حرف عن حركة وحذفه عن حركة أو سكون.

(فصلٌ) فيما إعرابه تقديري

والإعراب التقديري جار في الأسماء والأفعال وهو في كل منهما قسمان، فالأقسام أربعة:

[ما تقدّر فيه الحركات من الأسماء]:

1. الأول من الأسماء وهو ما يقدر فيه حركات إعرابه كلها شيئان:

1) (تقدَّرُ الحركاتُ الثلاثُ) وهي الضمة والفتحة والكسرة (في الاسمِ المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ نحو غلامي وابني) وإنما قدرت لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة فمنع اشتغاله بالكسرة ظهور الحركات، إذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في ءان واحد.

2) (و)تقدر كلها أيضا (في الاسمِ المعربِ الذي ءاخرُه ألفٌ لازمةٌ) لتعذر تحريك الألف، ولا فرق فيه بين أن يكون معرفة (نحو الفتى والمصطفى وموسى) أو نكرة كفتى (وحُبلى) لكن محل تقدير الحركات كلها فيه إذا كان منصرفا، أما غيره منه كموسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة لعدم دخولها فيه.

(ويُسمى) الثاني (مَقْصُورًا) لأنه قُصر أي منع من ظهور الحركات فيه.

2. القسم الثاني من الأسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركات إعرابه هو المشار إليه بقوله (وتقدَّرُ الضمةُ والكسرةُ) دون الفتحة (في الاسمِ المعرَبِ الذي ءاخرُه ياءٌ لازمةٌ مكسورٌ ما قبلَها) مقرونا بأل (نحوُ القاضي والداعي والمرتقي) أو لا كقاض وداع ومرتق، وإنما قدرتا لاستثقالها على الياء، ومحل ذلك ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع فإن كان فالمقدر فيه الضمة والفتحة كجوار كما في المقصور.

(ويُسمى) الاسم المذكور (مَنْقُوصًا) لأنه نقص منه بعض الحركات (نحوُ ﴿يومَ يدعُو الداعي﴾[1]) فـ﴿الداعي﴾ فاعل بـ﴿يدعو﴾ وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال (و)نحو (﴿مُهْطِعِينَ إلى الداعي﴾[2]) فـ﴿الداعي﴾ مجرور بـ﴿إلى﴾ وعلامة جره كسرة مقدرة في الياء لم تظهر لما ذكر، و﴿مهطعين﴾ حال من الواو في ﴿يَخرُجُون﴾[3].

(1) سورة القمر / 6.

(2) سورة القمر / 8.

(3) سورة القمر / 7.

(وتظهَرُ فيه الفتحةُ) حالة النصب ما لم يضف لياء المتكلم (لخِفَّتِها نحوُ ﴿أجيبوا داعِيَ اللهِ﴾[1]) فـ﴿داعي﴾ مفعول ﴿أجيبوا﴾ وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في ءاخره.

[ما تقدّر فيه الحركات من الأفعال]:

وأما ما يقدر في الأفعال فهو أيضا شيئان:

1. أحدهما ما يقدر فيه جميع حركاته وإليه أشار بقوله (وتقدَّرُ الضمةُ والفتحةُ في الفعلِ) المضارع (المعتلِّ بالألِفِ نحوُ زيدٌ يخشى ولن يخشى) فيخشى في الأول مرفوع وفي الثاني منصوب بلن وعلامة الإعراب فيه مقدرة في الألف لم تظهر تعذرا.
2. وإلى الثاني أشار بقوله (وتقدَّرُ الضمةُ فقطْ) أي دون الفتحة (في الفعلِ) المضارع (المعتلِّ) ءاخره إما (بالواوِ أو بالياءِ) فالأول (نحوُ) زيد (يدعو و)الثاني نحو زيد (يرمي) فكل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة في ءاخره لم تظهر استثقالا.

(وتظهَرُ الفتحةُ) في ءاخره إذا دخل عليه ناصب (نحوُ لن يدعوَ ولن يرميَ) لخفتها فكل منهما منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في ءاخره.

(و)يكون (الجزمُ في) الأفعال (الثلاثةِ) المعتلة إذا دخل على كل منها جازم (بالحذفِ) لأواخرهن (كما تقدَّمَ) بيان ذلك.

(1) سورة الأحقاف / 31.

(فصلٌ) في موانع الصرف

[الممنوع من الصرف ما فيه علتان أو علة تقوم مقام العلتين]:

(الاسمُ الذي لا يَنصرِفُ ما فيه عِلَّتانِ مِن عِلَلٍ تسعٍ) كفاطمة وإبراهيم (أو) فيه علة (واحدةٌ) منها (تقومُ) في الاستقلال بالمنع من الصرف (مَقامَ العِلتَّينِ) كحبلى ومساجد.

[العلل التسع]:

(والعِلَلُ التسعُ هي):

1. (الجمعُ).
2. (ووزنُ الفعلِ).
3. (والعدلُ).
4. (والتأنيثُ).
5. (والتعريفُ).
6. (والتركيبُ).
7. (والألفُ والنونُ الزائدتانِ).
8. (والعجمةُ).
9. (والصفةُ).

وهذه التسع (يجمَعُها) في بيت واحد على هذا الترتيب (قولُ الشاعرِ:

اجمعْ وزنْ عادِلًا أنِّثْ بمعرفةٍ ركِّبْ وزِدْ عجمةً فالوصفُ قد كملا)

أي قد كمل به عدها، والألف للإطلاق.

واعلم أن الاسم إذا اجتمع فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما يشابه الفعل فلما شابه الفعلَ منع منه شيئان ليسا في الفعل وهما الكسرة والتنوين وإذا أردت معرفتها تفصيلا:

[الجمع: علة تقوم مقام علتين]:

(فالجمعُ شرطُه) في الاستقلال بمنع الصرف (أنْ يكونَ على صيغةِ منتهى الجموعِ) بغير هاء:

1. (وهيَ صيغةُ مَفاعِل نحو مساجِدَ ودراهِمَ وغَنائِمَ) ودوابَّ.
2. (أو) صيغةُ (مَفاعِيْل نحوُ مَصابِيْحَ ومَحارِيْبَ ودَنانِيْرَ).

وقد فهم من تمثيله أنه لا يشترط في الصيغة أن يكون أولها ميما، وإنما اشترطنا فيها أن تكون بغير هاء لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات فتضعف الجمعية، ولهذا صرف نحو فرازنة وملائكة وصياقلة لأن وزنها قد وجد في المفرد بواسطة الهاء ككراهية بمعنى كراهة وطواعية بمعنى طاعة.

(وهذه العلةُ) من العلل التسع (هي العلةُ الأولى منَ العلتَينِ اللتَينِ كلٌّ واحدةٍ منهما تمنعُ الصَّرفَ وحدَها) أي تستقل بمنع الصرف (وتقومُ مَقامَ العلتَينِ).

[وزن الفعل مع العلمية]:

(وأما وزنُ الفِعلِ فالمُرادُ بهِ أنْ يَكونَ الاسمُ):

1. إما (على وزنٍ خاصٍّ) في اللغة العربية (بالفِعلِ) بحيث لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولا من الفعل:
   - (كشَمَّرَ -بتشديد الميم-) فإنه علم فرس منقول من شمر مجردا من فاعله يشمر تشميرا فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص.
   - (و)كذا حال (ضُرِبَ بالبناءِ للمَفعولِ) وإنما قيد ضرب بالبناء للمفعول لأنه بالبناء للفاعل غيرُ مختص بالفعل.
   - (وانطلَق ونحوِه منَ الأفعالِ الماضيةِ المبدوءةِ بهمزةِ الوَصلِ) فإنه (إذا سُمي بشيءٍ مِن ذلكَ) كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص.
2. (أو يكونَ في أولِه زيادةٌ) أي زيادة حرف من حروف نأيت (كزِيادةِ الفِعلِ وهو مشاركٌ للفعلِ في وزنِه) وذلك (كأَحْمَدَ ويَزِيْدَ وتَغْلِبَ ونَرْجِسَ) -بفتح أوله وكسر ثالثه- فإن كلا منها غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وفي أوله زيادة كزيادة الفعل.

[العدل مع العلمية أو الوصفية]:

(وأما العدلُ فهو خُروجُ الاسمِ عَن صيغتِه الأصليةِ) التي كان أصله أن يكون عليها إلى صيغة أخرى مع بقاء المعنى والمادة، والخروج:

1. (إمّا تحقيقًا:
   - كأحادَ) بضم الهمزة.
   - (ومَوْحَدَ) بفتح أوله وثالثه.
   - (وثُناءَ) بضم أوله.
   - (ومَثْنى).
   - (وثُلَاثَ) بضم أوله.
   - (ومَثْلَثَ) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه.
   - (ورُباعَ) بضم أوله.
   - (ومَرْبَعَ) كمثلث.
   - (وهكذا إلى العشرةِ) بإدخال الغاية.

(فإنّها) أي الأمثلة المذكورة (معدولةٌ عَن ألفاظِ العَدَدِ الأصولِ) من واحد إلى عشرة حال كونها (مكررةً) فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد، وثناء ومثنى عن اثنين اثنين، وهكذا، لأن المراد من أحاد وأخواته العدد المكرر.

فإذا عرفت ذلك (فأصلُ) قولك (جاءَ القومُ أُحادَ جاؤوا واحدًا واحدًا وكذا أصلُ مَوحدَ) في قولك جاء القوم موحد جاؤوا واحدا واحدا (وأصلُ جاءَ القومُ مثنى جاؤوا اثنَينِ اثنَينِ وكذا الباقي).

2. (وإما تقديرًا) ذلك أنه لما نظر فيه وجد غير منصرف ولم يكن فيه إلا العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم (كالأعلامِ التي على وَزنِ فُعَل) بضم أوله وفتح ثانيه (كعُمَرَ وزُفَرَ وزُحَلَ فإنّها لَمَّا سُمعتْ) في كلامهم (ممنوعةً منَ الصرفِ وليسَ فيها علةٌ ظاهرةٌ غيرُ العلميةِ) وكان من قاعدتهم أن الاسم لا يمنع من

الصرف إلا إذا كان فيه علتان (قدَّرُوا فيها العدلَ) لإمكانه دون غيره (وأنَّها معدولةٌ عن عامرٍ وزافرٍ وزاحلٍ) أعلاما لئلا يلزم منع الصرف لعلة واحدة.

[التأنيث]:

(وأما التأنيثُ) المانع من الصرف (فهو على ثلاثةِ أقسامٍ: تأنيثٍ بالألفِ، وتأنيثٍ بالتاء، وتأنيثٍ بالمعنى).

[التأنيث بالألف: علة تقوم مقام علتين]:

(فالتأنيثُ بالألفِ يمنعُ الصرفَ) أي يستقل بمنع صرف ما هي فيه (مطلقًا) أي سواء كان نكرة أم معرفة مفردا أم جمعا اسما أم صفة و(سواء كانت) الألف (مقصورةً كحُبلى ومَرضى وذِكرى أو) كانت (ممدودةً كصحراءَ وحمراءَ وزكرِياءَ) بهمزة بعد الألف (و)كذا (أشياءُ).

(وهذه هي العلةُ الثانيةُ منَ العلتَينِ اللتَينِ كلٌّ واحدةٍ منهما تمنعُ الصرفَ وحدَها) أي تستقل بمنعه (وتقومُ مقامَ العلتَينِ) أي علتي منع الصرف.

[التأنيث بالتاء مع العلمية]:

(وأما التأنيثُ) اللفظي الحاصل (بالتاءِ فيمنعُ الصرفَ معَ العلميةِ سواءٌ كان) ما هو فيه (علمًا لمذكرٍ كطلحةَ أو لمؤنثٍ كفاطمةَ).

[التأنيث المعنويّ مع العلمية]:

(وأما التأنيثُ المعنويُّ) كزينب وسعاد وهو كون الاسم موضوعا لمؤنث خاليا من علامة التأنيث (فهو كالتأنيثِ بالتاءِ) في اشتراط العلمية فيه، ولهذا قال (فيمنعُ) الاسم الصرف (معَ العلميةِ لكن بشرطِ):

- (أن يكونَ الاسمُ زائدًا على ثلاثةِ أحرُفٍ كسُعادَ.
- أو ثلاثيًّا محرّكَ الوسطِ كسَقَرَ) علم لطبقة من طبقات جهنم، بخلاف ساكن الوسط فإن سكونه يوجب الخفة ومنعُ الصرف لأجل الثقل.
- (أو) ثلاثيا (ساكنَ الوسطِ أعجميًّا كجُوْرَ) -بضم الجيم- اسم بلد بفارس لثقل العجمة في لسان العرب.

- (أو) ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمي لكن يكون (منقولًا منَ المذكرِ إلى المؤنثِ كما إذا سُمِّيتِ امرأةٌ بزَيْد) فإنه بنقله إلى المؤنث حصل له ثقل فمنع من الصرف.

(فإنْ لم يكنْ شيءٌ من ذلكَ) بأن كان ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمي ولا مذكر الأصل (كهِنْد ودَعْد جازَ الصرفُ) نظرا إلى خفة اللفظ بالسكون (و)جاز (تركُه) نظرا إلى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتأنيث (وهو الأحسنُ) عند الجمهور.

[التعريف]:

(وأمّا التعريفُ) المعتبر في منع الصرف (فالمرادُ به) هنا (العلميةُ، وتمنعُ) العلميةُ (الصرفَ) أي صرف ما هي فيه (معَ وزنِ الفعلِ) كأحمد ويزيد (ومعَ العدلِ) كعمر وزفر (ومعَ التأنيثِ) بغير الألف (كما تقدَّمَ) بيان ذلك (ومعَ التركيبِ المزجيّ ومعَ الألفِ والنونِ) كعثمان (ومعَ العجمةِ كما سيأتي) بيان ذلك.

[التركيب مع العلمية]:

(وأما التركيبُ) المعتبر في منع الصرف (فالمرادُ به التركيبُ المزجيُّ) وهو جعل اسمين اسما واحدا منزّلا ثانيهما منزلة تاء التأنيث ولم يختم بويه، وإلى هذا القيد أشار بقوله (المختومُ بغيرِ "وَيْهِ":

- كبَعْلَبَكَّ) علم بلدة مركب من "بعل" وهو اسم صنم و"بك" اسم صاحب هذه البلدة ثم جعلا اسما واحدا ومنع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي.
- (وحَضْرَمَوْتَ) علم لقُطر باليمن مركب من "حضر" و"موت" ثم جعلا اسما واحدا ومنع من الصرف لما ذكر.

وخرج بالمزجي الإضافي كعبد الله علما، والإسنادي المسمى به كتأبط شرا، وخرج بالقيد الأخير ما ختم بويه كسيبويه فإنه مبني على الأشهر (فلا يمنعُ) التركيب المذكور (الصرفَ إلا معَ العلميةِ).

[الألف والنون الزائدتان مع العلمية أو الوصفية]:

(وأما الألفُ والنونُ الزائدتانِ) لكونهما من حروف الزوائد (فيمنعانِ) الاسم (الصرفَ) فإذا كانا في اسم غير صفة فيمنعان (معَ العلميةِ كعِمْرانَ) بكسر أوله (وعُثْمانَ و)إن كانا في صفة فيمنعان (مع الصفةِ بشرطِ أنْ لا تقبَلَ التاءَ كسَكْرانَ) وعطشان وسيأتي الكلام على ذلك.

[العلمية مع العجمة]:

(وأما العجمةُ) المانعة من الصرف (فالمرادُ بها أن تكونَ الكلمةُ مِن أوضاعِ العَجَمِيَّةِ) أي بأن تكون من أوضاع غير العرب، (كإبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ و)يعقوب، بل (جميعُ أسماءِ الأنبياءِ) صلوات الله عليهم أجمعين (أعجميةٌ) لأنها من أوضاع غير العرب، (إلا أربعةً) منها وهم: (محمدٌ وصالحٌ وشعيبٌ وهودٌ صلى الله وسلم عليهم أجمعِينَ) فإنها عربية ولهذا صرفت، وألحق بها في الصرف نوح ولوط لخفتهما.

(ويُشترَطُ فيها) أي في العجمة أي في كونها مؤثرة في منع الصرف أمران:

1. أحدهما (أنْ يكونَ الاسمُ) الذي فيه العجمة (علمًا في) اللغة (العجميةِ ولذلكَ صُرفَ لجامٌ ونحوُه) مما هو اسم جنس أعجمي.
2. (و)الأمر الثاني (أن يكونَ زائدًا على الثلاثةِ) أي على ثلاثة أحرف كإبراهيم، فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع الصرف (فلذلكَ صُرفَ نوحٌ ولوطٌ) مع أن كلا منهما اسم أعجمي وعلم في كلام العجمي[1].

[الوصفية]:

(وأما الصفةُ فتمنعُ) الاسمَ (الصرفَ معَ ثلاثةِ أشياءَ):

1. أحدها (معَ العدلِ كما تقدَّم في مَثنى) أنه معدول عن اثنين اثنين (وثُلاثَ) أنه معدول عن ثلاثة ثلاثة فالمراد بهما العدد المكرر، فهما ممنوعان من الصرف للعدل والصفة الأصلية.
2. (ومعَ الألفِ والنونِ) الزائدتين (بشرطِ):
   أ. (أن تكونَ الصفةُ على وزنِ فَعْلان بفتحِ الفاء).
   ب. (و) أن (لا يكونَ مؤنثُه) أي فعلان (على وزنِ فَعلانةٍ) أي وبشرط أن لا يقبل تاء التأنيث (نحوُ سكرانَ) غير منصرف للصفة والزيادة (فإنَّ مؤنثَه سَكْرَى) لا سكرانة.
   (ونحوُ نَدْمانٍ مُنصرِفٌ) بلا خلاف لانتفاء الشرط (لأنَّ مؤنثَه ندمانةٌ إذا كان) ندمان بمعنى نديم (مِن المُنادَمَةِ)، وأما إذا كان بمعنى النادم من الندم فغير منصرف باتفاق لوجود الشرط لأن مؤنثه حينئذ ندمى لا ندمانةٌ.

(1) في نسخة: العجم.

وإنما قيد المؤلف فعلان بفتح الفاء لأن مضموم الفاء من الصفات كعُريانٍ مؤنثه بدخول التاء فيكون منصرفا قطعا، ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات.

[الوصفية مع وزن الفعل]:

(ومعَ وزنِ الفعلِ بشرطِ):

1. (أن تكونَ) الصفة (على وزنِ أفعلَ).
2. (وأنْ لا يكونَ مؤنثُه بالتاءِ) أي وبشرط أن لا يقبل تاء التأنيث لأن المؤنث على وزن فُعلى أو فَعْلاءَ نحو أفضلَ وفُضلى وأحمرَ وحمراء.

- و(نحوُ أحمرَ) غير منصرف للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين (فإنَّ مؤنثَه حمراءُ) والصفة على وزن أفعل.
- (ونحوُ أرملٍ منصرفٌ) لانتفاء الشرط الثاني (لأنَّ مؤنثَه) يقبل التاء فيقال (أرملةٌ) وهي من لا زوج لها.

[حالات جواز صرف غير المنصرف]:

(ويجوزُ صرفُ غيرِ المنصرِفِ) أي جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسرة والتنوين عليه:

1. (للتناسُبِ) أي لتحصل المناسبة بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما، فإن رعاية المناسبة في الكلمات أمر مهم عندهم (كقراءةِ نافعٍ ﴿سلاسلًا﴾[1]) بالتنوين لمصاحبة ﴿أغلالًا وسعيرًا 4﴾[2] (و﴿قواريرًا 15 قواريرًا﴾[3]) بتنوينهما، أما الثاني فلمصاحبة الأول وأما الأول فلأنه ءاخر الآية فصرف ليوقف عليه بقلب تنوينه ألفا كما في ءاخر سائر الآيات.
2. (ولضرورةِ الشعرِ) أي لضرورة وزن الشعر كأن لا يستقيم الوزن إلا بالتنوين كما في قوله[4]: [الطويل]

(1) سورة الإنسان / 4.
(2) سورة الإنسان / 4.
(3) سورة الإنسان 15-16.
(4) البيت لامرئ القيس، وعجز البيت "فقالتْ لكَ الويلاتُ إنَّك مُرجِلي".

ويومَ دخلتُ الخِدرَ خِدرَ عُنَيزَةٍ .....

(بابُ النكرةِ والمعرفةِ)

[ضابط: النكرة]

(الاسمُ) بحسب التنكير والتعريف (ضربان: أحدُهما النكرةُ وهي الأصلُ وهي كلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسِه) الشامل له ولغيره (لا يختَصُّ به واحدٌ) من أفراد جنسه (دونَ ءاخرَ كرَجُلٍ وفَرَسٍ وكِتابٍ) فكل منها نكرة شائع في جنسه، ألا ترى أن رجلا شائع في جنس الرجال الصادقِ على كل ذكر بالغ من بني ءادم لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون ءاخر، وكذا حال فرس وكتاب فإنهما شائعان الأول في جنس الخيل والثاني في جنس الكتب لا يختص لفظ واحد منهما بواحد من أفراد جنسه.

(وتقريبُها) أي تقريب حد النكرة (إلى الفهمِ) أي فهم المبتدئ (أنْ يقالَ) الاسم (النكرةُ كلُّ ما صلحَ دخولُ الألفِ واللامِ) المؤثرتين التعريف (عليهِ كرجلٍ وامرأةٍ وثوبٍ) فإن كلا منها صالح لذلك بأن يقال: الرجل والمرأة والثوب، ولما كان هذا الضابط يحتاج إلى زيادة قال (أو) كل ما (وقعَ موقِعَ ما يصلُحُ دخولُ الألفِ واللامِ) المؤثرتين (عليهِ كذِي) فإنه لا يقبل أل لكنه يقع موقع ما يقبلها لأنه (بمعنى صاحِبٍ) وصاحب يقبل أل، أما ما لا يقبلها أو يقبلها لكن لا تؤثر فيه تعريفا كفضل وحارث فليس بنكرة، ومن علامتها أيضا دخول رب عليها.

[المعرفة: ضابطها وأنواعها]:

(والضربُ الثاني المعرفةُ) وهي ما وضع ليستعمل في واحد بعينه (وهي ستةُ أنواعٍ) متفاوتة في التعريف:

1. (المُضْمَرُ) ويقال له الضمير أيضا (وهو أعرَفُها) عند الجمهور وأعرف أصنافه المتكلم ثم المخاطب.
2. (ثُمّ العَلَمُ) يلي المضمر في التعريف.
3. (ثم اسمُ الإشارةِ).
4. (ثم) الاسم (الموصولِ).
5. (ثم المعرفُ بالأداةِ).
6. (و) أما (السادسُ) فهو (ما أضيفَ إلى واحدٍ منها) كغلام زيد وهذا والرجلِ.

(وهو) بحسب التعريف (في رتبةِ ما أضيفَ إليه) فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم وهكذا، (إلا) الاسم (المضافَ إلى الضميرِ) كغلامي (فإنّه) ليس في رتبة الضمير بل (في رتبةِ العلَمِ) إذ لو كان في رتبة الضمير لما صح مررت بزيد صاحبك، إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه.

(ويُستثنى مما ذُكِر) قبل وهو أن المضمر أعرف المعارف (اسمُ اللهِ تعالى فإنه علمٌ) للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (وهو) مع ذلك (أعرفُ المعارفِ بالإجماعِ).

(فصلٌ) في بيان المضمر وأقسامه.

(المضمرُ والضميرُ) مدلولهما واحد لأنهما (اسمانِ لما وُضعَ لمتكلمٍ) أي لمتلفظ بهذا اللفظ الموضوع (كأنا أو) وضع لشخص (مخاطَبٍ) بذلك اللفظ (كأنتَ أو) وضع لشخص (غائبٍ) ليس متكلما ولا مخاطبا (كهو).

[الضمير مستتر وبارز]:

(وينقسِمُ) المضمر (إلى مستترٍ وبارزٍ):

1. (فالمستترُ ما ليسَ له صورةٌ في اللفظِ) بل ينوى:

أ. (وهو إمّا) مستتر في عامله (وجوبًا) وهو الذي لا يحل الظاهر محله:

- (كـ)الضمير (المقدرِ في فعلِ أمرِ الواحدِ المذكرِ كاضْرِبْ وقُمْ) ففي كل منهما تقدير ضمير مرفوع المحل على الفاعلية لا يظهر وجوبا، وأما نحو ﴿اذهَبْ أنتَ وربُّكَ﴾[1] فأنت تأكيد للمستتر، بخلاف المرفوع بفعل أمر الواحدة والمثنى والمجموع فإنه يبرز في الجميع كقومي وقوما وقوموا.
- (و)كالمقدر (في المضارعِ المبدوءِ بتاءِ خِطابِ الواحدِ المذكرِ كتَقُومُ) يا زيد (وتَضربُ) بخلاف مرفوع المبدوء بتاء الغائبة كهند تقوم فإن استتاره جائز لا واجب بخلاف مرفوع المبدوء بتاء خطاب الواحدة أو التثنية أو الجمع فإنه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن.
- (و)كالمقدر (في المضارعِ المبدوءِ بالهمزةِ) للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (كأقومُ وأضربُ).
- (و)في المضارع المبدوء (بالنونِ) للمتكلم ومن معه مذكرا كان أو مؤنثا (كنَقومُ ونَضربُ) فهذه أربعة مواضع يستتر فيها الضمير وجوبا ولا يرفع فيها الفعل الاسم الظاهر.

ب. (وإما مستترٌ) في عامله (جوازًا) وهو الذي يحل الظاهر محله:

- (كـ)الضمير (المقدرِ في) فعل الغائب والغائبة (نحوِ زيدٌ يقومُ وهندٌ تقومُ) ففي كل منهما يقدر ضمير مستتر جوازا لأنه يحل محله الظاهر، إذ لو قيل زيد يقوم أبوه أو هند تقوم أمها لكان الكلام صحيحا.

(ولا يكونُ) الضمير (المستترُ إلا ضميرَ رفعٍ) لأنه لا يخلو (إمّا) أن يكون (فاعلًا أو نائبًا لفاعلٍ).

2. (والبارزُ ما له صورةٌ في اللفظِ وينقسِمُ إلى متصلٍ) بعامله وهو الأصل (و)إلى (منفصلٍ) عنه:

---

(1) سورة المائدة / 24.

أ. (فالمتصلُ هو الذي لا يُفتَتَحُ بهِ النطقُ) أي الكلام (ولا يقعُ بعدَ) لفظ ("إلا") في الاختيار (كتاءِ قُمتُ وكافِ أكرَمَكَ) فكل منهما ضمير متصل، الأول مرفوع المحل والثاني منصوبه ولا يبتدأ به الكلام ولا يقع بعد إلا اختيارًا.

ب. (والمنفصلُ هو) ما كان بخلافه فهو (ما يُفتتحُ به النطقُ) أي الكلام (ويقعُ بعدَ "إلا") اختيارا (نحوُ أن تقولَ) إذا ابتدأت به (أنا مؤمِنٌ و)يستعمل بعد "إلا" نحو (ما قام إلا أنا) أو أنت أو هو.

[الضمير المتصل: مرفوع أو منصوب أو مجرور]:

(وينقسِمُ) الضمير (المتصلُ إلى مرفوعٍ) المحل (ومنصوبٍ) المحل (ومجرورٍ) المحل.

[الضمير المتصل: المرفوع]:

(فالمرفوعُ) المتصل اثنا عشر ضميرا:

- اثنان للمتكلم:
  1. (نحو ضَرَبْتُ) -بضم التاء- للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا.
  2. (وضَرَبْنا) - بسكون الباء - ونا ضمير بارز للمتكلم ومن معه، أو للمعظم نفسه.
- (و)خمسة للمخاطب باعتبار أحواله:
  1. (نحو ضَرَبْتَ) - بفتح التاء - للمذكر المخاطب.
  2. (وضَرَبْتِ) - بكسرها - للمؤنثة المخاطبة.
  3. (وضَرَبْتُما) - بضمها - للمثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا، والميم والألف علامة للتثنية.
  4. (وضَرَبْتُم) - بضمها - لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة جمع الذكور.
  5. (وضَرَبْتُنّ) - بضمها - لجمع الإناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الإناث.

وبما قررناه علم أن التاء في الجميع هو الضمير ولا يقع إلا فاعلا أو نائبا عنه.

- (و)ستة للغائب باعتبار أحواله أيضا:
  1. نحو زيد (ضَرَبَ) ففي ضرب ضمير مستتر للمذكر الغائب تقديره هو.
  2. (و)الزيدان (ضَرَبا) فالألف ضمير بارز متصل لمثناه.
  3. (و)الزيدون (ضَرَبُوا) فالواو ضمير بارز متصل لجمعه.

4. (و)هند (ضَرَبَتْ) ففي ضربت ضمير مستتر للمؤنثة الغائبة تقديره هي والتاء الساكنة المتصلة بالفعل علامة التأنيث.
5. (و)الهندان (ضَرَبَتا) فالألف ضمير بارز لمثناها والتاء علامة التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وفتحت للمناسبة.
6. (و)الهِندات (ضَرَبْنَ) فالنون ضمير بارز متصل لجمعها.

[الضمير المتصل المنصوب]:

(والمنصوبُ) المتصل اثنا عشر أيضا:

- اثنان للمتكلم:
  1. (نحو أكرَمَنِي) فالياء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا.
  2. (وأكرَمَنا) بفتح الميم ونا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه.
- (و)خمسة للمخاطب باعتبار أحواله نحو:
  1. (أكرَمَكَ) بفتح الكاف وهو ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب.
  2. (وأكرَمَكِ) بكسرها للمؤنثة المخاطبة.
  3. (وأكرَمَكُما) بضمها للمثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا والميم والألف علامة التثنية.
  4. (وأكرَمَكُم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة جمع الذكور.
  5. (وأكرَمَكُنَّ) بضمها لجمع الإناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الإناث.
- (و)خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضا نحو:
  1. زيد (أكرَمَهُ) عمرو فالهاء ضمير متصل بارز للمذكر الغائب.
  2. (و)هند (أكرَمَها) فـ"ها" كذلك للمؤنثة الغائبة.
  3. (و)الزيدان (أكرَمَهُما) بضمها للمثنى المذكر الغائب والميم والألف علامة التثنية (و)الهندان (أكرَمَهُما) بضمها للمثنى المؤنث الغائب والميم والألف علامة التثنية.
  4. (و)الزيدون (أكرَمَهُم) بضمها لجمع الذكور الغائبين والميم علامة جمعهم.
  5. (و)الهندات (أكرَمَهُنَّ) بضمها لجمع الإناث الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن.

وبما قررناه علم أن الكاف والهاء في الجميع هما الضميران ولا يقعان إلا في موضع نصب وخفض.

[الضمير المتصل المجرور كالمنصوب]:

(والمجرورُ) المتصل اثنا عشر أيضا على التفصيل السابق ما هو للمتكلم وما هو للمخاطب وما هو للغائب ولفظ كل منها (كالمنصوبِ) أي كلفظ ما محله النصب من الضمير المتصل ويحصل التمييز بينهما بالعامل كما قال (إلا أنّه) أي الضمير المجرور (إذا دخلَ عليهِ عامِلُ الجرِّ مُيِّزَ بهِ) ولا فرق في العامل بين أن يكون حرفا (نحو مَرَّ بي ومَرَّ بنا) ومر بكَ ومر بكِ وبكما وبكم وبكُنَّ وبه وبها وبهما وبهم وبهنَّ، وهذا معنى قوله (إلى ءاخرِه) أو اسما نحو غلامي وغلامنا وغلامكَ وغلامكِ وغلامكما وغلامكم وغلامكنّ وغلامه وغلامها وغلامهما وغلامهم وغلامهنّ.

[الضمير المنفصل مرفوع أو منصوب]:

(وينقسمُ) الضمير (المنفصلُ إلى) قسمين فقط (مرفوعٍ) المحل (ومنصوبٍ) المحل ولا يكون منه مجرور لامتناع الفصل بين الجار والمجرور.

[الضمير المنفصل: المرفوع]:

(فالمرفوعُ اثنتا عشْرةَ كلمةً وهي) كالمتصل ثلاثة أقسام:

- ما هو للمتكلم مذكرا أو مؤنثا وهو اثنان:
  1. (أنا) في حال انفراده.
  2. (ونحن) في حال اشتراكه مع غيره أو تعظيمه نفسَه.
- وما هو للمخاطب (و)هو خمسة باعتبار أحواله:
  1. (أنتَ) بفتح التاء للمذكر المفرد.
  2. (وأنتِ) بكسرها للمفردة المخاطبة المؤنثة.
  3. (وأنتما) بضمها للمثنى مطلقا وبعدها ميم متحركة بعدها ألف.
  4. (وأنتم) بضمها لجمع الذكور وبعدها ميم ساكنة.
  5. (وأنتنّ) بضمها لجمع الإناث المخاطبات وبعدها نون مشددة مفتوحة.
- (و)ما هو للغائب وهو خمسة أيضا باعتبار أحواله:

1. (هو) للمفرد المذكر.
2. (وهي) للمفردة المؤنثة.
3. (وهما) للمثنى مطلقا.
4. (وهم) بالميم لجمع الذكور.
5. (وهنّ) بالنون المشددة لجمع الإناث.

(فكلٌّ واحدٍ من هذه الضمائرِ) المنفصلة (إذا وقعَ في ابتِداءِ الكلامِ فهو) مرفوع المحل على أنه (مبتدأٌ) مخبَر عنه بما يطابقه في المعنى إن مفردًا مذكرًا فمفرد مذكر وإن مفردا مؤنثًا فمفرد مؤنث وإن مثنى فمثنى وإن جمعا فجمع:

- (نحوُ ﴿أنا رَبُّكم﴾[1]) فأنا ضمير منفصل بارز في محل رفع على أنه مبتدأ، وربكم خبره والكاف في محل جر بالإضافة والميم علامة للجمع المذكر.
- وتقول: أنا قائم وأنا قائمة ونحن قائمان ونحن قائمتان.
- (و)قد يستعمل نحن للمعظم نفسه نحو (﴿نحنُ الوارِثُون﴾[2]) فنحن ضمير منفصل بارز في محل رفع على أنه مبتدأ والوارثون خبره وعلامة رفعه الواو.
- (و)نحو (﴿أنتَ مَولانا﴾[3]) فأنت ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على أنه مبتدأ، ومولانا خبره وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الألف ونا مضاف إليه.
- ونحو (﴿وهُوَ على كلِّ شيءٍ قدِيرٌ﴾[4]) فهو ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على أنه مبتدأ، وقدير خبره وعلى كل شيء جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالخبر.

[الضمير المنفصل المنصوب]:

(والمنصوبُ) المنفصل (اثنتا عشْرةَ كلمةً وهي) ثلاثة أقسام أيضا:

---

(1) سورة الأنبياء / 92.
(2) سورة الحجر / 23.
(3) سورة البقرة / 286.
(4) سورة المائدة / 120.

- ما هو للمتكلم مذكرا أو مؤنثا وهو اثنان:
  1. (إيايَ) في حال انفراده.
  2. (وإيانا) في حال اشتراكه مع غيره أو تعظيمه نفسه.
- (و)ما هو للمخاطب وهو خمسة باعتبار أحواله:
  1. (إياكَ) بفتح الكاف خطابا للمفرد المذكر.
  2. (وإياكِ) بكسرها خطابا للمفردة المؤنثة.
  3. (وإياكما) بضمها خطابا للمثنى مطلقا والألف والميم علامة التثنية.
  4. (وإياكم) بضمها خطابا لجمع الذكور والميم علامة الجمع.
  5. (وإياكنّ) خطابا لجمع الإناث والنون المشددة علامة جمعهن.
- (و)ما هو للغائب وهو خمسة باعتبار أحواله أيضا:
  1. (إياه) للغائب المذكر.
  2. (وإياها) للغائبة المؤنثة.
  3. (وإياهما) للغائب المثنى مطلقا والميم والألف علامة التثنية.
  4. (وإياهم) لجمع الذكور الغائبين والميم علامة الجمع.
  5. (وإياهنّ) لجمع الإناث الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن.

(فهذه الضمائرُ) المنفصلة (إذا وقعتْ) في التركيب (لا تكونُ إلا مفعولًا به) والحكم في الإعراب لمحلها كما تقدم من أن الضمائر كلها مبنية.

- (نحوُ ﴿إياكَ نَعبُدُ﴾[1]) فإيا ضمير منفصل بارز في محل نصب على أنه مفعول مقدم والكاف المتصلة به حرف خطاب، ونعبد فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا.
- ونحو (﴿إياكم كانُوا يَعْبُدُون﴾[2]) فإياكم في محل نصب على أنه مفعول مقدم ليعبدون، وجملة يعبدون من الفعل والفاعل في محل نصب على أنها خبر كان، واسمها الضمير المتصل بها.

(1) سورة الفاتحة / 5.

(2) سورة سبأ / 40.

[جواز الإتيان بالضمير متصلًا ومنفصلًا]:

(ومتى أمكنَ أنْ يؤتى بالضميرِ متصلًا) بعامله (فلا يجوزُ أن يؤتى به منفصِلًا فلا يقالُ في "قمتُ" قام أنا) لإمكان قمت (ولا في "أكرمك" أكرم إياك) لإمكان أكرمك (إلا):

1. أن يكون ثاني ضميرين أولهما أعرف وغير مرفوع والعامل فيهما ناسخ أو لا (نحوَ) قولك: الدرهم (سَلْنِيْهِ) وزيد ظننتكه.
2. أو يكون الضمير منصوبا بكان أو إحدى أخواتها تقدمه ضمير أو لا (و)ذلك نحو الصديق (كُنْتَه) أو كانَه زيدٌ (فيجوزُ) في الهاء من الأمثلة المذكورة (الفصلُ أيضا) مع إمكان اتصالها (نحوُ سَلْنِي إياه) وظننتك إياه (وكنتَ إياه) وكان إياه زيد. وكلاهما وارد فمن ورود الوصل قوله تعالى: ﴿فسَيَكْفِيْكَهُمُ اللهُ﴾[1]، ومن ورود الفصل قوله عليه السلام: «**إنَّ اللهَ ملَّكَكُم إياهُمْ**»[2].

[الضمائر مبنية كلها]:

(وألفاظُ الضمائرِ كلُّها) متصلها ومنفصلها (مبنيةٌ) والحكم في الإعراب لمحلها (لا يظهرُ فيها إعرابٌ).

(1) سورة البقرة / 137.

(2) رواه العراقي في **تخريج أحاديث الإحياء** (ص/683).

(فصلٌ) في بيان العلم

[العلم شخصي وجنسي]:

(العَلَمُ) باعتبار تشخص مسماه وعدمه (نوعانِ):

1. إما علم (شخصيٌّ: وهو ما) أي اسم (وُضِعَ لشيءٍ بعَينِه) أي لشيء معين (لا يَتناوَلُ غيرَه) أي غير ذلك الشيء باستعماله فيه من حيث الوضع له، فـ"ما وضع لشيء" شاملٌ للمعرفة والنكرة، وقوله "بعينه" مخرج للنكرة، وقوله "لا يتناول غيره" مخرج لبقية المعارف.

ثم مسمى هذا العلم قد يكون من أولي العلم من المذكرين (كزَيدٍ) وجعفر، ومن الإناث كعائشة (وفاطمةَ)، وقد يكون مما يؤلف من البلدان كطيبة (ومكةَ، و)من الإبل نحو (شَذْقَمٍ) كان للنعمان بن المنذر وإليه تنسب الإبل الشذقمية، ومن القبائل كثقيف (وقَرَنٍ).

2. (و)إما علم (جنسيٌّ وهو ما) أي اسم (وُضِعَ لجنسٍ منَ الأجناسِ) أي لحقيقة من الحقائق من حيث هي هي (كأسامةَ) فإنه علم وضع (للأسدِ) أي لحقيقته (وكذا) حال (ثعالةَ للثعلبِ) أي لحقيقته أيضا ويكنّى بأبي الحصين (وذؤالةَ) - بالذال المعجمة ثم الهمزة - (للذئبِ) أي لحقيقته أيضا ويكنى بأبي جَعدة.

(و)علم الجنس (هو في المعنى كـ)اسم الجنس (النكرةِ لأنه شائعٌ في جنسِه) لا يختص بواحد دون ءاخر كما أن النكرة كرجل كذلك (فتقولُ) أنت (لكلِّ أسدٍ رأيتَه "هذا أسامةُ مقبِلًا") فكل أسد يصدق عليه لفظ أسامة وكل ثعلب يصدق عليه لفظ ثعالة وكل ذئب يصدق عليه ذؤالة.

[العلم اسم وكنية ولقب]:

(وينقسمُ العلَمُ أيضًا) من حيث هو (إلى اسمٍ) خاص (وكنيةٍ ولقبٍ):

1. (فالاسمُ كما مثّلْنا كزيدٍ) علمٌ شخصيٌّ (وأسامةَ) علمٌ جنسي.
2. (والكنيةُ) هي (ما) أي مركب (صُدِّرَ بأبٍ أو أمٍّ) سواء كان المُكَنَّى بها علما شخصيا (كأبي بكرٍ وأمِّ كلثومٍ) أو جنسيا كأبي الحصين للثعلب (وأبي الحارثِ للأسدِ وأمِّ عِريطٍ للعقربِ).
3. (واللَّقبُ ما أشعَرَ برِفعةِ مُسمّاه) أي بمدحه (كزينِ العابدِينَ) لقبُ علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، (أو ضَعَتِه) - بفتح الضاد المعجمة - أي ذمِّه، (كبُطّةَ وأنفِ الناقةِ).

[الترتيب بين الاسم والكنية واللقب]:

(وإذا اجتمعَ الاسمُ واللقبُ وجَبَ تأخيرُ اللقبِ) عنه (في الأفصحِ نحو) قولك (جاءَ زيدٌ زينُ العابدينَ، ويكونُ اللقبُ) إذا أخر (تابعًا للاسمِ في إعرابِه) بدلا أو عطف بيان، سواء كانا مركبين كعبد الله عفيف الدين أم مختلفين كزيد أنف الناقة وعبد الرحمن بطة (إلا إذا كانا مفردَينِ فيجبُ) عند جمهور البصريين (إضافةُ الاسمِ لِلَّقَبِ نحوُ) قولك جاء (سعيدُ كُرْزٍ) بإضافة سعيد إلى كرز، وإذا كانا غير مفردين امتنع إضافة الأول إلى الثاني لتعذرها.

(ولا ترتيبَ بينَ الكنيةِ والاسمِ) إذا اجتمعا نحو "قال أبو بكر سعيد" (ولا بينَ الكنيةِ واللقبِ) كذلك نحو "قال أبو بكر عفيف الدين"، فأنت بالخيار في تقديم أحدهما على صاحبه ويليه الآخر معربا بإعرابه.

[العلم مفرد ومركب]:

(وينقسمُ العلمُ أيضًا إلى مفردٍ) عن التركيب (و)إلى (مركَّبٍ، فالمفردُ كزيدٍ وهِند، والمركبُ ثلاثةُ أقسامٍ):

1. لأنه إما (مركبٌ إضافيٌّ) وهو الغالب في الأعلام المركبة، (كعبدِ اللهِ وعبدِ الرحمنِ وجميعِ الكُنى) فإنها مضافة كأبي قحافة وأم كلثوم، وحكمه أن يعرب الجزء الأول منه بحسب العوامل ويجر الثاني بالإضافة.
2. (و)إما (مركبٌ مزجيٌّ كبعلبكَ وحضرموتَ) وحكمه أن يعرب إعراب ما لا ينصرف ما لم يكن الثاني كلمة ويه، فإن كان كنفطويه (وسِيبوَيهِ) بني على الكسر.
3. (و)إما (مركبٌ إسناديٌّ كبرَقَ نحرُه) - بفتح راء برق - (وشابَ قَرناها) وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية.

(فصلٌ) في بيان أسماء الإشارة

[ضابط اسم الإشارة]:

(اسمُ الإشارةِ ما وُضِع لمشارٍ إليه).

[أقسام الإشارة]:

وقد أشار إلى أقسام اسم الإشارة بقوله:

1. (وهو ذا) يشار به (للمفردِ المذكرِ).
2. (وذي وذِهْ وتي وتِهْ وتا) يشار بكل منها (للمفردةِ المؤنثةِ).
3. (وذانِ للمثنى المذكرِ) جيء به (في حالةِ الرفعِ) على صورة المثنى المرفوع (وذَين) جيء به له (في حالةِ النصبِ والجرِّ) على صورة المثنى المنصوب والمجرور.
4. (وتانِ للمثنى المؤنثِ) جيء به (في حالةِ الرفعِ) كذلك (وتَينِ في حالةِ النصبِ والجرِّ) كذلك، وليس اختلاف ءاخرهما بسبب اختلاف العوامل.
5. (وللجمعِ مذكرًا كانَ أو مؤنثًا) عاقلا كان أو غيره (أُولاء) حالة كونه (بالمدِّ) أي بهمزة مكسورة في ءاخره (عندَ الحجازيينَ وبالقصرِ) أي بلا همزة في ءاخره (عندَ التميميّينَ) نحو جاء أولاء القومُ وأولاء بناتي، وإذا كان مقصورا يكتب بالياء.

[دخول ها التنبيه على أسماء الإشارة]:

(ويجوزُ دخولُ ها التنبيهِ على) أوائل (أسماءِ الإشارةِ) لتنبيه المخاطب على ما يلقى إليه وإزالةٍ لغفلته (نحوُ هذا وهذه وهذان وهذَين وهاتان وهاتَين وهؤلاءِ)، وهذه الألفاظ المتقدمة في المشار إليه إذا كان قريبا.

[استعمال الكاف للبعد]:

(وإذا كانَ المشارُ إليه بعيدًا لحقت) ءاخرَ (اسمِ الإشارةِ) وجوبا (كافٌ حرفيةٌ) لتدل على بعد المشار إليه، وهذه الكاف (تتصرفُ تصرفَ الكافِ الاسميةِ بحسبِ المخاطَبِ) لتدل على حال من تخاطبه من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث:

- فتفتح للمخاطب (نحوُ ذاكَ) فيعلم أن الإشارة والخطاب إلى مفرد مذكر.
- (و)تكسر للمخاطبة نحو (ذاكِ) فيعلم أن الإشارة إلى مفرد مذكر والخطاب لمؤنثة.

- (و)تتصل بها علامة التثنية والجمع نحو (ذاكما) فيعلم أن الإشارة إلى مفرد مذكر والخطاب لمثنى.
- (و)إذا قيل (ذاكم) تصير الإشارة بحالها والخطاب لجمع الذكور.
- (و)إذا قيل (ذاكنّ) تكون الإشارة بحالها أيضا والخطاب لجمع الإناث.

[استعمال اللام للزيادة في البعد]:

(ويجوزُ) لك مع إلحاق الكاف (أن تزيدَ قبلَها لامًا) زيادةً في البعد إذا كان المشار إليه مفردا ولم تدخل عليه ها التنبيه كما أشار إلى ذلك بقوله (نحوُ):

1. (ذلكَ) بفتح الكاف.
2. (وذلكِ) بكسرها.
3. (وذلكما).
4. (وذلكم).
5. (وذلكنّ).

[المواضع التي يمتنع دخول اللام فيها على اسم الإشارة]:

(ولا تدخلُ اللامُ في) اسم الإشارة إذا كان على صورة (المثنى) فلا يقال: ذانلكما ولا تانلكما، (ولا) إذا كان (في) صورة (الجمعِ في لغةِ مَن مدَّه) فلا يقال: أولائلك (وإنما تدخلُ فيهما حالةَ البُعدِ الكافُ نحوُ ذانكما وتانكما وأولئك).

(و)كما لا تدخل اللام في المثنى والجمع (كذلك) لا تدخل (على) اسم الإشارة (المفردِ إذا تقدمتْه ها التنبيهِ) وإنما تدخل فيه حالة البعد الكاف (نحوُ هذا فيقالُ فيه حالةَ البعدِ: هذاكَ).

[أسماء الإشارة للمكان]:

وما تقدم من أسماء الإشارة يشار به إلى المكان وغيره، وقد أشار إلى ما يشار به إلى المكان فقط بقوله: (ويشارُ إلى المكانِ القريبِ) بلفظين:

1. (بهُنا) بضم الهاء وتخفيف النون مجردةً عن ها التنبيه.

2. (أو هَهُنا) مقرونةً بها (نحوُ ﴿إنّا ههنا قاعِدُون 24﴾)[1].

(و)يشار (إلى المكانِ البعيدِ) بألفاظ:

1. (بهُناكَ) بالكاف وحدها من غير ها التنبيه.
2. (أو ههناكَ) بالكاف مع "ها".
3. (أو هنالِكَ) بالكاف واللام.
4. (أو هَنّا) بفتح الهاء وتشديد النون.
5. (أو هِنّا) بكسرها وتشديد النون.
6. (أو ثَمّ) بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم، ولا تلحقها كاف ولا لام (نحوُ ﴿وإذا رأيتَ ثَمَّ﴾[2]) وهي ملازمة للظرفية.

(1) سورة المائدة / 24.

(2) سورة الإنسان / 20.

(فصلٌ) في بيان الاسم الموصول وصلته

[ضابط الموصول]:

(الاسمُ الموصولُ) هو (ما افتقَرَ إلى صِلَةٍ وعائدٍ) مشتملة عليه تلك الصلة.

[الموصول: نص ومشترك]:

(وهو ضربان: نصٌّ) في معناه لا يتجاوزه إلى غيره (ومشتركٌ) بين معان مختلفة بلفظ واحد وكل منهما يصدق عليه التعريف لافتقاره إلى صلة وعائد.

[الموصول النّصّ]:

(فالنصُّ ثمانيةُ ألفاظٍ) وهي:

1. (الذي للمفردِ المذكرِ) العالم وغيره.
2. (والتي للمفردةِ المؤنثةِ) العاقلة وغيرها.
3. (واللذان للمثنى المذكرِ).
4. (واللتان للمثنى المؤنثِ) وضعا (في حالةِ الرفعِ) على صورة المثنى المرفوع.
5. (واللذين).
6. (واللتين في حالةِ النصبِ والجرِّ) على صورة المثنى المنصوب والمجرور.
7. (والألى) مقصورا ويكتب بغير واو (والذين بالياءِ) يستعمل (مطلقًا) أي رفعا ونصبا وجرا، وكل منهما (لجمعِ المذكرِ) العاقل، وقد يستعمل الألى لغيره (وقد يقالُ اللذُون بالواو في حالةِ الرفعِ) كقوله: [الرجز]

نحنُ اللَّذُونَ صَبَّحوا الصَّباحا يَومَ النُّخَيلِ غارَةً مِلْحاحا

وهي لغة عُقيل أو هُذيل، وعلى هذه اللغة يكون معربا ويكتب بلامين.

8. (واللائي واللاتي ويقالُ اللواتي) أيضا وكل منها (لجمعِ المؤنثِ، وقد تحذَفُ ياؤها) اجتزاء بالكسرة فيقال: اللاء واللات واللوات.

- مثال استعمال الذي للعالم المنزه عن الذكورة والأنوثة (نحوُ ﴿الحمدُ للهِ الذي صَدَقَنا وَعْدَه﴾[1]).
- والتي للمفردة المؤنثة نحو (﴿قدْ سَمِعَ اللهُ قولَ التي تُجادِلُكَ في زَوجِها﴾[2]).
- واللذان رفعا نحو (﴿واللذانِ يأتيانِها مِنكم﴾[3]). واللذَين نصبا نحو (﴿ربَّنا أرِنا اللذينِ أضَلَّانا﴾[4]).
- والذين جرا نحو (﴿والذِين جاؤوا مِن بعدِهِم﴾[5]).
- واللائي واللاتي رفعا نحو (﴿واللائي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ﴾[6]) ونحو (﴿واللاتي يأتِيْنَ الفاحِشَةَ﴾[7]).

[الموصول المشترك]:

(و)أما الموصول (المشتركُ) بين المفرد المذكر والمؤنث وفروعها فهو (ستةُ ألفاظٍ: مَن وما وأيٌّ وأل وذو وذا، فهذه) الألفاظ (الستةُ) أي كل منها (تطلَقُ على) كل من (المفردِ والمثنى والمجموعِ المذكرِ من ذلكَ كلِّه والمؤنثِ:

1. وتُستعمَلُ مَن للعاقِلِ) الأولى "للعالم". (تقولُ في مَن) إذا استعملتها بمعنى الجميع:
   - (يُعجبني مَن جاءك) أي الذي جاءك.
   - (ومَن جاءتك) أي التي جاءتك.
   - (ومَن جاءاك) أي اللذان جاءاك.
   - (ومَن جاءتاك) أي اللتان جاءتاك.
   - (ومَن جاؤوك) أي الذين جاؤوك.
   - (ومِن جِئنك) أي اللاتي جئنك.

---

(1) سورة الزمر / 74.
(2) سورة المجادلة / 1.
(3) سورة النساء / 16.
(4) سورة فصلت / 29.
(5) سورة الحشر / 10.
(6) سورة الطلاق / 4.
(7) سورة النساء / 15.

2. (وما) في أصل وضعها (لغير العاقِلِ) الأحسن "لغيره". (وتقولُ في ما) بمعنى الجميع (جوابًا لمن قال) لك (اشتريتُ حمارًا أو أتانًا أو حمارَينِ أو أتانَينِ أو حُمُرًا) بضم الحاء والميم (أو أتُنًا) بضم الهمزة والتاء المثناة فوق:

- (يُعجبني ما اشتريتَه) أي الذي اشتريته.
- (وما اشتريتَها) أي التي اشتريتها.
- (وما اشتريتَهما) أي اللذان أو اللتان اشتريتهما.
- (وما اشتريتَهم) أي الذين اشتريتهم، وفيه استعمال "هم" لغير العاقل.
- (وما اشتريتَهن) أي اللاتي اشتريتهن.

(وقد يُعكسُ ذلكَ) الأصل في من وما (فتُستعملُ مَن) على خلاف الأصل (لغيرِ العاقلِ نحوُ ﴿فمِنهمْ مَن يَمشِي على بَطْنِهِ) ومِنهم مَن يمشِي على رِجْلَينِ ومنهم مَن يمشي على أربَعٍ﴾[1] (وتُستعملُ ما) على خلاف الأصل (للعاقلِ نحوُ ﴿ما مَنَعكَ أنْ تسجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بيدَيَّ﴾[2]).

(و)الألفاظ (الأربعةُ الباقيةُ) من الستة (تستعملُ للعاقلِ وغيرِه).

3. (تقولُ في أيّ) بمعنى الجميع:

- (يُعجبني أيٌّ قام) أي الذي قام.
- (وأيٌّ قامت) أي التي قامت.
- (وأيٌّ قاما) أي اللذان قاما.
- (وأيٌّ قامتا) أي اللتان قامتا.
- (وأيٌّ قاموا) أي الذين قاموا.
- (وأيٌّ قمن) أي اللاتي قمن.

(سواءً كان القائمُ عاقِلًا أو حَيوانًا) لا يعقل.

---

(1) سورة النور / 45.

(2) سورة ص/ 75. وقوله تعالى ﴿بيدي﴾ أي بعنايتي وحفظي.

4. (وأما أل فإنّها تكونُ اسمًا موصولًا) بمعنى الجميع (إذا دخلتْ على اسمِ الفاعلِ أو اسمِ المفعولِ) فالأول (كالضاربِ و)الثاني نحو (المضروبِ) فإن الضارب معناه (أي الذي ضَرَبَ و)المضروب معناه أي (الذي ضُرِبَ) بضم الضاد وكسر الراء (ونحو)ه أي ما ذكر من الضارب والمضروب، فنحو الضارب (﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِيْنَ والْمُصَّدِّقاتِ﴾[1]) مما صلته اسم فاعل (و)نحو المضروب (قوله تعالى ﴿والسَّقْفِ المَرْفوعِ 5 والبَحْرِ المَسْجُورِ 6﴾[2]) مما صلته اسم مفعول.
5. (وأما ذو) التي تطلق على المفرد المذكر وفروعه (فخاصةٌ بلغةِ طَيِّئٍ) على وزن سيد قبيلة من العرب (تقولُ) فيها بمعنى الجميع:
   - (جاءني ذو قامَ) أي الذي قام.
   - (وذو قامَتْ) أي التي قامت.
   - (وذو قاما) أي اللذان قاما.
   - (وذو قامَتا) أي اللتان قامتا.
   - (وذو قامُوا) أي الذين قاموا.
   - (وذو قُمْنَ) أي اللاتي قمن.

   سواء كان القائم عاقلا أو غيره، والمشهور عنهم إفرادها وتذكيرها وبناؤها.

6. (وأما ذا) فتستعمل موصولا بمعنى الجميع، (فشرطُ كونِها مَوصولًا) أمران:

أ. (أنْ تتقدَّمَ عليها ما الاستفهاميةُ نحوُ) ﴿يَسألونَك (ماذا يُنفِقُونَ﴾[3]) أي ما الذي ينفقونه (أو مَن الاستفهاميةُ نحو مَن ذا جاءكَ) أي من الذي جاءك؛ لأن كلا منهما للاستفهام، فإن لم يتقدمها استفهام بما أو من لم تكن موصولة بل اسم إشارة.

ب. (وأنْ لا تكونَ) ذا (مُلغاةً) والإلغاء (بأن يُقدَّرَ تركيبُها معَ ما) فيصير المجموع اسم استفهام (نحوُ "ماذا صنعتَ" إذا قدّرتَ ماذا) في المثال (اسمًا واحدًا مركبًا) بمعنى أيَّ شيء فيكون في محل

(1) سورة الحديد / 18.
(2) سورة الطور / 5-6.
(3) سورة البقرة / 215.

نصب مفعولا لصنعت مقدما عليه والتقدير "أيَّ شيء صنعتَ"، فإن قدرت ما مبتدأ وذا خبره فهي موصولة لأنها لم تلغ.

[الموصولات تفتقر إلى صلة وعائد]:

ولما فرغ من تعداد الأسماء الموصولة وشرحِ معانيها أخذ في بيان ما يلزمها في الاستعمال فقال (وتفتقرُ الموصولاتُ) الاسمية (كلُّها) نصها ومشتركها (إلى صِلةٍ متأخرةٍ عنها و)إلى (عائدٍ) وهو ضمير يعود من الصلة إلى الموصول ليحصل الربط بينهما وإلا لكانت الصلة أجنبية عنه لأنها مستقلة بنفسها لولا الرابط الذي فيها.

[الصلة: جملة أو شبيها]:

(والصلةُ) إما (جملةٌ) اسمية أو فعلية (أو شِبْهُها) في حصول الفائدة، وشرط الجملة أن تكون خبرية أي يقال فيها إنها صدق أو كذب (فالجملةُ ما) أي قول (تركَّبَ مِن):

1. (فعلٍ وفاعلٍ نحوُ جاءَ الذي قامَ أبوه، وقولِه تعالى ﴿الحمدُ للهِ الذي صَدَقَنا وَعْدَه﴾[1]).
2. (أو مِن مبتدإٍ وخبرٍ نحو جاءَ الذِي أبوه قائمٌ وقولِه تعالى) ﴿عمّ يَتساءلُون 1 عن النبأِ العَظيمِ 2 (الذي هُم فيه مختلِفُون 3﴾[2]).

(وشبهُ الجملةِ) فيما تقدم (ثلاثةُ أشياءَ):

1. (أحدُها الظرفُ) المكانيّ وشرط وقوعه صلة أن يكون تاما بأن يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحوُ جاءَ الذي عندَك) وقولِه تعالى (﴿ما عِندَكُم ينفَدُ) وما عِندَ اللهِ باقٍ﴾[3] بخلاف الناقص نحو جاء الذي مكانا فلا يتم معناه إلا بذكر متعلق خاص كجاء الذي سكن مكانا.
2. (وثانيها الجارُّ والمجرورُ) وهو كالظرف فيما ذكر (نحو جاءَ الذي في الدارِ وقولِه تعالى ﴿وألقَتْ ما فيها﴾[4]) بخلاف جاء الذي بك أو عليك فلا يوصل به لنقصانه.

(ويتعلقُ الظرفُ والجارُّ والمجرورُ إذا وقعا صلةً بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا تقديرُه استقرَّ) لا بوصف كمستقر لأنه مفرد والصلة لا تكون إلا جملة.

---

(1) سورة الزمر / 74.
(2) سورة النبأ / 1-2-3.
(3) سورة النحل / 96.
(4) سورة الانشقاق / 4.

3. (والثالثُ الصفةُ الصريحةُ) أي الخالصة للوصفية (والمرادُ بها اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ) دون اسم التفضيل كالأفضل ودون الصفة المشبهة كالحسن وجمه (وتختصُّ) الصفة الصريحة (بالألفِ واللامِ كما تقدَّم) ذلك.

[عائد الموصول]:

(والعائدُ) للموصول (ضميرٌ) غائب (مطابقٌ للموصولِ في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ) تشتمل عليه الصلة (كما تقدَّم في الأمثلةِ المذكورةِ).

[شروط حذف العائد]:

والأصل في العائد أن يكون مذكورا (وقد يُحذفُ) مرفوعا ومنصوبا ومجرورا إذا دل عليه دليل.

وشرط جواز حذف العائد المرفوع:

1. أن يكون مبتدأ.
2. مخبرا عنه بمفرد.

- (نحوُ ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1]) فأيهم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول لننزعن، وأشد خبر مبتدإ محذوف، والتقدير (أي الذي هوَ أشدُّ).

فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما أو ضُربا بالبناء للمفعول لأنه غير مبتدإ، ولا في نحو "جاء الذي هو يقوم" أو "هو في الدار"؛ لأن الخبر غير مفرد.

وشرط حذف العائد المنصوب:

1. أن يكون متصلا.
2. وناصبه فعل تام أو وصف غير صلة أل.

- فالفعل نحو ﴿وفيها ما تشتهي الأنفس﴾[2].

(1) سورة مريم / 69.

(2) سورة الزخرف / 71. والمثبت هو قراءة الكوفي.

- (ونحوُ ﴿يَعلَمُ ما تُسِرُّونَ وما تُعْلِنُونَ﴾[1]) فالعائد ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول والتقدير (أي الذي تُسِرُّونه والذي تُعْلِنُونه).
- والوصف نحو قوله[2]: [البسيط]

ما اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فاحمدَنْه بهِ .....

أي الذي الله موليكه فضلٌ.

ومن شرط حذف العائد المجرور بالحرف:

أن يجر بمثل ما جُر به الموصول نحو "مررتُ بالذي مررتَ" أي به (ونحوُ ﴿ويشرَبُ ممّا تَشْرَبُون﴾[3]) فالعائد محذوف مجرور بمثل ما جر به ما الموصولة وهي مِن التبعيضية والتقدير (أي الذِي تَشرَبون مِنه).

فلو كان الموصول غير مجرور كما في "جاء الذي مررت به" أو كان العائد مجرورا بحرف لم يُجَرَّ بمثلِهِ الموصولُ كما في "مررتُ بالذي رضيتَ عنه" لم يجز حذف العائد.

(1) سورة النحل / 19.
(2) عجز البيت: "فما لدى غيرِهِ نفْعٌ ولا ضَرَرُ".
(3) سورة المؤمنون / 33.

(فصلٌ)

(وأمّا المعرَّفُ بالأداةِ) أي أداة التعريف (فهو المعرَّفُ بالألفِ واللامِ) كالرجل والغلام.

[أل على قسمين: عهدية وجنسية]:

(وهي) أي الأداة (قسمانِ: عهديّةٌ وجنسيّةٌ) وكل منهما ثلاثة أقسام كما يرشد إليه قوله:

[أقسام "أل" العهدية]:

1. (والعهديةُ):

أ. (إمّا) أن تكون (للعهدِ الذِكريّ) بأن يتقدم لمصحوبها ذكر.

- (نحوُ ﴿فيها مِصباحٌ المِصباحُ (في زُجاجَةٍ الزجاجةُ﴾[1]).

ب. (أو للعهدِ الذهنيّ) بأن عهد مصحوبها ذهنا:

- (نحوُ ﴿إذْ هُما في الغارِ﴾[2]) نقب في جبل ثور وكان معلوما عندهم.
- ونحو جاء الرجل والغلام إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في رجل وغلام معينين.

ج. (أو للعهدِ الحضوريّ) بأن يكون مصحوبها حاضرا:

- (نحوُ) جاءني هذا الرجل ونحو (﴿اليومَ أكْمَلْتُ لَكم دِينَكم﴾[3]) أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة.

[أقسام "أل" الجنسية]:

2. (والجنسيةُ):

1. (إما) أن تكون (لتعريفِ الماهيَّةِ) من حيث هي بأن لم يخلفها كلٌّ لا حقيقة ولا مجازا:

---

(1) سورة النور / 35.

(2) سورة التوبة / 40.

(3) سورة المائدة / 3.

- (نحوُ ﴿وجعَلْنا مِنَ الماءِ﴾) أي من حقيقته (﴿كلَّ شَيءٍ حَيٍّ﴾[1]) لا من كل شيء اسمه ماء.

2. (وإمّا لاستغراقِ الأفرادِ) أي أفراد الجنس بأن يخلفها كلٌّ حقيقةً:

- (نحوُ ﴿وخُلِقَ الإنسانُ﴾) أي كل واحد من جنسه (﴿ضَعيفًا﴾[2]).

وهذه يجوز الاستثناء من مصحوبها نحو ﴿والعصر 1 إن الإنسان لفي خسر 2﴾[3] الآية.

3. (أو لاستغراقِ خصائصِ الأفرادِ) أي صفات أفراد الجنس مبالغة بأن يخلفها كلٌّ مجازًا:

- (نحوُ "أنت الرجلُ عِلمًا") أي أنت كل رجل علما، بمعنى أنك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهةِ كمالِكَ في العِلْمِ ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال.

[إبدال لام أل ميما]:

(وتبدلُ لامُ أل) المعرّفة (مِيمًا في لغةِ حِمْيَرٍ) قبيلةٍ من العرب وقد نطق بها ﷺ فقال: «**ليسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ**»[4].

(1) سورة الأنبياء / 30.
(2) سورة النساء / 28.
(3) سورة العصر / 1-2.
(4) رواه الشافعي في **المسند** (ص/157).

(فصلٌ)

[المعرّف بالإضافة]:

(وأمّا المضافُ إلى واحدٍ مِن هذهِ) المعارف (الخمسةِ) المتقدمة فـ(نحوُ):

1. جاء (غلامي) مثال للمضاف إلى ضمير المتكلم (وغلامُكَ) للمضاف إلى ضمير المخاطب (وغلامُهُ) للمضاف إلى ضمير الغائب.
2. (وغلامُ زيدٍ) للمضاف إلى العلم.
3. (وغلامُ هذا) للمضاف إلى اسم الإشارة.
4. (وغلامُ الذي قامَ أبوه) للمضاف إلى الموصول.
5. (وغلامُ الرجلِ) للمضاف إلى المعرفة.

وقد تقدم أنه في رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى الضمير ففي رتبة العلم.

(بابُ) بيان (المرفوعاتِ من الأسماءِ) خاصةً

(المرفوعاتُ) من الأسماء (عشرةٌ) بالاستقراء.

(وهي) على سبيل الإجمال والتعداد:

1. (الفاعلُ) كجاء زيد.
2. (و)الثاني (المفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه) كضُرب زيد بضم الضاد وكسر الراء.
3. (و)الثالث (المبتدأ).
4. (و)الرابع (خبرُه) نحو ﴿اللهُ ربُّنا﴾[1] و"هو ولينا".
5. (و)الخامس (اسمُ كان و)اسم (أخواتِها) نحو ﴿وكانَ ربُّك قديرًا﴾[2].
6. (و)السادس (اسمُ أفعالِ المقاربةِ) نحو كاد زيدٌ يقومُ.
7. (و)السابع (اسمُ) ما حمل على ليس مِن (الحروفِ المشبَّهةِ بليسَ) نحو ما زيد قائمًا.
8. (و)الثامن (خبرُ إنَّ و) خبر (أخواتِها) نحو ﴿إنَّ اللهَ غفورٌ رَحيمٌ﴾[3].
9. (و)التاسع (خبرُ) ما حمل على إنّ من (لا التي لنفي الجنسِ) على سبيل الاستغراق نحو لا رجلَ أفضل من زيد.
10. (و)العاشر (التابعُ للمرفوعِ وهو أربعةُ أشياءَ):
    أ. أحدها (النعتُ) نحو جاء زيد العاقل.
    ب. (و)ثانيها (العطفُ) نحو جاء زيد وعمرو.
    ج. (و)ثالثها (التوكيدُ) نحو جاء زيد نفسه.
    د. (و)رابعها (البدلُ) نحو جاء زيد أخوك.

---

(1) سورة الشورى / 15.

(2) سورة الفرقان / 54.

(3) سورة البقرة / 173.

الباب الأول (بابُ الفاعلِ)

[ضابط الفاعل]:

الفاعل اصطلاحا (هو الاسمُ) الصريح أو المؤول به (المرفوعُ) لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا (المذكورُ قبلَه) وجوبا (فعلٌ أو ما في تأويلِ الفعلِ) أسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه، والمراد بما في تأويله اسم الفاعل والصفة المشبهة به والمصدر ونحو ذلك مما يعمل عمل الفعل.

[الفاعل ظاهر ومضمر]:

(وهو على قسمَينِ) لا ثالث لهما فاعل (ظاهرٌ) وهو ما عدا المضمر (و)فاعل (مضمرٌ).

[الفاعل الظاهر]:

(فالظاهرُ) تارة يكون رافعه ماضيا:

- فرفعه إما بالضمة (نحوُ ﴿قالَ اللهُ﴾[1]).
- أو بالألف نحو (﴿قالَ رجلانِ﴾[2]).
- أو بالواو نحو (﴿وجاءَ المُعَذِّرُون﴾[3]).

وتارة مضارعا:

- ورفعه إما بالضمة نحو (﴿يومَ يقومُ الناسُ﴾[4]).
- أو بالألف نحو يقوم الزيدان.
- أو بالواو سواء كان جمع مذكر سالما نحو (﴿ويومئذٍ يفرَحُ المؤمنون﴾[5]) أو من الأسماء الستة نحو ﴿ليُنفقْ ذو سعةٍ﴾ ومن الأول نحو (﴿قالَ أبوهم﴾[6]).

---

(1) سورة ءال عمران / 55.
(2) سورة المائدة / 23.
(3) سورة التوبة / 90.
(4) سورة المطففين / 6.
(5) سورة الروم / 4.
(6) سورة يوسف / 94.

- ومثال المؤول بالاسم الصريح نحو ﴿أَلَمْ يأنِ للذينَ ءامنوا أنْ تخشَعَ قلوبُهم﴾[1] فأن تخشع وإن كان في الصورة الظاهرة حرفا وفعلا لكنه في تأويل "خشوعُ" وسيأتي ما في تأويل الفعل.

[الفاعل المضمر]:

(و)الفاعل (المضمرُ) قسمان متصل ومنفصل:

فالمتصل اثنتا عشرة كلمة:

- اثنتان للمتكلم (نحوُ قولِكَ ضَربْتُ) -بضم التاء- فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في محل رفع على أنه فاعل (وضَرَبْنا) -بسكون الباء- فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه في محل رفع على أنه فاعل.
- وخمسة للمخاطب وهي: ضربتَ وضربتِ وضربتما وضربتم وضربتن.
- وخمسة للغائب وهي: ضرب وضربتْ وضربا وضربوا وضربن، وهذا معنى قوله (إلى ءاخِرِه كما تقدَّمَ) جميع ذلك (في فصلِ المضمَرِ).

وأما المضمر المنفصل فهو كالمتصل ولم يمثل له نحو ما قام إلا أنا أو أنت أو هو فالضمير فيما ذكر في محل رفع على الفاعلية.

(و)المسند (الذي في تأويلِ الفِعلِ نحوُ أقائمٌ الزيدانِ) فقائم في تأويل يقوم والزيدان فاعل به (وقولِه تعالى ﴿مُختَلِفٌ ألوانُه﴾[2]) فمختلف في تأويل يختلف وألوانه فاعل به.

[أحكام الفاعل]:

(وللفاعلِ أحكامٌ) كثيرة:

[عدم جواز حذفه]:

- (منها أنه لا يجوزُ حذفُه لأنه عمدةٌ) ومنزَّلٌ من فعله منزلة جزئه (فإنْ ظهَرَ في اللفظِ) به ظاهرًا كان (نحو قامَ زيدٌ) أو مضمرًا نحو الزيدون قاموا (والزيدانِ قاما فذاكَ) واضح (وإلا) يَظهرْ في اللفظِ (فهو

(1) سورة الحديد / 16.

(2) سورة فاطر 28.

ضميرٌ مستترٌ) في فعله لأن الفعل لا يخلو عن الفاعل (نحو زيدٌ قامَ) ففي قام ضمير مستتر مرفوع المحل على الفاعلية راجع إلى زيد المذكور قبله.

[عدم تقدمه على الفعل]:

- (ومنها أنه لا يجوزُ تقدُّمه على الفعلِ) أو ما في تأويله (فإنْ وُجِدَ) في اللفظ (ما ظاهرُه أنه فاعلٌ مقدّمٌ) على الفعل (وجبَ تقديرُ الفاعلِ ضميرًا مستترًا) في الفعل (ويكونُ) المسند إليه (المقدَّمُ:

1. إمّا مبتدأً نحو زيدٌ قامَ) ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ والجملة بعده خبره.
2. (وإمّا فاعلًا بفعلٍ محذوفٍ) وجوبا (نحوُ ﴿وإنْ أحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ استَجارَكَ﴾[1]) فأحد فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وإن استجارك أحد استجارك، وإنما وجب حذفه لأن المذكور عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه، وإنما لم يجعل ﴿أحد﴾ مبتدأ و﴿استجارك﴾ خبره من غير حذف (لأن أداةَ الشرطِ لا تدخلُ على المبتدَإِ).

[الفعل يوحّد مع تثنية فاعله أو جمعه]:

- (ومنها أنّ فعلَه) أو ما في تأويله (يوحَّدُ) أي لا يلحقه علامة تثنية ولا جمع على الأفصح (معَ تثنيتِه) أي الفاعل الظاهر (وجمعِه كما يوحَّدُ) اتفاقا (معَ إفرادِه فتقولُ) فيما إذا أسندته إلى فاعل ظاهر مثنى أو مجموع (قامَ الزيدان وقامَ الزيدونَ) وقام نساء بتوحيد الفعل (كما تقولُ) إذا أسندته إلى المفرد (قام زيدٌ) بتوحيده.

وإنما كان الأفصحُ تركَ علامة تثنية الفعل وجمعه لورود القرءان به (قالَ اللهُ تعالى ﴿قال رَجُلانِ﴾[2] ﴿وجاءَ المُعَذِّرُون﴾[3] ﴿وقالَ الظالِمُون﴾[4] ﴿وقالَ نِسْوةٌ﴾[5]) فالفعل في هذه الأمثلة مجرد من علامة التثنية والجمع.

---

(1) سورة التوبة / 6.
(2) سورة المائدة / 23.
(3) سورة التوبة / 90.
(4) سورة الفرقان / 8.
(5) سورة يوسف / 30.

(ومِنَ العرَبِ مَن يُلحِقُ الفِعلَ علامةَ التثنيةِ) وهي الألف (و)علامة (الجمعِ) وهي الواو والنون (إذا كانَ الفاعلُ) الظاهر (مثنًى أو مجموعًا) كما يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثا (فتقولُ قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهنداتُ) فاللواحق بالفعل أحرفٌ دالة على مجرد التثنية والجمع، (وتسمى) هذه اللغة (لغةَ أكلوني البراغِيثُ) وإنما سميت بذلك (لأنّ هذا اللفظَ سُمع مِن بعضِهم) أي العرب.

(ومنه) أي ومن إلحاق الفعل العلامة (الحديثُ: «**يَتَعاقبُونَ فِيكمْ ملائِكةٌ باللَّيلِ وملائِكةٌ بالنَّهارِ**»[1]) فملائكة فاعل يتعاقبون وقد ألحق بالفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر، وكان القياس "يتعاقب".

(والصحيحُ أنّ الألفَ والواوَ والنونَ) في ذلك المسموع (أحرفٌ دالةٌ على التثنيةِ والجمعِ) المذكر والمؤنث كما أن التاء في نحو "قامت" دالة على التأنيث (وأنّ الفاعلَ) هو (ما بعدَها) من المثنى

..... وقدْ أسْلَماهُ مُبْعِدٌ وحَمِيمُ

والمجموع.

[وجوب تأنيث الفعل للفاعل المؤنث]:

- (ومنها) أي من أحكام الفاعل (أنه يجبُ تأنيثُ الفعلِ بتاءٍ ساكنةٍ) لاحقة له (في ءاخرِ الماضي وبتاءِ المضارَعةِ في أولِ المضارِعِ:

1. إذا كان الفاعلُ مؤنثًا حقيقيَّ التأنيثِ) متصلا بفعله ولم يكن فعله نعم أو بئس؛ لتدل على تأنيث الفاعل (نحوُ قامَتْ هند) أو الهندان مثال للماضي (وتقومُ هند) أو الهندان مثال للمضارع.
2. وكذا يجب تأنيثه إذا أسند إلى ضمير متصل عائد إلى مؤنث غائب ولو مجازيا كالشمس طلعت.

(ويجوزُ تركُ التاءِ) من الفعل:

(1) رواه البخاري في **صحيحه** (115/1) من حديث أبي هريرة: كتاب الصلاة: باب فضل صلاة العصر: (555).

1. (إنْ كان الفاعلُ) الظاهر (مجازيَّ التأنيثِ) اتصل بفعله أم لا (نحو طَلَعَ) أو يطلع (الشمسُ وقولِه تعالى ﴿وما كانَ صَلاتُهم عِندَ البَيتِ إلا مُكاءً﴾[1]).
2. وكذا إذا كان حقيقي التأنيث منفصلا عنه بغير إلا نحو "حضر القاضي امرأةٌ".
3. أو متصلا به في باب نعم وبئس، والتأنيث أرجح.

والحقيقي ما له فرج والمجازي بخلافه.

[حكم الفاعل المثنى والمجموع]:

- (وحُكْمُ) الفاعل (المثنى) المذكر والمؤنث (والمجموعِ جمعَ تصحيحٍ) كذلك إذا أسند إليهما الفعل (حكمُ) الفاعل (المفردِ) المذكر والمؤنث إذا أسند إليه الفعل (فتقولُ قام الزيدان وقام الزيدون) بتذكير الفعل فقط كما تقول قام زيد بتذكيره فقط (و)تقول (قامتِ المسلِمتان وقامتِ المسلماتُ) بتأنيث الفعل وجوبا كما يجب ذلك في نحو قامت مسلمة.

(وأما جمعُ التكسيرِ) مطلقا إذا أسند إليه الفعل (فحكمُه حكمُ) الفاعل المفرد (المجازيِّ التأنيثِ) في جواز تأنيث الفعل وتذكيره إذا أسند إليه (تقولُ قامَ الرجالُ) بالتذكير (وقامتِ الرجالُ) بالتأنيث (وقامَ الهنودُ) بالتذكير (وقامتِ الهنودُ) بالتأنيث، فتأنيث الفعل على التأويل بالجماعة وتذكيره على التأويل بالجمع.

[الأصل أن يأتي الفاعل قبل المفعول به]:

- (ومنها أنّ الأصلَ فيه) أي في الفاعل (أنْ يليَ فِعلَه) بأن يتصل به من غير حاجز بينهما لأنه كالجزء منه؛ لشدة احتياج الفعل إليه (ثم يذكر المفعولُ) أو غيره من معمولات الفعل لكونه فضلة (نحوُ ﴿ووَرِثَ سُلَيمانُ داودَ﴾)[2].

(وقدْ) يجب ذلك الأصل:

1. كأن انتفى الإعراب اللفظي فيهما والقرينة نحو "ضرب موسى عيسى".
2. أو كانا ضميرين كـ"ضربتك".

---

(1) سورة الأنفال / 35.

(2) سورة النمل / 16.

وقد يترك ذلك الأصل بأن (يتأخرَ الفاعلُ ويتقدَّمَ المفعولُ) عليه على خلاف الأصل:

1. تقدما (جوازًا) أي جائزا (نحوُ ﴿ولقدْ جاءَ ءالَ فِرعونَ النُّذُرُ 41﴾[1]) فآل فرعون مفعول مقدم والنذر فاعل مؤخر.
2. (و)تقدما (وجوبًا):

أ. كأن كان المفعول ضميرا متصلا بفعله والفاعل اسما ظاهرا (نحوُ ﴿شَغَلَتْنا أموالُنا﴾[2]) إذ لو قدم الفاعل والحالة[3] هذه لزم انفصال الضمير الواقع مفعولا مع إمكان اتصاله.

ب. أو اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو (﴿وإذِ ابتلى إبراهيمَ ربُّهُ﴾[4]) إذ لو أخر المفعول لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو لا يجوز.

(وقد يتقدمُ المفعولُ على الفعلِ والفاعلِ) معا:

1. تقدما (جوازًا نحوُ ﴿فريقًا كذَّبُوا وفريقًا يَقتلُون﴾[5]).
2. (و)تقدما (وجوبًا) كأن يكون المفعول متضمنا لما له صدر الكلام (نحوُ) ﴿أيًّا ما تدعُوا﴾[6] (﴿فأيَّ ءاياتِ اللهِ تُنْكِرُون﴾[7]) وإنما وجب (لأن اسمَ) الشرط و(الاستفهامِ) كل منهما (له صدرُ الكلامِ).

---

(1) سورة القمر / 41.
(2) سورة الفتح / 11.
(3) في نسخة: والحال.
(4) سورة البقرة / 124.
(5) سورة المائدة / 70.
(6) سورة الإسراء / 110.
(7) سورة غافر / 81.

(بابُ المفعولِ الذِي لم يُسَمَّ) أي لم يذكر (فاعلُه)

[ضابط النائب عن الفاعل]:

(وهو الاسمُ) الصريح أو المؤول به (المرفوعُ) لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا (الذي لم يُذكر معه فاعلُه) لغرض من الأغراض (وأقِيمَ هو) أي ذلك المفعول (مُقامَه) أي الفاعل في إسناد الفعل إليه وأعطي أحكامه.

[أحكام النائب عن الفاعل]:

- (فصارَ مرفوعًا بعدَ أنْ كانَ منصوبًا).
- (و)صار (عمدةً بعدَ أنْ كانَ فَضلةً) يتم الكلام بدونه.
- ومتصلا بالفعل بعد أن كان منفصلا عنه.
- (فلا يجوزُ حذفُه) لكونه عمدة.
- (ولا تقديمُه على الفعلِ) لقيامه مقام فاعله وقد كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم.
- (ويجبُ تأنيثُ الفعلِ) له (إنْ كانَ مؤنثًا) حقيقيا (نحوُ ضُرِبَتْ هِند) والأصل ضَرَبَ زيدٌ هندًا فحُذِفَ الفاعلُ وأقيم المفعول مقامه في الإسناد إليه فصار مرفوعا وأنث الفعل له كما يؤنث إذا كان الفاعل مؤنثا.

  فالتبس بالفاعل صورة فاحتيج إلى تمييز أحدهما عن الآخر فغير عامله عن صيغته الأصلية فزال اللبس.

  (و)كذا حالُ (نحوِ ﴿إذا زُلزِلَتِ الأرضُ﴾[1]) لكن التأنيث في هذا جائز لا واجب.
- (ويجبُ أنْ لا يَلحقَ الفعلَ) المبني للمفعول (علامةُ تثنيةٍ أو جمعٍ إنْ كانَ) المفعول الذي لم يسم فاعله (مثنًّى أو مجموعًا) كما يجب ذلك في الفاعل (نحو ضُرِب الزيدان وضُرِب الزيدون) وضرب نسوة، ولا يقال ضُربا الزيدان ولا ضُربوا الزيدون ولا ضُربن النسوة.

(1) سورة الزلزلة / 1.

- (و)كما يسمى المفعولَ الذي لم يسم فاعله (يُسمى أيضًا النائبَ عَن الفاعِلِ وهذه العبارةُ) لابن مالك، وهي (أحسنُ) لأنها أوضح في بيان المراد (وأخصَرُ) من الأولى، والمعرِب ينبغي له أن يختار الأحسن والأخصر.

[تسمية الفعل المسند للنائب عن الفاعل]:

(ويسمى فعلُه الفعلَ المبنيَّ للمفعولِ و)يسمى أيضا (الفعلَ المجهولَ) والفعل المبني للمجهول للجهل بفاعله (والفعلَ الذي لم يُسمَّ فاعلُه).

[صيغة الفعل المبني للمفعول]:

- (فإنْ كانَ الفعلُ) الذي يبنى له (ماضيًا) مجردا كان أو مزيدا فيه (ضُمَّ أولُه وكُسِرَ ما قبلَ ءاخِرِه) لفظا أو تقديرا عند إرادة إسناده إليه.
- (وإنْ كانَ مُضارِعًا ضُمَّ) أيضا (أولُه) الذي هو حرف المضارعة (وفُتِحَ ما قبلَ ءاخِرِه) لفظا أو تقديرا؛ فإن كان مفتوحا في الأصل بقي عليه، وكذا إذا كان أوله مضموما في الأصل (نحوُ ضُرِبَ زيدٌ) مثال للماضي المبني للمفعول (ويُضْرَبُ زيدٌ) مثال للمضارع المبني للمفعول.
- (فإنْ كانَ الماضي مَبدُوءًا بتاءٍ زائدةٍ ضُمَّ أولُه و)كذا (ثانِيهِ) تبعا للأول (نحوُ تُعُلِّمَ) العِلمُ (وتُضُوْرِبَ) في الدار بضم أولهما وثانيهما وقلب الألف في الثاني واوا لوقوعها بعد ضمة.
- (وإن كان) الماضي (مَبدُوءًا بهمزةِ وَصلٍ ضُمَّ أولُه و)كذا (ثالِثُهُ) تبعا لأوله في الضم (نحو انْطُلِقَ) به (واسْتُخْرِجَ) المال بضم أولهما وثالثهما.
- (وإنْ كانَ الماضِي معتلَّ العَينِ) وأعل (فلَكَ) فيه ثلاث لغات:

1. (كسرُ فائِهِ) بإخلاص (فتصيرُ عَينُه ياءً نحوُ قِيْلَ) مما عينه واو وإعلاله بالنقل والقلب لأن أصله "قُوِل" نقلت حركة الواو إلى ما قبله بعد إسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(و)نحو (بِيْعَ) مما عينه ياء وإعلاله بالنقل فقط لأن أصله "بُيِعَ" نقلت حركة الياء إلى ما قبلها بعد إسكانه وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها، وهذه هي اللغة المشهورة.

2. (ولَكَ) أيضا (إشمامُ الكسرةِ الضمةَ و)معنى الإشمام هنا (هو خلطُ الكسرةِ) أي شوب كسرة فاء الفعل (بشيءٍ مِن صوتِ الضَّمَّةِ) مِن غير تغيير للياء.
3. (ولكَ ضَمُّ الفاءِ) بإخلاص (فتصيرُ عينُه واوًا ساكنةً نحوُ قُوْل وبُوْع).

[النائب عن الفاعل قسمان: ظاهر أو مضمر]:

(والنائبُ عنِ الفاعلِ على قسمَين: ظاهرٍ ومضمرٍ فالظاهرُ) يرفعه الماضي والمضارع، وعلى كل منهما فرفعُه:

- إما بالضمة (نحوُ ﴿وإذا قُرِئَ القُرءانُ﴾[1]) ونحو (﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾[2]) ونحو (﴿قُضِيَ الأمرُ﴾[3]).
- أو بالألف نحو أكرم الرجلان.
- أو بالواو نحو (﴿قُتِلَ الخَرَّاصُون 10﴾[4]) ونحو (﴿يُعْرَفُ المُجْرِمُون﴾[5]).

(و)النائب (المضمرُ) المتصل اثنتا عشرة كلمة:

- (نحو ضُرِبْتُ) -بضم التاء والضاد وسكون الباء- فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في محل رفع على أنه نائب الفاعل.
- (وضُرِبْنا) -بضم الضاد وسكون الباء- فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره في محل رفع على أنه نائب الفاعل.
- (وضُرِبْتَ) -بضم الضاد وسكون الباء وفتح التاء- فالتاء ضمير متصل بارز للمذكر المخاطَب في محل رفع على أنه نائب الفاعل.
- والبقية أشار إليها بقوله (إلى ءاخرِ ما تقدَّمَ) في فصل الضمير وهي: ضربتِ -بكسر التاء- وضربتما وضربتم وضربتن وضرب وضربتْ وضربتا وضربوا وضربن.

(1) سورة الأعراف / 204.
(2) سورة الحج / 73.
(3) سورة البقرة / 210.
(4) سورة الذاريات / 10.
(5) سورة الرحمن / 41.

(لكنْ يُبنى الفعلُ) في جميع هذه المُثُل (للمفعولِ) بأن يضم أوله ويكسر ما قبل ءاخره لأنه ماض.

[ما ينوب عن الفاعل]:

(وينوبُ عنِ الفاعلِ) بعد حذفه (واحدٌ مِن أربعةٍ:

1. (الأولُ) منها (المفعولُ به كما تقدَّمَ) أمثلته من الظاهر والمضمر، وهو النائب عن الفاعل بالأصالة ولهذا قدمه.
2. (الثاني الظرفُ) مكانيا كان أو زمانيا، فالأول (نحوُ جُلِس أمامُك و)الثاني نحو (صِيمَ رمضانُ).
3. (الثالثُ الجارُّ والمجرورُ نحوُ ﴿ولَمَّا سُقِطَ في أيدِيْهِم﴾[1]).
4. (الرابعُ المصدرُ نحوُ ﴿فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ واحدةٌ 13﴾[2]).

[عدم نيابة غير المفعول به مع وجوده]:

(ولا ينوبُ غيرُ المفعولِ بهِ) مما ذكر معه (معَ وُجودِه) بل يتعين هو للنيابة، فإذا قلت "ضُرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربا شديدا في داره" تعين في هذا المثال زيد للنيابة، ومع عدمه فالجميع سواء في جواز وقوعها موقعه من غير ترجيح لأحدها على الآخر، وأشار بقوله: (غالبًا) إلى ما أجازه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده.

[نيابة أحد المفعولين عن الفاعل]:

(وإذا كانَ الفعلُ) المبني للمفعول (متعدِّيًا لاثنينِ) أصلهما المبتدأ والخبر تعين نيابة الأول ونَصْبُ الثاني نحو "ظُن زيدٌ قائمًا" ولا يجوز "ظُن زيدا قائمٌ"، أو ليس أصلهما ذلك (جُعِل أحدُهما نائبًا عنِ الفاعِلِ) والأَولى نيابة الأول (ويُنصَبُ الثاني) أي الآخرُ وجوبا (نحوُ أعْطِيَ زيدٌ دِرهمًا) وأعطي زيدًا درهمٌ.

(1) سورة الأعراف / 149.

(2) سورة الحاقة / 13.

(بابُ المبتدإِ والخبرِ) وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات

[ضابط المبتدأ]:

(المبتدأ هو الاسمُ) الصريح أو المؤول به (المرفوعُ) لفظا أو تقديرا أو محلا (العارِيْ) أي المجرد (عَن) شيء من (العواملِ اللفظيَّةِ) الناسخة للابتداء.

فخرجت الأسماء التي لم تركب لأنها وإن تجردت عن العوامل اللفظية غير مرفوعة؛ إذ لا إسناد فيها، والمرفوع بناسخ أو غيره لعدم تجرده، ودخل نحو "حسبك" في نحو "بحسبك درهم" لأن الحرف الزائد في حكم العدم.

وشمل التعريفُ نوعي المبتدإِ أعني ما له خبر نحو "زيد قائم" وما له مرفوع أغنى عن الخبر نحو "أقائم زيد" لصدق التعريف على كل منهما.

واحترز باللفظية عن العامل المعنوي وهو الابتداء الذي هو تجرد الاسم للإسناد فإن الصحيح أنه العامل في المبتدإِ.

[المبتدأ قسمان: ظاهر ومضمر]:

(وهو قسمانِ) بالاستقراء (ظاهرٌ ومضمرٌ) منفصل:

(فالمضمرُ) اثنا عشر ضميرا منفصلا اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وهي (أنا) للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وأخواتُه التي تقدمَتْ في فصلِ المضمرِ) وهي نحن لمثناه وجمعه، وأنت للمذكر المخاطب، وأنتِ للمؤنثة المخاطبة، وأنتما للمثنى المخاطب مطلقا، وأنتم لجمع المذكر المخاطب، وأنتن لجمع المؤنث المخاطب، وهو للمذكر الغائب، وهي للمؤنثة الغائبة، وهما للمثنى الغائب مطلقا، وهم لجمع المذكر الغائب، وهن لجمع المؤنث الغائب.

(و)المبتدأ (الظاهرُ قسمانِ) لا ثالث لهما:

1. (مبتدأٌ) مسند إليه (له خبرٌ) مذكور أو محذوف، وهو الأكثر في كلامهم.
2. (ومبتدأٌ) مسند لا خبر له بل (له مرفوعٌ) فاعلا كان أو نائبه (سَدَّ مَسدَّ الخبرِ) أي استغنى به عن ذكر الخبر، وشرط هذا المرفوع:

أ. أن يكون اسما ظاهرا.
ب. أو ضميرا منفصلا.

(فالأولُ) الذي له خبر (نحوُ):

- اللهُ ومحمدٌ في (﴿اللهُ ربُّنا﴾)[1].
- (و﴿محمدٌ رسولُ اللهِ﴾[2]).
- ومنه نحو ﴿وأنْ تصومُوا خيرٌ لكم﴾[3].

(والثاني) الذي لا خبر له (هو) الوصف الرافع لمكتفًى به، ومنه (اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ إذا تقدَّمَ عليهما نفيٌ أو استفهامٌ).

- مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام (نحو أقائمٌ زيدٌ).
- (و)بالنفي نحو (ما قائمٌ الزيدانِ) أو أنتما.
- (و)مثال اسم المفعول المصحوبِ بالاستفهام نحو (هل مضروبٌ العَمْرانِ) أو أنتما.
- (و)بالنفي نحو (ما مضروبٌ العَمْرانِ) أو أنتما.

[أحكام المبتدأ]:

(ولا يكونُ المبتدأ) الذي هو مسند إليه (نَكِرةً) لأن الغرض من الإخبار الإفادةُ وهي منتفية إذا كان المبتدأ نكرة (إلا) إذا تخصصت تلك النكرة بوجه من وجوه التخصيص فتقرب من المعرفة، ويحصل التخصيص (بمسوِّغٍ) للابتداء (والمسوغاتُ) له (كثيرةٌ).

[مسوّغات الابتداء بالنكرة]:

- (منها أن يتقدَّمَ على النكرةِ نفيٌ أو استفهامٌ فيجوزُ) الابتداء بها.

(1) سورة الشورى / 15.
(2) سورة الفتح / 29.
(3) سورة البقرة / 184.

○ فالنفي (نحو ما رجلٌ قائمٌ).

○ (و)الاستفهام نحو (هل رجلٌ جالسٌ وقولِه) تعالى (﴿أإله معَ اللهِ﴾[1]).

- (ومنها أنْ تكونَ) النكرة (موصوفةً) بصفة يحصل بها التخصيص (نحوُ ﴿ولَعَبْدٌ مُؤمِنٌ خَيرٌ﴾[2]) فإن العبد يتناول المؤمن والكافر فلما وصف بالمؤمن تخصص وقرُب من المعرفة فجعل مبتدأً، وخيرٌ خبرَه.
- (ومنها أنْ تكونَ مضافةً) إلى نكرة أو معرفةٍ والمضافُ لا يتعرف بالإضافة (نحوُ: «**خَمْسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ**»[3]) ومثلك لا يبخل، وغيرك لا يجود، فخمس مبتدأ وهو نكرة لتخصيصه بالإضافة وجملة "كتبهن الله" خبره.
- (ومنها أن يكونَ الخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا) كذلك، حال كونها (مقدَّمَينِ على النكرةِ نحوُ عِندَكَ رجلٌ وفي الدارِ امرأةٌ) فرجل مبتدأ وكذا امرأة وما قبلها هو الخبر.

(و)من الإخبار بالظرف المقدم (نحو قولِه تعالى ﴿ولَدينا مَزِيدٌ 35﴾[4]) وبالجار والمجرور المقدم نحو (﴿وعلى أبصارِهم غِشاوَةٌ﴾[5]).

[جواز كون المبتدأ مصدرا مؤولا]:

(وقد يكونُ المبتدأ مصدَرًا مُؤولًا مِن أنْ والفعلِ) وإن كان في الصورة الظاهرة غير اسم (نحوُ ﴿وأنْ تَصُومُوا خَيرٌ لكمْ﴾[6]) فأن تصوموا مبتدأ لأن تأويله (أي صومُكم) و(خيرٌ لكم) خبره.

[ضابط الخبر]:

(والخبرُ هو الجزءُ الذي تتمُّ به الفائدةُ) مفردا كان أو جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا (معَ مبتدإ) فخرج بذكر المبتدإ الفاعل ونائبه لأنه ليس متما للفائدة مع مبتدإ بل مع فعلٍ.

---

(1) سورة النمل / 60.

(2) سورة البقرة / 221.

(3) رواه أبو داود في **سننه** (62/2) من حديث عبادة بن الصامت: باب تفريغ أبواب الوتر: باب فيمن لم يوتر: (1420).

(4) سورة ق / 35.

(5) سورة البقرة / 7.

(6) سورة البقرة / 184.

[خبر المبتدأ قسمان: مفرد وغير مفرد]:

(وهو قسمانِ) كالمبتدإ:

1. (مفردٌ) وهو هنا في مقابلة الجملة وشبهها إذ المفرد له إطلاقات.
2. (وغيرُ مفردٍ) من الجملة وشبهها.

[الخبر المفرد]:

(فالمفردُ) تجب مطابقته للمبتدإ إفرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا (نحوُ زيدٌ قائمٌ) وهند قائمة (والزيدانِ قائمانِ) والهندان قائمتان (والزيدونَ قائمونَ) والهندات قائمات (وزيدٌ أخوكَ) وهند أختك، وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر على المؤنث فيقال: هند وزيد قائمان ولا يقال قائمتان.

[الخبر غير المفرد]:

(وغيرُ المفردِ) ثلاثة أشياء:

1. (إمّا جملةٌ) ذات رابط يربطها بالمبتدإ ما لم تكن عينه وإلا كانت أجنبية عنه (اسميةٌ) إن صدرت باسم:

- (نحوُ زيدٌ جاريتُه ذاهبةٌ) فزيد مبتدأ أول، وجاريته مبتدأ ثان، وذاهبة خبر المبتدإ الثاني، والثاني وخبره جملة اسمية في محل رفع على أنها خبر الأول، والرابط بين المبتدإ الأول وخبره الهاء من "جاريته"، وهذا المثال اجتمع فيه جملتان صغرى وكبرى.
- (و)مثله (نحوُ قولِه تعالى ﴿ولِباسُ التَّقوى ذلكَ خَيرٌ﴾[1]) إذا قدر ذلك مبتدأ ثانيا، فلباس مبتدأ أول، والتقوى مضاف إليه، وذلك مبتدأ ثان، وخير خبره، والجملة الاسمية خبر المبتدإ الأول، والرابط اسم الإشارة.
- (و)نحو (﴿قلْ هوَ اللهُ أحَدٌ﴾[2]) إذا قدر هو ضمير الشأن، فهو مبتدأ، والله مبتدأ ثان، وأحد خبره، والجملة خبر المبتدإ الأول، ولا رابط فيها اكتفاء بالرابط المعنوي إذ مفهومها هو المراد بالمبتدإ.

---

(1) سورة الأعراف / 26.

(2) سورة الإخلاص / 1.

2. (وإما جملةٌ فعليةٌ) إن صدرت بفعل:

- (نحوُ زيدٌ قامَ أبوه) فقام أبوه جملة فعلية خبر المبتدإ الذي هو زيد، والرابط بينهما الهاء من أبوه، والمثال مركب من صغرى وكبرى أيضا.
- (و)مثله نحو (قولِه تعالى ﴿وربُّكَ يخلُقُ ما يشاءُ﴾[1]) فربك مبتدأ وجملة يخلق ما يشاء خبره، والرابط الضمير المستتر في يخلق.
- وكذا جملة ﴿يقبض ويبسط﴾ و﴿يتوفى الأنفس﴾ من قوله تعالى (﴿واللهُ يقبِضُ ويبسُطُ﴾[2]) ومن قوله تعالى (﴿اللهُ يَتوفّى الأنفُسَ﴾[3]).

3. (وإمّا شبهُ الجملةِ وهو الظرفُ) الزماني والمكاني (والجارُّ والمجرورُ) التامان.

- (فالظرفُ) المكاني التام يقع خبرا عن الذات (نحوُ زيدٌ عندك) وعن اسم المعنى نحو العلم عندك.
- (و)الزماني التام يقع خبرا عن المعنى نحو (السفرُ غدًا) ويمتنع وقوعه خبرا عن الذات فلا يقال "زيد اليوم".
- (و)من الإخبار بالظرف (قولُه تعالى ﴿والركبُ أسْفَلَ منكم﴾[4]).
- (و)أما (الجارُّ والمجرورُ) التام فهو (نحوُ زيدٌ في الدار وقولِه تعالى ﴿الحمدُ للهِ﴾[5]).

فلو كان الظرف أو الجار والمجرور غير تامين لم يقعا خبرا فلا يجوز زيد أمس ولا زيد بك لعدم حصول الفائدة.

[متعلّق الظرف والجار والمجرور]:

(ويتعلقُ الظرفُ والجارُّ والمجرورُ إذا وقَعا خبرًا بمحذوفٍ وجوبًا) واختلف في ذلك المحذوف فمنهم من قدره فعلا ورجحه ابن مالك وتبعه المؤلف ولهذا قال (تقديرُه كائنٌ أو مستقرٌّ).

---

(1) سورة القصص / 68.
(2) سورة البقرة / 245.
(3) سورة الزمر / 42.
(4) سورة الأنفال / 42.
(5) سورة الفاتحة / 2.

[الإخبار بظرف الزمان عن المعاني لا عن الذات]:

(ولا يُخبر بظرفِ الزمانِ عنِ الذاتِ فلا يُقال زيدٌ اليومَ) ولا عمرو غدا لعدم الفائدة (وإنّما يخبرُ به) أي بظرف الزمان (عَن المعاني نحوُ الصومُ اليومَ والسفرُ غدًا).

(و)أما (قولهُم الليلةَ الهلالُ) بنصب الليلة، و"اليومَ خمر" ونحو ذلك مما ظاهره أنه أخبر فيه بظرف الزمان عن الذات فهو (مؤولٌ) بتقدير مضاف إلى اسم الذات أي رؤيةُ الهلال وشربُ الخمر ليكون معنى.

[تعدد الخبر]:

والأصل أن يخبر عن المبتدإ الواحد بخبر واحد كما مر (ويجوزُ تعددُ الخبرِ) المستقلِّ على الأصح مع كون المبتدإ واحدا؛ لأن الخبر حكمٌ ولا يمتنع أن يُحكم على الواحد بأحكام متعددة (نحوُ زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ وقولِه تعالى ﴿وهو الغفورُ الودودُ 14 ذو العرشِ المجيدُ 15 فعالٌ لما يريدُ﴾[1]) فهو مبتدأ والبواقي أخبار، والمانع للتعدد يقدر مبتدأ لكل خبر وهو خلاف الظاهر.

[تقدم الخبر]:

والأصل في الخبر أن يكون مؤخرا عن المبتدإ لأنه إنما يؤتى به لبيان حال المبتدإ، لكنه قد يتقدم بل يجب لغرض كما أشار إلى ذلك بقوله(وقدْ يتقدمُ) الخبر (على المبتدإ) تقدما:

1. (جوازًا) أي جائزا (نحوُ في الدارِ زيدٌ) فزيد مبتدأ وفي الدار خبره قدم عليه لغرض التخصيص.
2. (و)تقدما (وجوبًا) أي واجبا:

- (نحوُ أينَ زيدٌ) فزيد مبتدأ وأين خبر مقدم وجوبا لأن الخبر المفرد إذا تضمن ما له صدر الكلام كالاستفهام وجب تقديمه.
- (و)نحو (إنّما عندك زيدٌ) قدم فيه الخبر وجوبا لغرض أن يكون المبتدأ محصورا.
- (و)نحو (قولِه تعالى ﴿أمْ على قُلوبٍ أقْفالُها﴾[2]) فأقفالها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم وجوبا لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.
- (و)نحو (في الدارِ رجلٌ) إنما وجب تقديمه لأنه المصحح لوقوع النكرة مبتدأ.

---

(1) سورة البروج / 14-15-16.

(2) سورة محمد / 24.

[جواز حذف المبتدأ والخبر]:

(وقد يحذفُ كلٌّ منَ المبتدإِ والخبرِ) حذفا (جوازًا) على خلاف الأصل إذ الأصل فيهما الثبوت لكن جوزوا حذف أحدهما عند وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف.

- فمِن حذف المبتدإ نحو ﴿مَن عمِلَ صالحًا فلنفسِهِ ومَن أساءَ فعلَيها﴾[1] أي فعمله وإساءته.
- ومِن حذف الخبر نحو ﴿أُكُلُها دائمٌ وظِلُّها﴾[2] أي كذلك.
- وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فيما مثّل به المؤلف وهو: (نحوُ ﴿سلامٌ قومٌ مُنكَرُونَ﴾[3]) فسلام مبتدأ وخبره محذوف والتقدير (أي سلامٌ عليكُم)، وقوم خبر مبتدإ محذوف أي (أنتم قومٌ مُنكَرون).

[وجوب حذف الخبر]:

(و)قد (يجبُ حذفُ الخبرِ) في أربع مسائل حيث وجد - مع القرينة الدالة على حذفه - لفظٌ يسد مسده:

1. الأولى: أن يسند إلى مبتدإ واقع (بعدَ لولا) الامتناعية الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره (نحوُ ﴿لولا أنتُم لَكُنّا مُؤمِنِين﴾[4]) فأنتم مبتدأ وخبره محذوف أشار إلى تقديره بقوله (أي لَولا أنتم مَوجُودون).
2. (و)الثانية: أن يكون الخبر واقعا (بعدَ القسَمِ الصريحِ) بأن يكون المقسم به نصا في اليمين قبل ذكر المقسم عليه (نحوُ ﴿لَعمرُك إنّهم﴾[5]) و"ايمن الله لأفعلن" فعَمْرُك مبتدأ وهو صريح في القسم وخبره محذوف (أي لعمرُكَ قَسَمِي) فإن فقدت صراحة القسم لم يجب حذف الخبر نحو "عهد الله لأفعلن".

---

(1) سورة فصلت / 46.
(2) سورة الرعد / 35.
(3) سورة الذاريات / 25.
(4) سورة سبأ / 31.
(5) سورة الحجر / 72.

3. (و)الثالثة: أن يكون الخبر واقعا (بعدَ واوٍ) هي نصّ في (المعيةِ) أي صريحة في المصاحبة (نحوُ كلُّ صانعٍ وما صنَع) فكل صانع مبتدأ وما صنع معطوف عليه والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف (أي مقرونانِ).
4. (و)الرابعة: أن يكون واقعا (قبلَ الحالِ التي لا تصلُحُ أنْ تكونَ خبرًا) عن المبتدإ المذكور قبلها، وضابطها أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مُفَسِّرِ صاحبِ الحال (نحوُ ضَربي زيدًا قائمًا) فضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله، وزيدا مفعوله، وقائما حال من ضمير المفعول المستتر في كان المحذوفة هي والخبر وما تعلق به، وتقدير ذلك (أي) حاصل (إذا كانَ قائمًا) أو إذ كان قائما فحذف الخبر وهو "حاصل" لدلالة ظرفه الذي هو "إذا كان" أو "إذ كان" عليه، وكان تامة بمعنى ثبت، فلو صلحت الحالُ للإخبار بها عن المبتدأ لم يجب حذفُ الخبر نحو "ضربي زيدًا شديدٌ" بل يتعين رفعُ الحال أو الإتيان بالخبر.

(بابُ العواملِ الداخلةِ على المبتدإِ والخبرِ)

وهي على ضربين: أفعال وحروف (وتُسمى) هذه العواملُ (النواسخَ و)تسمى أيضا (نواسخَ الابتداءِ) لأنها تدخل على المبتدإِ فترفع عنه حكمه أي عملَ الابتداء فيه؛ وتصير هي عاملةً فيه لأنها عوامل لفظية واللفظي أقوى من المعنوي، وكما تنسخ حكم المبتدإِ تنسخ حكم الخبر.

(وهي) باعتبار العمل (ثلاثةُ أنواعٍ) بالاستقراء (الأولُ ما يرفَع المبتدأ) رفعا غير الأول (وينصِبُ الخبرَ) وهذا صنفان: صنف من الأفعال (وهو كان وأخواتُها) وصنف من الحروف (و)هو (الحروفُ المشبّهةُ بليسَ و)من الأول (أفعالُ المقاربةِ).

(و)النوع (الثاني ما ينصِبُ المبتدأ ويرفَعُ الخبرَ) غيرَ الرفع الأولِ (وهو إنّ وأخواتُها ولا التي لنفي الجنسِ) وهذه أحرف باتفاق.

(والثالثُ ما ينصِبُ المبتدأ والخبرَ جميعًا وهو ظنّ وأخواتُها) وهذه أفعال باتفاق.

(فصلٌ) في النوع الأول: كان وأخواتها

(فأمّا كان وأخواتُها) وهي هنا ثلاثة عشر فعلا (فإنّها ترفعُ المبتدأ تشبيهًا بالفاعلِ) أي بفاعل الفعل المتعدي (ويُسمى اسمَها وتنصبُ الخبرَ تشبيهًا بالمفعولِ) في توقف الفعل عليه (ويُسمى خبرَها).

[أقسام كان وأخواتها]:

(وهذه الأفعالُ) بالنظر إلى عملها هذا العمل المخصوص (على ثلاثةِ أقسامٍ):

[ما يعمل من غير شرط]:

(أحدُها ما يعمَلُ هذا العملَ) من رفع الاسم ونصب الخبر (من غيرِ) اعتبار (شرطٍ) فيه، (وهو) ثمانية أفعال:

1. (كانَ) الدالة على ثبوت الخبر للاسم في الزمن الماضي.
2. (وأمسى) الدالة على ثبوته له مساء.
3. (وأصبحَ) الدالة على ثبوته له صباحا.
4. (وأضحى) الدالة على ثبوته له ضحى.
5. (وظلَّ) الدالة على ثبوته له نهارا.
6. (وباتَ) الدالة على ثبوته له ليلا.
7. (وصارَ) الدالة على انتقال الاسم من صفة إلى صفة أو من حقيقة إلى حقيقة.
8. (وليسَ) الدالة على نفي الخبر عن الاسم حالا عند التجرد من القرينة.

فهذه الثمانية تعمل من غير شرطِ تقدم نفي أو شبهه عليها:

- مثال كان: (نحوُ ﴿وكانَ اللهُ غفورًا رحيمًا 96﴾[1]) فكان فعل ماض ناقص، والاسم الكريم اسمها، وغفورا رحيما خبرها.
- ومثال أمسى نحو أمسى زيد فقيها.

(1) سورة النساء / 96.

- وأصبح نحو (﴿فأصبحتُم بنِعمتِه إخوانًا﴾[1]).
- وأضحى نحو أضحى محمد متعبدا.
- وبات نحو بات زيد معتكفا.
- وصار نحو صار الطين خزفا.
- وليس نحو (﴿ليسُوا سواءً﴾[2]).
- وظل نحو (﴿ظلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾[3]).

[ما يعمل بشرط تقدم نفي أو نهي أو دعاء]:

(و)القسم (الثاني ما يعملُ هذا العملَ بشرطِ أن) يكون تاليا لنفي أو شبهه بأن (يتقدمَه نفيٌ أو نهيٌ أو دعاءٌ، وهو أربعةٌ):

1. (زالَ) ماضي يزال.
2. (وفتئَ)
3. (وبرحَ)
4. (وانفكَّ).

- مثال زال "لا زال جنابك محروسا" ومثلها ما تصرف منها (نحوُ ﴿ولا يَزالونَ مُختلِفِين 118﴾[4]).
- ومثال فتئ نحو "ما فتئ العبد خاضعا" و"لا فتئ حكمك نافذا".
- وبرح نحو "ما برح صباحك متبسما" و"لا برح ربعك مأنوسا" ومثلها ما تصرف منها نحو (﴿لنْ نبرَحَ عليهِ عاكِفِينَ﴾[5]).

(1) سورة ءال عمران / 103.
(2) سورة ءال عمران / 113.
(3) سورة النحل / 58.
(4) سورة هود / 118.
(5) سورة طه / 91.

- ومثال انفك نحو "ما انفك زيد مصليا" و"لا انفك بيتك عامرا".
- (و)من متصرفات زال بعد النهي (قولُ الشاعر: [الخفيف]

صاحِ شَمِّرْ ولا تزَلْ ذاكِرَ المو تِ فنِسْيانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ)

صاح منادًى مرخمُ صاحبٍ على غير القياس، وشمر -بكسر الميم- أمر، ولا حرف نهي، واسم تزل مستتر فيها وجوبا، وذاكر الموت خبرها.

- (و)مثالها بعد الدعاء (قولُه:) [الطويل]

ألا يا اسلَمِي يا دارَ مَيَّ على البِلى (ولا زالَ مُنْهَلًّا بجَرْعائكِ القَطْرُ)

فالقطر اسم زال مؤخرا، ومنهلا خبرها مقدما.

وهذه الأربعة تفيد اتصاف الاسم بالخبر على سبيل الاستمرار مذ كان الاسم قابلا للخبر.

[ما يعمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية عليه]:

(و)القسم (الثالثُ ما يعملُ هذا العملَ بشرطِ أن تتقدمَه ما المصدريةُ الظرفيةُ وهو دامَ) خاصة (نحوُ ﴿وأوصاني بالصلاةِ والزكاةِ (ما دُمْتُ حَيًّا﴾[1]) وتصدقْ ما دمتَ قادرا. (وسُميت "ما" هذه مصدريةً؛ لأنّها تقدرُ بالمصدرِ وهو الدوامُ، وسُميت ظرفيةً؛ لنيابتِها عن الظرفِ وهو المدةُ).

[أحكام خبر كان وأخواتها]:

واعلم أن خبر هذه الأفعال كخبر المبتدإ يكون مفردا وجملة ذات رابط يربطها بالاسم وظرفا وجارا ومجرورا متعلِّقين بمحذوف وجوبا، ويجوز تعدده، والأصل فيه أن يتأخر عن الاسم والعامل.

(1) سورة مريم / 31.

[توسط الخبر بين الأفعال وأسمائها]:

(ويجوزُ في خبرِ هذه الأفعالِ) كلها (أن يتوسَّطَ بينها وبينَ اسمِها نحوُ ﴿وكانَ حَقًّا علَينا نَصْرُ المؤمِنِين﴾[1]) فحقا خبر كان وقد توسط بينها وبين اسمها على خلاف الأصل (و)مثله (قولُ الشاعرِ): [الطويل]

سَلِيْ إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وعَنهمُ (فليسَ سَواءً عالِمٌ وجَهُولُ)

فسواء خبر ليس وقد توسط بينها وبين اسمها وهو "عالم" وما عُطف عليه.

وقد يكون التوسط واجبا نحو "كان في الدار صاحبُها" وممتنعا نحو كان موسى صديقي.

[تقدم الخبر على الأفعال]:

(ويجوزُ أن يتقدمَ أخبارُهُنَّ عليهِنَّ) بدليل جواز تقدم معمول الخبر نحو ﴿وأنفسَهم كانوا يَظلِمُون﴾[2]، وقد يكون التقدم واجبا نحو "كم كان مالُك".

(إلا) خبر (ليسَ) عند جمهور البصريين (و)إلا خبر (دامَ) فإنه يمتنع تقدمه عليها وعلى دام وحدها (كقولِك عالمًا كان زيدٌ) مثال لتقدم الخبر على الناسخ.

[عمل تصاريف كان وأخواتها]:

(و)يثبت (لتصاريفِ هذه الأفعالِ) الناسخة (من المضارعِ والأمرِ والمصدرِ واسمِ الفاعلِ ما) ثبت (للماضي منَ العمَلِ) فيرفع المتصرّف منها الاسمَ وينصب الخبر، مثالُ المضارع (نحوُ ﴿حتّى يَكُونوا مُؤمِنِين﴾[3]) ومثال الأمر نحو (﴿قلْ كونُوا حِجارةً﴾[4]) والمصدرِ نحو "أعجبني كونُ زيد صديقَك"، واسمِ الفاعل نحو "زيد كائن أخاك".

وهي بالنسبة إلى التصرف وعدمه ثلاثة أقسام:

1. قسم لا يتصرف بحال وهو ليس ودام.

(1) سورة الروم / 47.
(2) سورة الأعراف / 117.
(3) سورة يونس / 99.
(4) سورة الإسراء / 50.

2. وقسم يتصرف تصرفا ناقصا بمعنى أنه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر وهو زال وأخواتُها الثلاثة.
3. وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقي الأفعال.

[استعمال كان وأخواتها تامة]:

(وتستعملُ هذه الأفعالُ تامةً أي مستغنيةً) بمرفوعها (عن الخبرِ) فتكون مع مرفوعها كلاما تاما بخلاف ما إذا كانت ناقصة وإذا استُعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم:

1. فكان بمعنى حصل (نحوُ ﴿وإِنْ كانَ ذو عُسْرَةٍ﴾[1] أي وإن حصلَ).
2. وأمسى بمعنى دخل في المساء.
3. وأصبح بمعنى دخل في الصباح نحو (﴿فسبحانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[2] أي حينَ تَدخُلونَ في الصباحِ وحينَ تدخلونَ في المساءِ).
4. وأضحى بمعنى دخل في الضحى.
5. وصار بمعنى انتقل.
6. وظل بمعنى دام.
7. وبرح بمعنى ذهب.
8. وانفك بمعنى انفصل.
9. ودام بمعنى بقي.
10. وبات بمعنى عرّس.

(إلا زالَ) ماضيَ يزال (وفتئ وليسَ فإنها ملازمةٌ للنقصِ) محتاجةٌ إلى خبر يتم به الكلام.

[الأحكام التي تختص بها كان]:

(وتختصُّ كانَ) عن أخواتها بأمور:

1. (بجوازِ زيادتِها):
   1) (بشرطِ أن تكونَ بلفظِ الماضي).

(1) سورة البقرة / 280.
(2) سورة الروم / 17.

2) (و)بشرط (أن تكونَ في حشوِ الكلامِ) بأن تقع بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا كالمبتدإ وخبره نحو زيد كان قائم، وزيادتها بين "ما" وفعل التعجب مطردة (نحوُ ما كانَ أحسنَ زيدًا).

وقد أفهم كلامه أنها لا تزاد بلفظ المضارع أو غيره ولا في صدر الكلام وءاخره، وأن غيرها من أخواتها لا يزاد.

2. (وتختصُّ أيضا بجوازِ حذفِها مع اسمِها وإبقاءِ خبرِها) على حاله منصوبا لكثرة استعمالها (وذلكَ) أي جواز الحذف (كثيرٌ) في كلامهم (بعدَ لو وإنْ الشرطيتينِ).

(كقولِه عليه الصلاةُ والسلامُ: «**الْتَمِسْ ولَو خاتَمًا مِن حَدِيدٍ**»[1]) أي ولو كان الذي تلتمسه خاتما من حديد فحذفت كان مع اسمها.

(وقولِهم) أي العرب ولو قال "وقولِه" لكان أولى لأنه حديث («**الناسُ مَجزِيُّونَ بأعمالِهم إنْ خيرًا فخَيرٌ وإنْ شَرًّا فشَرٌّ**») فحذفت كان مع اسمها أيضا والتقدير: إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شر.

3. (وتختصُّ أيضًا بجوازِ حذفِ نونِ مضارِعها المجزومِ) بالسكون وصلا (إن لم يلْقَها ساكنٌ ولا ضميرُ نصبٍ) متصلٌ بها (نحوُ ﴿ولَم أَكُ بَغِيًّا 20﴾[2]) أصله أكونُ فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف، وعلى هذا قس نحوَ (﴿ولا تَكُ في ضَيْقٍ﴾[3]) في النحل لا في النمل ونحوَ (﴿وإنْ تكُ حَسَنةً﴾[4]).

فلا تحذف من:

1. المرفوع والمنصوب لتعاصيها على الحذف لقوتها بالحركة.
2. ولا من المجزوم بحذف النون أو بالسكون حال الوقف.
3. ولا من نحو ﴿لم يَكُنِ الذِينَ كَفَرُوا﴾[5] لاتصالها بساكن فكسرت لأجله فتعاصت على الحذف.

---

(1) رواه البخاري في **صحيحه** (13/7) من حديث سهل بن سعد: كتاب النكاح: باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح: (5121).

(2) سورة مريم / 20.

(3) سورة النحل / 127.

(4) سورة النساء / 40.

(5) سورة البينة / 1.

4. ولا من نحو «**إِنْ يَكُنْه فلَنْ تُسَلَّطَ علَيهِ**»[1] لاتصالها بالضمير والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها.

(1) رواه البخاري في **صحيحه** (93/2) من حديث ابن عمر: كتاب الجنائز: باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه وهل يعرض على الصبي الإسلام: (1354).

(فصلٌ) فيما ألحق بليس في العمل

(وأما الحروفُ المشبهةُ بليسَ) في النفي والجمود والدخول على الجمل الاسمية (فأربعةٌ: ما ولا وإنْ ولاتَ) النافيات وأكثرها عملا "ما".

[شروط عمل "ما" النافية عمل ليس]:

(فأمّا ما) النافية (فتعملُ عملَ ليسَ عندَ الحجازيينَ بشرطِ) اجتماع أمور أربعة:

1. الأول (أنْ لا تقترنَ) ما (بإنْ) الزائدة.
2. (و)الثاني (أنْ لا يقترنَ خبرُها بإلّا).
3. (و)الثالث (أن لا يتقدمَ خبرُها) ولو ظرفا (على اسمِها).
4. (و)الرابع أن (لا) يتقدم (معمولُ خبرِها على اسمِها إلا إذا كان) ذلك (المعمولُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا) فإنه يجوز إعمالها مع تقدمه.

فهذه الأربعة متى وجدت جاز إعمالها في معرفة ونكرة (فالمستوفيةُ للشروطِ نحو ما زيدٌ ذاهبًا و)قد ورد القرءان بإعمالها (كقولِه تعالى ﴿ما هذا بشَرًا﴾[1] ﴿ما هنَّ أمَّهاتِهم﴾[2]).

[مواضع بطلان عمل "ما"]:

1. (فإنِ) انتفى الشرط الأول بأن (اقترنَت) ما (بإن) الزائدة (بطلَ عملُها) لضعف شبهها بليس لإيلائِها ما لا يلي ليس (نحو ما إنْ زيدٌ قائمٌ).
2. (وكذا) يَبطل عملها (إن) انتفى الشرط الثاني بأن (اقترنَ خبرُها بإلّا نحو ﴿وما محمّدٌ إلا رسُولٌ﴾[3]) لأن عملها إنما هو للنفي وقد انتقض بإلا.
3. (وكذا) يَبطل عملها (إن) انتفى الشرط الثالث بأن (تقدَّم خبرُها على اسمِها نحوُ ما قائمٌ زيدٌ).
4. (أو) انتفى الرابع بأن (تقدّم معمولُ الخبرِ) على اسمها (وليسَ ظرفًا) أو جارا ومجرورا (نحوُ ما طعامَك زيدٌ ءاكلٌ) لضعفها في العمل فلا يُتصرف في خبرها ولا معمول خبرها بالتقدم.

---

(1) سورة يوسف / 31.

(2) سورة المجادلة / 2.

(3) سورة ءال عمران / 144.

(فإنْ كانَ) معمول الخبر (ظرفًا نحو ما عندك زيدٌ جالسًا) أو جارا ومجرورا نحو ما في الدار زيد جالسا (لم يبطلْ عملُها) لتوسعهم في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما.

(وبنو تميمٍ لا يعملونها وإنِ استوفتِ الشروطَ المذكورةَ) فيقولون ما زيد قائم.

[شروط إعمال "لا" عمل ليس]:

(وأمّا لا) النافية (فتعملُ عملَ ليسَ أيضًا عندَ الحجازيينَ فقطْ) أي دون تميم (بالشروطِ المتقدمةِ في ما) النافية ما عدا الشرط الأول لأن "لا" لا تقترن بإن الزائدة (وتزيدُ) لا على ما (بشرطٍ ءاخرَ وهو أن يكونَ اسمُها وخبرُها نكرتينِ نحو "لا رجلٌ أفضلَ منكَ") فلا تعمل في معرفة فلا يقال لا زيدٌ قائما.

(وأكثرُ عمَلها) واقع (في الشعرِ) ولا تختص به.

[شروط إعمال "إن" النافية عمل ليس]:

(وأما إن) النافية (فتعملُ عملَ ليسَ في لغةِ) أهل (العاليةِ فقط) أي دون غيرهم (بالشروطِ المذكورةِ في ما) النافية ما عدا الشرط الأول أيضا (سواءٌ كان اسمُها معرفةً أو نكرةً) فالأول (نحوُ إنْ زيدٌ قائمًا و)الثاني (سُمع من كلامِهم "إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافيةِ") وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلامهم "إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك".

[شرط إعمال "لات" عمل ليس]:

(وأما لاتَ فتعملُ عملَ ليسَ) بإجماع من العرب (بشرطِ أن يكونَ اسمُها وخبرُها بلفظِ الحينِ) هذا ما نص عليه سيبويه فأخذ بعضُهم بظاهره وتبعه المؤلف، وقيل لا يختص به بل باسم الزمان وإن لم يكن بلفظ الحين كالساعة والأوان (وبأن يحذفَ اسمُها) ويذكر خبرها (أو) يحذفَ (خبرُها) ويذكر اسمها فلا يجتمعان لعدم السماع.

(والغالبُ) في كلامهم (حذفُ الاسمِ نحوُ ﴿فنادَوا ولاتَ حِينَ مَناصٍ﴾[1]) بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف، ومناص بمعنى فرار، والتقدير (أي ليسَ الحينُ حينَ فرارٍ) ويقِلّ عكسه كما أومأ إليه بقوله

(1) سورة ص / 3.

(وقُرئ) في الشواذ (﴿ولاتَ حِينُ مناصٍ﴾) برفع حين (على أنَّ الخبرَ محذوفٌ) والحين اسمها والتقدير (أي ليسَ حينُ فرارٍ حينًا) موجودا (لهم) عند تناديهم ونزول العذاب بهم.

(فصلٌ): كاد وأخواتها

[أقسام أفعال المقاربة]:

(وأما أفعالُ المقاربةِ فهي) باعتبار معانيها (ثلاثةُ أقسامٍ):

1. (ما وُضعَ للدَّلالةِ على قربِ الخبرِ) للمسمى باسمها (وهو) ثلاثة (كادَ وكرَبَ) بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح (وأوشَكَ).
2. (وما وُضع للدَّلالةِ على رجاءِ الخبرِ) أي رجاء المتكلم الخبر أي حصولَ مضمونه، سواء رجاه عن قرب أو بعد (وهو) ثلاثة أيضا (عسى وحرَى) بفتح الحاء والراء المهملتين (واخلَوْلَقَ).
3. (وما وُضع للدلالةِ على الشروعِ) أي على شروع الاسم في الخبر (وهو كثيرٌ) وقد أنهاه بعضهم إلى نيف وعشرين فعلا (نحو طَفق) بفتح الفاء وكسرها (وعلِقَ وأنشأ وأخَذَ وجَعَلَ).

[خبر أفعال المقاربة]:

(وهذه الأفعالُ تعملَ عملَ كان) وأخواتِها (فترفعُ المبتدأ وتنصِبُ الخبرَ إلا أنَّ خبرَها يجبُ أن يكونَ):

1. (فعلًا).
2. (مضارعًا).
3. (مؤخرًا عنها) فلا يجوز تقدمه عليها.
4. (رافعًا لضميرِ اسمِها غالبًا).

فعلم أن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية مصدَّرة بمضارع.

[اقتران "أن" بخبر أفعال المقاربة]:

❖(ويجبُ اقترانُه) أي الخبر (بأنْ إنْ كانَ الفعلُ حرى واخلولقَ نحوُ حرى زيدٌ أن يقومَ واخلولقتِ السماءُ أن تُمطِرَ) فلا يجوز حرى زيد يقوم واخلولقت السماء تمطر.

❖(ويجبُ تجردُه مِن أنْ بعدَ أفعالِ الشروعِ) لأنها للحال و"أن" تُخلصُ الفعل للاستقبال فبينهما تناف (نحوُ ﴿وطَفِقا يخصِفانِ عليهما﴾[1]) وتقول: أخذ يقول وجعل ينشد، ولا تقول أخذ أن يقول ولا جعل أن ينشد.

(1) سورة الأعراف / 22.

❖(والأَكثرُ في) خبرِ (عسى وأوشَكَ الاقترانُ بأنْ نحوُ ﴿فعسى اللهُ أنْ يأتيَ بالفتحِ﴾[1] وقولِه عليه الصلاةُ والسلامُ: «**يُوشِكُ أن يقَعَ فيه**»[2]) وتجرده منها قليل وليس بكثير.

❖(والأَكثرُ في) خبر (كادَ وكرَبَ تجرّدُه مِن أنْ نحوُ ﴿وما كادُوا يَفعَلُون﴾[3]) وقول الشاعر: [الخفيف]

(كَرَبَ القَلْبُ مِن جَواهُ يَذُوبُ حِينَ قالَ الوُشاةُ هِندٌ غَضُوبُ)

واقترانه بها قليل وليس بكثير.

(1) سورة المائدة / 52.

(2) رواه مسلم في **صحيحه** (1221/3) من حديث النعمان بن بشير: كتاب المساقاة: باب أخذ الحلال وترك الشبهات: (1599).

(3) سورة البقرة / 71.

(فصلٌ) في النوع الثاني من النواسخ: إنّ وأخواتها

(وأمّا إنّ وأخواتُها) وتسمى الأحرف المشبهة بالفعل ولها صدر الكلام إلا أن المفتوحة، (فتنصِبُ المبتدأ) المسند إليه (ويُسمّى اسمَها، وترفعُ الخبرَ ويُسمّى خبرَها).

[تعدادها]:

(وهي ستةُ أحرفٍ) عملها متحد ومعناها مختلف:

1. (إنَّ) بالكسر والتشديد.
2. (وأنَّ) بالفتح والتشديد.

(وهما) موضوعان:

1) (لتوكيدِ النسبةِ) بين الجزأين إذا كان المخاطب عالما بها.
2) (و)لتوكيد (نفيِ الشكِّ عنها) إذا كان شاكا فيها.
3) ولتوكيد نفي الإنكار عنها إذا كان جاحدا لها.

- (نحوُ قولِه تعالى ﴿فإنَّ اللهَ غفورٌ رحيمٌ﴾[1].
- (و) نحو (قولِه) تعالى (﴿ذلكَ بأنَّ اللهَ هو الحقُّ﴾[2]).

والفرق بينهما أن "إن" المكسورة لا تغير الجملة عما كانت عليه، بخلاف "أن" المفتوحة فإنها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد ولهذا لا بد أن يتقدم عليها عامل.

3. (وكأنَّ للتشبيهِ المؤَكَّدِ) بفتح الكاف؛ لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وأن المفيدة للتأكيد.
4. (نحو كأنَّ زيدًا أسدٌ) أصله (ولكنّ للاستدراكِ) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه.

- (نحو) قولك (زيدٌ شجاعٌ) فهذا يوهم ثبوت الكرم له؛ لأن من شيمة الشجاع الكرم فرفعت ذلك التوهم بقولك (لكنّه بخيلٌ).
- وكذا تفعل في النفي تقول "ما زيد عالما لكنه صالح".

5. (وليتَ للتمنّي):

---

(1) سورة البقرة / 192.

(2) سورة الحج / 6.

1) وهو طلب ما لا طمع فيه.

- (نحو "ليتَ الشبابَ عائدٌ") فإن عوده بعد المشيب مستحيل.

2) أو ما فيه عسر:

- كقول من لم يرج مالا "ليت لي مالا فأجَّ منه".

6. (ولعلَّ):
   1. للترجي) في الشيء المحبوب (نحوُ "لعلَّ زيدًا قادمٌ").
   2. (وللتوقّعِ) أي الإشفاق من الشيء المكروه (نحو "لعلَّ عمرًا هالكٌ").

[حكم تقدم الخبر أو توسطه]:

(ولا يتقدمُ خبرُ هذه الأحرفِ عليها) ولو ظرفا ومجرورا فلا يقال "قائم إنّ زيدا" ولا "عندك" أو "في الدار إن زيدا" لضعفها في العمل.

(و)لهذا (لا يتوسطُ بينها وبينَ اسمِها) فلا يقال "إنّ قائم زيدا" (إلا إذا كانَ) الخبر (ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا) فإنه يجوز (نحوُ ﴿إنّ لَدينا أنكالًا﴾[1]) ونحو (﴿إنَّ في ذلكَ لَعِبرةً﴾[2]) لأجل التوسع في الظرف والمجرور كما مر مع تأخرهما عن العامل، بل قد يجب ذلك لعارض نحو "إن في الدار صاحبَها.

[كسر همزة "إن" و فتحها]:

واعلم أن لفظة إنّ إذا وقعت في الكلام وأردت أن تعلم أنها مكسورة أو مفتوحة وهل كسرها جائز أو واجب فاحفظ هذا الضابط، وهو كل موضع لا يجوز فيه أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وجب فيه كسرها، وإن وجب فيه ذلك تعين فتحها، ويجوز الفتح والكسر إن صح الاعتباران.

[مواضع كسر همزة "إنّ"]:

وقد ذكر المؤلف رحمه الله من صور هذا الضابط مسائل فقال (وتتعينُ إنّ المكسورةُ):

1. (في الابتداءِ) أي في ابتداء كلام المتكلم:
   1) حقيقة (نحوُ ﴿إنَّا أنزلناه﴾[3]).
   2) أو حكما:
   - (و)ذلك (بعدَ "ألَا" التي يُستفتحُ بها الكلامُ نحوُ ﴿ألا إنَّ أولياءَ اللهِ لا خوفٌ علَيهم﴾[4].
   - (و)تتعين في أول الجملة الواقعة (بعدَ حيثُ) ونحوها مما هو ملازم للإضافة إلى الجمل كإذ (نحوُ جلستُ حيثُ إنَّ زيدًا جالسٌ) لأن حيث لا تضاف إلا إلى الجملة وأن المفتوحة مع معمولها في تأويل المفرد.
2. (وبعدَ القسَمِ) أي الاسم المقسم به جوابا له:

---

(1) سورة المزمل / 12.
(2) سورة النور / 44.
(3) سورة يوسف / 2.
(4) سورة يونس / 62.

- سواء وجدت اللام في خبرها نحو ﴿والعصر 1 إن الإنسان لفي خسر 2﴾[1].
- أو لا (نحوُ) ﴿حم 1 (والكتابِ المُبينِ 2 إنَّا أنزلناه﴾[2]) لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة.

3. (وبعدَ القولِ) في أول الجملة المحكية به (نحوُ ﴿قالَ إني عبدُ اللهِ﴾[3]) لأن مقول القول لا يكون إلا جملة.
4. (و)تتعين أيضا (إذا دخلتِ اللامُ) الابتدائية (في خبرِها نحوُ) ﴿إنَّ اللهَ لَغفورٌ رَحيمٌ﴾[4]، ومنه اللام المعلقة للعامل عن العمل نحو (﴿واللهُ يَعلَمُ إنكَ لَرسولُه واللهُ يَشهَدُ إنَّ المُنافقِينَ لَكاذِبُون 1﴾[5]) فاللام علقت فِعلي العلم والشهادة أي منعتهما من التسليط على لفظ ما بعدهما فصار لما بعدهما حكمُ الابتداء فلذلك وجب الكسر، ولولا اللام لوجب الفتح.

[مواضع فتح همزة "أن"]:

(وتتعينُ أنَّ المفتوحةُ):

1. (إذا حلَّتْ محلَّ الفاعلِ نحوُ ﴿أوَلَمْ يَكْفِهِمْ أنَّا أنزلنا﴾[6]) لوجوب كون الفاعل مفردا.
2. (أو) حلت (محلَّ نائبِ الفاعلِ نحوُ ﴿قلْ أوحِيَ إليَّ أنَّه استَمَعَ نَفَرٌ منَ الجنِّ﴾[7]) لوجوب كون النائب كذلك.
3. (أو محلَّ المفعولِ نحوُ ﴿ولا تَخافونَ أنَّكم أشرَكتُم باللهِ﴾[8]) لوجوب كون المفعول مفردا.
4. (أو محلَّ المبتدإ نحو ﴿ومِن ءاياتِه أنَّكَ ترى الأرضَ خاشِعةً﴾[9]) لوجوب كون المبتدإ كذلك.
5. (أو دخلَ عليها حرفُ الجرِّ نحوُ ﴿ذلكَ بأنَّ اللهَ هوَ الحقُّ﴾[10]) لأن حرف الجر لا يدخل إلا على مفرد.

---

(1) سورة العصر / 1-2.
(2) سورة الدخان / 1-2-3.
(3) سورة مريم / 30.
(4) سورة النحل / 18.
(5) سورة المنافقون / 1.
(6) سورة العنكبوت / 51.
(7) سورة الجن / 1.
(8) سورة الأنعام / 81.
(9) سورة فصلت / 39.
(10) سورة الحج / 6.

[مواضع جواز كسر همزة إنّ وفتحها]:

(ويجوز الأمرانِ) أي كسر همزة إن وفتحُها في المحل الصالح للمفرد والجملة:

- كما إذا وقعت (بعد فاءِ الجزاءِ نحوُ ﴿مَن عَمِلَ مِنكم سُوءًا﴾ إلى قوله: ﴿فأنَّه غفورٌ رحيمٌ﴾[1]) فالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة والمعنى "فهو غفور رحيم"، والفتح على جعل أن مع معموليها مبتدأ أو خبرَ مبتدإٍ والمعنى "فالغفران والرحمة أي حاصلان" أو "فالحاصل الغفران والرحمة".
- (وبعدَ إذا الفُجائيةِ نحوُ "خرجتُ فإذا انّ زيدًا قائمٌ") فالفتح على تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبرُ محذوف أي "فإذا قيامه حاصل"، والكسرُ على عدم التأويل أي "فإذا هو قائم".
- (و)كذا يجوز الأمران (إذا وقعتْ في موضعِ التعليلِ نحوُ) ﴿إنَّا كُنَّا مِن قبلُ (نَدْعُوه إنَّه هوَ البَرُّ الرَّحِيمُ 28﴾[2]) فالكسر على أنه تعليل مستأنف، والفتح على تقدير لام العلة أي لأنه، (و)مثلُه («**لَبَّيْكَ إنّ الحمدَ والنِّعمةَ لكَ**»[3]) والكسر أرجح.

[مواضع دخول لام الابتداء بعد إنّ المكسورة]:

(وتدخلُ لامُ الابتداءِ بعدَ إنّ المكسورةِ) فتزدادُ الجملة تأكيدا (فقطْ) أي دون سائر أخواتها (على) واحد من (أربعةِ أشياءَ):

1. الأول (على خبرِها بشرطِ كونِه:
   1) مؤخّرًا) فلو قدم نحو ﴿إن لدينا أنكالا﴾[4] لم تدخله اللام.
   2) (مثبتًا).
   3) غيرَ ماض متصرفٍ خالٍ من قد.

   فلو كان مع تأخره منفيا نحو "إن زيدا لم يقم" لم تدخل عليه، كما لو كان مع ذلك ماضيا متصرفا خاليا من قد نحو "إن زيدا قام".

(1) سورة الأنعام / 54.
(2) سورة الطور / 28.
(3) رواه البخاري في **صحيحه** (138/2) من حديث عبد الله بن عمر: كتاب الحج: باب التلبية: (1549).
(4) سورة المزمل / 12.

ولا فرق في دخولها في الخبر بين أن يكون:

1) مفردا (نحوُ ﴿إِنَّ ربَّكَ لَسريعُ العِقابِ وإِنَّه لَغَفورٌ رَحيمٌ﴾[1]).
2) أو ظرفا نحو "إن زيدا لعندك".
3) أو شبهه نحو ﴿وإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظيمٍ 4﴾[2].
4) أو جملة اسمية نحو "إن زيدا لأبوه قائم".
5) أو فعليةً مصدرة بمضارع نحو ﴿وإِنَّ ربَّكَ لَيَحكُمُ بَينَهم﴾[3].
6) أو بماض غير متصرف نحو "إن زيدا لعسى أن يقوم".
7) أو بماض متصرف مقرون بقد نحو "إن زيدا لقد سما".

2. (و)الثاني (على اسمِها بشرطِ أنْ) لا يلي إنّ، إما بأنْ (يتأخرَ عن الخبرِ) الذي هو ظرف أو شبهه (نحوُ ﴿إِنَّ في ذلكَ لَعِبرةً﴾[4]) و"إن عندك لزيدا"، أو عن معمول الخبر نحو "إن فيك لزيدا راغب"، وإنما اشتُرط ذلك؛ لئلا يُجمع بين حرفي تأكيد.
3. (و)الثالث (على ضميرِ الفصلِ) هو صيغة ضمير مرفوع منفصل يقع بين المبتدإ والخبر أو ما أصله ذلك (نحوُ ﴿إِنَّ هذا لَهُو القَصَصُ الحَقُّ﴾[5]).
4. (و)الرابع (على معمولِ الخبرِ بشرطِ):
   1) (تقدمِه على الخبرِ).
   2) وعدم كونه حالا.
   3) وصلاحيةِ الخبر لدخول اللام عليه.

- (نحوُ إنَّ زيدًا لعمرًا ضاربٌ).
- و"إن في الدار لعندك زيدا جالس".

أ. فلو تأخر عن الخبر لم يجز دخولها عليه نحو "إن زيدا جالس عندك".
ب. كما لو كان مع تقدمه حالا نحو "إن زيدا راكبا يأتيك".

---

(1) سورة الأعراف / 167.
(2) سورة القلم / 4.
(3) سورة النحل / 124.
(4) سورة النازعات / 26.
(5) سورة ءال عمران / 62.

ج. أو الخبرُ غيرَ صالح للام نحو "إن عمرا خالدا ضرب".

وهذه اللام تسمى اللامَ المزحلقة بالقاف لأنها الداخلة على المبتدإ فزحلقت مع إن للخبر كراهة اجتماع حرفي تأكيد.

["ما" الزائدة الكافّة]:

(وتتصلُ ما الزائدةُ بهذه الأحرفِ) الستة (فيبطلُ عملُها) لأن "ما" قد أزالت اختصاصها بالأسماء فوجب إهمالها، ولهذا تسمى "ما" هذه كافة؛ لكفها ما اتصلت به عن العمل.

- (نحوُ ﴿إِنَّمَا اللهُ إِلهٌ واحدٌ﴾[1]) مثالٌ لإهمال إن المكسورة ودخولها على الاسم.
- ونحو (﴿قلْ إِنَّمَا يُوحَى إِليَّ﴾) مثال لدخولها على الفعل.
- ونحو (﴿أَنَّمَا إِلهُكم إِلهٌ واحدٌ﴾[2]) مثال لإهمال أن المفتوحة ودخولها على الاسم.
- ومثال دخولها على الفعل نحو ﴿أَفَحَسِبْتُم أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾[3].
- ونحو (كأنما زيد قائم) مثال لإهمال كأنّ ودخولها على الاسم.
- ومثال دخولها على الفعل نحو ﴿كَأَنَّمَا يُساقُون إلى الموتِ﴾[4].
- (و)نحو (لكنما زيد قائم) مثال لإهمال لكنّ ودخولها على الاسم.
- ومثال دخولها على الفعل قوله[5]: [الطويل]

ولكنَّما أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ .....

(1) سورة النساء / 171.
(2) سورة الأنبياء / 108.
(3) سورة المؤمنون / 115.
(4) سورة الأنفال / 6.
(5) عجز البيت: "وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي".

- (و)نحو (لعلَّما زيدٌ قائمٌ) مثال لإهمال لعلّ ودخولها على الاسم.
- ومثال دخولها على الفعل قوله[1]: [الطويل]

.....لَعلَّما أضاءَتْ لكَ النارُ الحِمارَ المُقَيَّدا

[جواز إعمال "ليت" مع دخول ما الزائدة]:
ولا يستثنى من هذه الأحرف (إلا ليتَ فيجوزُ فيها الإعمالُ) لأنها لم يزُل اختصاصها بالأسماء باتصال "ما" بها (والإهمالُ) إلحاقا بأخواتها (نحو "ليتَما زيد قائمٌ" بنصب زيد ورفعِه)، وقد روي بهما قوله[2]: [البسيط]

قالتْ ألَا ليتَما هذا الحَمامَ لنا .....

يروى برفع الحمام على إهمال ليت وبنصبه على إعمالها.

[إعمال هذه الأحرف مع "ما" المصدرية والموصولة]:
واحترز المؤلف بالزائدة عن الموصولة فإنها لا تُبطِل عمل هذه الأحرف نحو ﴿أيحسَبُون أنَّ ما نُمِدُّهُم به﴾[3]
وقوله[4]: [الطويل]

..... ولَكنَّ ما يُقضى فسَوفَ يَكُونُ

ومثلها "ما" المصدرية نحو "أعجبني أنّ ما فعلت حسن" أي أن فعلك حسن.

(1) صدر البيت: "أعدْ نظرًا يا عبد قيسٍ لعلّما".
(2) عجز البيت: "إلى حمامتنا أو نصفَه فقَدِي".
(3) سورة المؤمنون / 55.
(4) صدر البيت: "فواللهِ ما فارقتُكم قاليًا لكُمْ".

[تخفيف "إنّ" المكسورة]:

(وتخففُ إنَّ المكسورةُ) الهمزةِ عند البصريين لثقل التشديد وكثرة الاستعمال (فيكثرُ إهمالُها) أي إبطال عملها فيصير ما بعدها مبتدأ وخبرا، (نحوُ ﴿إِنْ كلُّ نَفسٍ لَمَا عليَها حافظٌ 4﴾[1]) بتخفيف ما فهي زائدة، وإهمالُ إنْ هو القياس لزوال اختصاصها بالأسماء.

(ويقِلُّ إعمالُها نحوُ ﴿وإِنْ كلّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهم﴾[2] في قراءةِ مَن خففَ إنّ ولمّا في الآيتينِ) أي هذه والتي قبلها، فإنْ مخففةٌ من الثقيلة وكلا اسمها.

(وتلزمُ اللامُ) الابتدائية (في خبرِها إذا أهمِلَتْ) ولم يظهر المعنى؛ لأنها لما أهملت صارت صورتها صورة إن النافية فجيء باللام لئلا يشتبه كل من معنى النفي والإثبات بالآخر، وأما إذا أعملت أو أهملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي لم تلزم اللام.

[تخفيف "أنّ" المفتوحة]:

(وإن خفّفَتْ أنّ المفتوحةُ) الهمزةِ (بقيَ إعمالها) وجوبا (ولكنْ):

1) (يجبُ أن يكونَ اسمُها ضميرَ الشأنِ).
2) (وأن يكونَ) مع ذلك (محذوفًا).
3) (ويجبُ أن يكونَ خبرُها جملةً) اسمية أو فعلية لتكون الجملة مفسِّرة لضمير الشأن (نحوُ ﴿عَلِمَ أنْ سَيكونُ﴾[3]).

[تخفيف "كأنّ"]:

(وإذا خففتْ كأنَّ بقيَ إعمالُها) وجوبا عند الجمهور استصحابا للأصل وخبرها لا يلزم كونه جملة واسمها لا يلزم كونه ضمير شأن ولا حذفُه، كما يرشد إلى ذلك قوله (ويجوزُ حذفُ اسمِها وذِكره) في اللفظ لكنه قليل (كقولِه[4]: [الطويل]

---

(1) سورة الطارق / 4.
(2) سورة هود / 111.
(3) سورة المزمل / 20.
(4) صدر البيت: "ويومًا توافِينا بوَجهٍ مقسّمٍ".

..... كأنْ ظَبْيَة تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ)

يروى برفع ظبية على أن اسمها محذوف، وبنصبها على حذف الخبر.

[تخفيف "لكنّ"]:

(وإن خففتْ لكنَّ وجبَ إهمالُها) لزوال اختصاصها بالأسماء.

(فصلٌ) في الكلام على "لا" العاملة عمل "إن" بالحمل عليها

[لا النافية للجنس]:

(وأمّا لا التي لنفيِ الجنسِ فهيَ التي يرادُ بها نفيُ جميعِ الجنسِ على سبيلِ التنصيصِ) بحيث لا يخرج عنه فرد من أفراده.

(وتعمَلُ) هذه (عملَ إنّ فتنصبُ الاسمَ) الذي هو المبتدأ لفظا أو محلا (وترفعُ الخبرَ) الذي كان خبر المبتدإ على أنه خبرها.

وأعملوها (بشرطِ) اجتماع أمور أربعة:

1-2) (أنْ يكونَ اسمُها وخبرُها نكرتينِ) أما تنكير الاسم فإنه[1] يدل على عمومه بوقوعه في سياق النفي، وأما تنكير الخبر فلئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة.

3) (وأن يكونَ اسمُها متصلًّا بها) بأن يكون مقدما على خبرها لضعفها في العمل.

4) وأن لا يدخل عليها جار.

فإذا وجدت هذه الشروط الأربعة وجب إعمالها إن لم تتكرر وإلا جاز.

[إعراب اسم لا]:

1-2) (فإنْ كان اسمُها مضافًا) إلى نكرة (أو مُشبَّها بالمضافِ) في تعلقه بشيء هو من تمام معناه (فهو معرَبٌ منصوبٌ) فالأول (نحوُ لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ و)الثاني نحو (لا طالعًا جبلًا حاضرٌ).

(والمشبهُ بالمضافِ هو ما اتصلَ بهِ شيءٌ) هو (مِن تمامِ معناه) أي المشبهِ كالمثال المذكور فإن جبلا تعلق بطالعا بحيث لا يتم معنى طالعا بدونه، كما أن المضاف يتعلق بالمضاف إليه بحيث لا يتم معناه بدونه.

والشيء المتصل قد يكون منصوبا بالمشبه كهذا المثال، ومرفوعا نحو لا حسنًا وجهُه مذموم، ومجرورا نحو لا خيرا من زيد عندنا.

---

(1) في نسخة: فلأنه.

1) (وإن كانَ اسمُها مفردًا بُني على ما) كان (ينصبُ به) المفرد (لو كان معربًا) قبل دخول لا عليه.

[إعراب اسم لا المفرد]:

(ونَعني) معاشرَ النحاة (بالمفردِ هنا وفي بابِ النداءِ ما ليسَ مُضافا ولا شبيهًا بالمضافِ وإنْ كان مثنًّى أو مجموعًا) فإنه مفرد هنا، وإنما قال "هنا وفي باب النداء" لأن المفرد في باب الإعراب يقابله المثنى والمجموع، وفي باب العلم يقابله المركب، وفي باب المبتدإ والخبر يقابله الجملة وشبهها، وفي باب لا والنداء يقابله ما ذكره هنا.

- (وإن كان مفردًا أو جمعَ تكسيرٍ) لمذكر أو مؤنث (بُني على الفتحِ نحو لا رجلَ حاضرٌ) ولا قوم في الدار (ولا رجالَ حاضرون) ولا هنود حاضرات.
- (وإنْ كانَ مثنًّى أو جمعَ مذكرٍ سالمًا بُني على الياءِ) نيابة عن الفتحة (نحوُ لا رجلَينِ في الدارِ) مثال للمثنى (ولا قائمِينَ في السوقِ) مثال للجمع.
- (وإنْ كانَ جمعَ مؤنثٍ سالمًا بُني على الكسرةِ) بلا تنوين (نحوُ لا مسلماتِ حاضراتٌ) استصحابا للأصل (وقد يُبنى على الفتحِ) وقد روي بالوجهين قوله[1]: [البسيط]

..... فيه نَلَذُّ ولا لَذَّاتِ للشَّيْبِ

[إعراب اسم لا مع تكررها]:

(وإذا تكرَّرتْ لا) مع مفرد نكرة (نحوُ لا حولَ ولا قوةَ) إلا بالله (جازَ) لك (في النكرةِ الأولى الفتحُ والرفعُ).

(فإنْ فتحتَها جازَ) لك (في) النكرة (الثانيةِ ثلاثةُ أوجهٍ):

1) (الفتحُ) على إعمال لا الثانية كالأولى.
2) (والنصبُ) على جعلها زائدة لتأكيد النفي وعطفِ ما بعدها على محل اسم لا قبلها فإن محله نصب.

(1) صدر البيت: "إن الشبابَ الذي مجدٌ عواقبُه".

3) (والرفعُ) على تقديرها زائدة وعطف ما بعدها على محل لا الأولى مع اسمها فإن محلها رفع بالابتداء، أو على إعمالها عمل ليس.

(وإن رَفعتَ) النكرة (الأولى) بالابتداء وألغيت لا لتكرارها أو على إعمالها عمل ليس (جازَ لكَ في) النكرة (الثانيةِ وجهانِ):

1) (الرفعُ) بتقدير لا الثانية زائدة وعطف ما بعدها على ما قبلها أو على إعمالها عمل ليس.
2) (والفتحُ) على إعمالها.

ويمتنع النصب في النكرة الثانية لانتفاء المجوّز له.

[العطف على اسم "لا" من غير تكررها]:

(وإن عطفتَ) على اسم "لا" (ولم تتكررْ) "لا" مع المعطوف (وجبَ فتحُ النكرةِ الأولى وجازَ في) النكرة (الثانيةِ):

1) (الرفعُ) بالعطف على محل "لا" الأولى مع اسمها.
2) (والنصبُ) بالعطف على محل اسم "لا" أو على لفظه (نحوُ لا حولَ) بالبناء على الفتح (وقوةٌ) بالرفع (وقوةً) بالنصب.

ويمتنع الفتح لعدم تكرر لا.

[حكم نعت اسم لا]:

(وإذا نُعِتَ اسمُ لا مفردًا) المبنيُّ معها على الفتح (بنعتٍ مفردٍ) متصل باسمها وهذا هو معنى قوله (ولم يَفصِلْ بينَ النعتِ والمنعوتِ فاصلٌ) وذلك (نحوُ لا رجلَ ظريف جالسٌ، جاز) لك (في النعتِ) ثلاثة أوجه كما إذا تكررت لا مع النكرة:

1) (الفتحُ) على أن الصفة من تتمة الموصوف بأن ركبا تركيب خمسة عشر وجعلا اسما واحدا ثم جيء بلا لنفي المجموع.
2) (والنصبُ) حملا على محل اسم لا.
3) (والرفعُ) حملا على محل لا مع اسمها.

(فإن فَصَلَ بين النعتِ والمنعوتِ) الذي هو اسم لا (فاصلٌ أو) لم يفصل لكن (كان النعتُ غيرَ مفردٍ) بأن كان مضافا أو شبيها به، أو كان مفردا والمنعوت غير مفرد (جازَ):

1) (الرفعُ).
2) (والنصبُ فقط).

أي دون الفتح لتعذره لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها كشيء واحد.

(نحوُ لا رجلَ جالسٌ ظريفٌ) بالرفع (وظريفًا) بالنصب وهذا مثال للفصل (و)نحو (لا رجلَ طالعًا) بالنصب (وطالعٌ) بالرفع (جبَلًا حاضرٌ) مثال للنعت غير المفرد، ونحو لا غلامَ سفر ظريفٌ وظريفا عندنا.

[حكم حذف خبر لا]:

(وإذا جُهلَ خبرُ لا) بأن لم يعلم بعد الحذف (وجَبَ ذكرُه) عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند أحد، لأن حذف ما لم يعلم يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه (كما مثّلْنا وكقولِه عليه الصلاة والسلام: «**لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ**»[1] وإذا عُلِمَ) من سياق أو غيره (فالأَكثرُ حذفُه) استغناء عن ذكره بالعلم به (نحوُ) ﴿ولو تَرى إذْ فَزِعُوا (فلا فَوْتَ﴾[2]) ففوتَ اسم لا وخبرُها محذوف تقديره (أي لهم) ولو ذكر لجاز، (و)كذا حال ﴿قالوا (لا ضَيْرَ﴾[3] أي علَينا ونحو "لا حولَ ولا قوةَ" أي) موجودانِ (لنا).

[ما يترتب على إهمال "لا"]:

(فإن دخلتْ لا على معرفةٍ أو) على نكرة لكن (فصلَ بينَها وبينَ اسمِها):

1) (وجبَ) في الصورتين (إهمالُها).
2) (و)وجب (رفعُ ما بعدَها على أنه مبتدأٌ وخبرٌ).
3) (ووجبَ) أيضا فيهما (تكرارُها نحو لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو) مثال لتكرارها مع المعرفة، (و)نحو (لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأةٌ) مثال لتكرارها مع النكرة.

---

(1) رواه البخاري في **صحيحه** (57/6) من حديث عبد الله بن مسعود: كتاب تفسير القرءان: باب قوله ﴿ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن﴾: (4634). قال المناوي في **فيض القدير** (427/6): "أي لا شيء أزجر منه على ما لا يرضاه". وقال الشيخ زكريا في **منحة الباري** (650/7): "الغيرة بفتح الغين هي الأنفة والحَمِية في حق المخلوق، وفي حق الخالق تحريمه ومنعه أن يأتي المؤمن ما حرمه عليه".

(2) سورة سبأ / 51.

(3) سورة الشعراء / 50.

(فصلٌ) في الكلام على النوع الثالث من النواسخ

وهي أفعال القلوب وما ألحق بها (وأمّا ظنّ وأخواتُها فإنّها تدخلُ بعدَ استيفاءِ فاعلِها) أي أخذها فاعلَها (على المبتدإ والخبرِ) لبيان أن النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العلم أو الظن، فإنك إذا قلت "زيد قائم" احتمل أن يكون الحكم منك عن علم وأن يكون عن ظن فإذا قلت "علمت زيدا قائما" عُلم أنه عن علم أو "ظننت زيدا قائما" علم أنه عن ظن، وكذا سائر الأفعال (فتنصبُهما على أنهما مفعولانِ لها).

[أفعال القلوب]:

(وهي نوعانِ: أحدُهما أفعالُ القلوبِ) أي أفعال تتعلق بالقلوب وتصدر عنها لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة.

وليس كل فعل قلبي يتعدى لاثنين بل القلبي ثلاثة أنواع:

1) ما لا يتعدى بنفسه كفكَّر وتفكَّر.
2) وما يتعدى لواحد كعَرَف وفهِم.
3) وما يتعدى لاثنين، وإليه الإشارة[1] بقوله:

(وهي) أربعة عشر فعلا (ظَننتُ وحَسِبتُ وخِلْتُ ورأيتُ وعَلِمْتُ وزَعَمتُ وجَعَلْتُ وحَجَوْتُ وعَدَدْتُ وهَبْ ووَجَدْتُ وأَلْفَيْتُ ودَرَيْتُ وتعلَّمْ بمعنى اعلَمْ) وقد أشار إلى أمثلتها بقوله:

- (نحو ظننتُ زيدًا قائمًا) فزيدا مفعول أول وقائما مفعول ثان، والغالب في ظن أنها تفيد رجحان الوقوع كما مثل، وقد ترد لليقين نحو ﴿الذين يَظُنُّونَ أنَّهم مُلاقُو رَبِّهم﴾[2].
- ومثل ظن حسِب تكون في الغالب للرجحان نحو حسبت زيدا عالما، وقد تستعمل لليقين (و)منه نحو قول الشاعر: [الطويل]

(حَسِبْتُ التُّقى والجُوْدَ خَيْرَ تِجارَةٍ) رَباحًا إذا ما المَرْءُ أصْبَحَ ثاقِلا

(1) في نسخة: أشار.
(2) سورة البقرة / 46.

- وكظن أيضا خال نحو خِلتك متحركا (وخِلتُ عَمْرًا شاخِصًا).
- وأما رأى فالغالب فيها كونها لليقين وقد ترد للرجحان (و)قد اجتمعا في (قولِه تعالى ﴿إنّهم يَرَونَه بَعِيدًا 6 ونَراه قَرِيبًا 7﴾[1]) الأول للرجحان والثاني لليقين.
- وعلم مثل رأى فمن استعمالها للرجحان نحو علمت زيدا أخاك (و)نحو (قولِه تعالى ﴿فإنْ عَلِمْتُمُوْهُنَّ مؤمناتٍ﴾[2]) ولليقين نحو قوله تعالى ﴿فاعلم أنه لا إله إلا الله﴾[3].
- وأما زعَمَ فإنها تفيد في الخبر الرجحان فقط نحو زعمتُ زيدا صديقا (وقولِ الشاعرِ): [الخفيف]

(زعَمَتْني شَيخًا ولَسْتُ بشَيخٍ) إنَّما الشيخُ مَن يَدِبُّ دَبِيبا

- (و)مثلها جعل نحو (قولِه تعالى ﴿وجَعَلُوا الملائكةَ الذِينَ هُمُ عِبادُ الرحمنِ إناثًا﴾[4]).
- (و)مثلها حجا نحو (قولِ الشاعرِ: [البسيط]

قدْ كُنتُ أحْجُو أبا عَمرٍو أخا ثقةٍ) حتى ألَمَّتْ بنا يومًا مُلِمَّاتُ

- (و)مثلها عَدَّ نحو (قولِ الآخَرِ: [الطويل]

(فلا تَعْدُدِ المولى شَريكَك في الغِنى) ولكنَّما المَولى شَريكُكَ في العُدْمِ

- (و)مثلها هب نحو (قولِه) [المتقارب]

(1) سورة المعارج / 6-7.
(2) سورة الممتحنة / 10.
(3) سورة محمد / 19.
(4) سورة الزخرف / 19.

فقلتُ أجِرْني أبا خالدٍ وإلا (فهَبْني امْرَأً هالِكا)

- وأما وجد فإنها تفيد في الخبر يقينا نحو وجدت الصِّدق منجيا (وقوله تعالى ﴿تجدوه عندَ اللهِ هو خيرًا﴾[1]).
- (و)مثلها ألفى نحو (قولِه تعالى ﴿إنَّهم ألْفَوا ءاباءَهم ضالّين﴾[2].
- (و)مثلها درى نحو (قولك: دريتُ زيدًا قائمًا) وقوله[3]: [الطويل]

دُرِيتَ الوفيَّ العهدِ يا عُرْوَ فاغتَبِطْ .....

- (و)مثلها تعلَّم نحو (قولِ الشاعرِ): [الطويل]

(تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفسِ قَهْرَ عدوِّها) فبالِغْ بلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمكْرِ

[تعدية بعض هذه الأفعال إلى مفعول واحد]:

ولما كان بعض الأفعال المذكورة لا يتعدى إلى مفعولين، أشار إلى الاحتراز عن ذلك بقوله (وإذا كانتْ ظَنَّ بمعنى اتَّهَم ورأى بمعنى أبصَرَ وعَلِمَ بمعنى عَرَفَ لم تتعدَّ) هذه الثلاثة (إلا إلى مفعولٍ واحدٍ) ومثلها حجا بمعنى قصد (نحو ظننتُ زيدًا بمعنى اتهمتُه، ورأيتُ زيدًا) أو الهلالَ (بمعنى أبصرتُه، وعلمتُ المسئلةَ بمعنى عرفتُها) وحجوت بيتَ الله بمعنى قصدته.

(1) سورة المزمل / 20.
(2) سورة الصافات / 69.
(3) عجز البيت: "فإنّ اغتباطًا بالوفاءِ حميدُ".

[أفعال التصيير]:

(النوعُ الثاني) من الأفعال الناصبة للمبتدإ والخبر مفعولين (أفعالُ التصيِيْرِ) سميت بذلك لدلالتها على تحويل الشيء من حالة إلى حالة أخرى (نحو جَعَلَ ورَدَّ واتّـخَذَ وصَيَّرَ ووَهَبَ) وأشار إلى أمثلتها على الترتيب بقوله:

- (قالَ اللهُ تعالى ﴿فجعلْناه هَباءً مَنْثُورًا 23﴾[1]) فالهاء مفعول أول وهباء مفعول ثان ومنثورا نعت هباء.
- (وقالَ تعالى ﴿لو يَرُدُّونَكم مِن بَعدِ إيمانِكم كُفّارًا﴾[2]) فالكاف مفعول أول والميم علامة الجمع وكفارا مفعول ثان.
- (وقالَ تعالى ﴿واتَّخَذَ اللهُ إبراهِيمَ خلِيلًا 125﴾[3]) فإبراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان.
- (ونحوُ صيَّرتُ الطِّينَ خَزَفًا) فالطين مفعول أول وخزفا مفعول ثان.
- (وقالوا) في الدعاء (وهبَني اللهُ فِداءَكَ) أي صيرني وهو قليل، فياء المتكلم مفعول أول وفداءك مفعول ثان.

[أحكام ظنّ وأخواتها]:

(واعلَم أنّ لأفعالِ هذا البابِ ثلاثةَ أحكامٍ):

[الإعمال]

1. (الأولُ الإعمالُ وهو الأصلُ وهو واقعٌ في الجميعِ) أي في جميع أفعال هذا الباب الجامد منها والمتصرف القلبي والتصييري، ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف كما سيأتي.

[الإلغاء]

2. الحكم (الثاني الإلغاءُ وهو إبطالُ العملِ لفظًا ومحلًّا لضعفِ العامِلِ) القلبي المتصرف عن العمل (بتوسطِه) بين المبتدإ والخبر (أو تأخرِه) عنهما:

---

(1) سورة الفرقان / 23.

(2) سورة البقرة / 109.

(3) سورة النساء / 125.

- (نحو زيدٌ ظننتُ قائمٌ) مثال لتوسطه.
- ومنه قوله[1]: [البسيط]

..... وفي الأراجِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمُ والـخَوَرُ

فوُسط الفعل بين اللؤم والأراجيز وألغي لضعفه بالتوسط.

- (و)نحو (زيدٌ قائمٌ ظننتُ) مثال لتأخره ومنه قوله[2]: [الطويل]

هما سَيِّدانا يَزعُمانِ..... .....

فأخر الفعل عن المبتدإ والخبر وألغي لضعفه بالتأخير.

[حكم الإلغاء]:

(وهو) أي الإلغاء (جائزٌ) إذ هو أمر اختياري راجع إلى المتكلم فيجوز معه الإعمال (لا واجبٌ) لأن سببه لا يقتضي ذلك.

(وإلغاءُ) العامل (المتأخرِ) عنهما (أقوى مِنْ إعمالِه) لضعفه بالتأخير (والمتوسطُ بالعكسِ) فإعماله أقوى من إلغائه؛ لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي.

(ولا يجوزُ إلغاءُ العاملِ المتقدِّمِ) على معموليه على المشهور وإن تقدم عليه شيء فلا يجوز مع تقدمه (في نحوِ ظننتُ زيدًا قائمًا) أن تقول في المثال "ظننت زيد قائم" برفعهما (خلافًا للكوفيينّ) والأخفش في إجازة ذلك.

[التعليق]

3. (الثالثُ التعليقُ) للعامل القلبي المتصرف (وهو إبطالُ العملِ) وجوبا (لفظًا لا محلًّا بمجيء ما له صدرُ الكلامِ بعدَه) أي العامل.

---

(1) صدر البيت: "أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني".

(2) تمام البيت: "هما سيدان يزعمان وإنما * يسودانا إن يسرت غنماهما".

(و)ما له صدر الكلام:

1) (هو لامُ الابتداءِ نحوُ ظننتُ لَزيدٌ قائمٌ) فجملة زيد قائم في محل نصبٍ معلّقٌ عنها العامل في اللفظ بلام الابتداء؛ لأن لها الصدرَ فلا يتخطاها العامل.
2) (وما النافيةُ) مطلقا (كقولِه تعالى ﴿لقد عَلِمْتَ ما هؤلاءِ يَنطِقونَ 65﴾[1]) وقولِك: علمتُ والله ما زيد قائم.
3) (ولا النافيةُ) في جواب القسم (نحو عَلِمْتُ) والله (لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو).
4) (و) مثلها (إنِ النافيةُ) في جواب القسم (نحوُ علمتُ واللهِ إنْ زيدٌ قائمٌ).
5) (وهمزةُ الاستفهامِ نحو علمتُ أزيدٌ قائمٌ أم عمرٌو).
6) (وكونُ أحدِ المفعولَينِ) الأولِ أو الثاني (اسمَ استفهامٍ نحو علمتُ أيُّهم أبوك).

[حكم التعليق]:

(فالتعليقُ) للعامل (واجبٌ إذا وُجِدَ شيءٌ مِن هذه) المعلِّقات المتقدمة بخلاف الإلغاء فإنه جائز.

[الأفعال التي لا يدخلها إلغاء ولا تعليق]:

(ولا يدخلُ التعليقُ ولا الإلغاءُ في شيءٍ من أفعالِ التصييرِ) لقوتها (ولا في قلبيٍّ جامدٍ) لعدم تصرفها (وهو اثنانِ: هَبْ وتَعَلَّمْ) بمعنى اعلَم (فإنّهما ملازمانِ صيغةَ الأمرِ، وما عداهما من أفعالِ البابِ يتصرفُ) بمعنى أنه (يأتي منه المضارعُ والأمرُ وغيرُهما) من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول (إلا وَهَبَ من أفعالِ التصييرِ فإنّه ملازمٌ لصيغةِ الماضي).

[حكم متصرفات هذه الأفعال]:

(و)يثبت (لتصاريفِهِنّ ما) ثبت (لهن مما تقدَّم منَ الأحكامِ):

1) فإن كان الفعل قلبيا ثبت لمتصرفاته الإعمال والإلغاء والتعليق.
2) وإن كان من أفعال التصيير ثبت لمتصرفاته العمل فقط (وتقدمتْ بعضُ أمثلةِ) المضارع من (ذلكَ).

- ومثال إعمال المصدر نحو "أعجبني ظنك زيدا عالما".
- واسمِ الفاعل نحو "أنا ظان زيدا عالما".

(1) سورة الأنبياء / 65.

- ومثال الإلغاء نحو "زيد ظني قائم".
- و"زيد قائم أنا ظان".
- والتعليقِ نحو أنا ظان ما زيد قائم.
- وأعجبني ظنك ما زيد قائم.

[حكم حذف المفعولين]:

(ويجوزُ حذفُ المفعولَينِ) لأفعال القلوب بالإجماع (أو أحدِهما) الأول أو الثاني عند الجمهور ولكنه قليل، (لدليلٍ) يدل على حذفهما أو حذف أحدهما.

- فمن حذفهما (نحوُ ﴿أينَ شُركائيَ الذينَ كنتُم تزعُمون 62﴾[1]) فحذف مفعولي تزعمون لدليل ما قبلهما عليهما (أي تزعمونَهم شُركائي).
- ومن حذف الأول نحو ﴿ولا يحسَبَنَّ الذين يَبخَلُون بما ءاتاهمُ اللهُ مِن فضلِه هو خيرًا لهم﴾[2] أي بخلَهم هو خيرا لهم.
- (و)من حذف الثاني ما (إذا قيلَ لكَ مَن ظننته قائمًا؟ فتقول) في جوابه (ظننتُ زيدًا) تقديره (أي ظننتُ زيدًا قائمًا) فحذف قائما لدلالة السؤال عليه.

وأما حذفهما أو أحدِهما لغير دليل فلا يجوز لعدم الفائدة حينئذ.

[الخلاف في عد "سمع" من أفعال هذا الباب]:

(وعَدَّ صاحبُ الآجرُّوميةِ مِن هذه الأفعالِ) الناصبة للمبتدإ والخبر (سَمِعْتُ) إذا دخل[3] على ما لا يُسمَع (تبعًا للأخفشِ ومَن وافقَه) قال أبو حيان (ولا بدَّ أن يكونَ مفعولُها الثاني جملةً ممّا يُسمَع):

(1) سورة القصص / 62.
(2) سورة ءال عمران / 180.
(3) في نسخة: دخلت.

- (نحوُ سَمعتُ زيدًا يقولُ كذا) لا سمعته يخرج؛ إذ الخروج لا يسمع، فزيدا مفعول أول وجملة يقول كذا في محل نصب على أنها مفعول ثان.
- (و)مثله (قولُه تعالى ﴿سَمِعنا فتًى يذكرهم﴾[1]) وبهذه الآية احتج الأخفش ولا حجة فيها كما ستعرفه.

فإن دخلت على ما يسمع تعدت إلى واحد فقط بلا خلاف نحو سمعت القرءان.

(ومذهبُ الجمهورِ أنّها) لا تنصب مفعولين بل هي (فعلٌ متعدٍّ إلى واحدٍ) لأنها من أفعال الحواس وهي لا تتعدى إلا إلى واحد:

1) (فإنْ كانَ) ذلك الواحد (معرفةً كالمثالِ الأولِ فالجملةُ التي بعدَه) وهي "يقول" في محل نصب على أنها (حالٌ) من المفعول، لأن الجملة[2] بعد المعارف أحوال.
2) (وإنْ كانَ نكرةً كما في الآيةِ) التي احتج بها الأخفش (فالجملةُ) التي بعده وهي "يذكرهم" في محل نصب على أنها (صفةٌ) لأن الجمل بعد النكرات صفات (واللهُ أعلم).

(1) سورة الأنبياء / 60.
(2) في نسخة: الجمل.